PCHR
المركز الفلسطيني
لحقوق الإنسان

حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة

تقرير نشاطات المركز

التقرير السنوي

2025

مركز حقوق إنسان فلسطيني مستقل (مسجل كشركة مساهمة خصوصية غير ربحية) مقره مدينة غزة، يتمتع بصفة استشارية خاصة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، عضو لجنة الحقوقيين الدولية -جنيف، عضو الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان -باريس، عضو الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان – كوبنهاجن، عضو مجموعة المساعدة القانونية الدولية (أيلاك) – ستوكهولم، عضو التحالف الدولي لمناهضة عقوبة الإعدام، عضو المنظمة العربية لحقوق الإنسان – القاهرة. حائز على جائزة الجمهورية الفرنسية لحقوق الإنسان لعام 1996 (فرنسا)، وجائزة برونو كرايسكي للإنجازات المتميزة في ميدان حقوق الإنسان للعام 2002 (النمسا). جائزة منظمة الخدمات الدولية لرابطة الأمم المتحدة (UNAIS) للعام 2003 - بريطانيا. تأسس المركز عام 1995 من قبل مجموعة من المحامين وناشطي حقوق الإنسان الفلسطينيين بهدف العمل على:

- حماية واحترام حقوق الإنسان طبقًا للمعايير والمواثيق المقرة دولياً ودعم مبدأ سيادة القانون.
- العمل على تنمية مؤسسات ديمقراطية ومجتمع مدني فعال وتعزيز الثقافة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني.
- يساند المركز كل الجهود من أجل ممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير والاستقلال وفق القرارات الشرعية الدولية.

يتمحور عمل المركز في متابعة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها، وتقديم الاستشارة والمساعدة القانونية للأفراد والجماعات، وإعداد الأبحاث والدراسات المتعلقة بسيادة القانون وأوضاع حقوق الإنسان. كما يقوم المركز بالتعليق على مشاريع القوانين الفلسطينية ويشجع تبني تشريعات تتماثل والمعايير الدولية لحقوق الإنسان وتهتدي بالمبادئ الأساسية للديمقراطية. وقد جند المركز لهذا الغرض طاقم من العاملين الملتزمين والناشطين في مجال حقوق الإنسان.

فلسفة عمل المركز

بعد قراءة قانونية للاتفاقات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، خلص المركز إلى أن الاحتلال الإسرائيلي مازال قائماً بشكليه المادي والقانوني. فقد تم إعادة تموضع القوات الإسرائيلية داخل قطاع غزة والضفة الغربية، وبقيت المستوطنات وبعض المنشآت العسكرية الإسرائيلية على حالها محتلة جزءً لا يستهان به من الأراضي الفلسطينية. كما بقيت الجوانب القانونية للاحتلال الإسرائيلي على حالها لحد كبير، فالأوامر العسكرية الإسرائيلية لم تلغ وبقيت سارية المفعول بموجب الاتفاقات، وما تزال المحاكم العسكرية قائمة، وما يزال آلاف الفلسطينيين أسرى في السجون الإسرائيلية. هذا بالإضافة إلى أن العناصر الجوهرية للقضية الفلسطينية بقيت دون حل: الحق في تقرير المصير؛ إزالة المستوطنات الإسرائيلية؛ حق العودة للاجئين الفلسطينيين؛ وقضية القدس كعاصمة دولة فلسطين المستقلة. إن جميع هذه القضايا هي حقوق أساسية للشعب الفلسطيني، لهذا توجب علينا في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الاستمرار في العمل على انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني من جانب الحكومة والمحاكم الإسرائيلية.

من ناحية أخرى، خلقت عملية السلام والتحولات السياسية التي تلتها وقيام مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية على أجزاء من الأرض الفلسطينية المحتلة دورا نشطا للمركز من أجل حماية الحقوق المدنية والسياسية والعمل على تنمية وتعزيز بناء الديمقراطية ومؤسسات المجتمع الفلسطيني والسعي لتطوير نظام قانوني ديمقراطي في فلسطين.

وحـــدات المركـــز

يتكون المركز من عدد من الوحدات المتخصصة التي تباشر مهامها بقدر كبير من التسيير الذاتي ولكنها تكمل بعضها البعض في عملها، وهي:

• وحدة البحث الميداني

يعتبر البحث الميداني العمود الفقري في عمل المركز للحصول على معلومات دقيقة وموثقة قانونياً حول انتهاكات حقوق الإنسان. يقوم بهذه المهمة فريق من الباحثين الميدانيين المدربين يعملون في كافة مناطق الأرض الفلسطينية المحتلة لمتابعة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان أولا بأول، من خلال جمع الإفادات من الضحايا أو شهود العيان بشكل دقيق. وللمحافظة على دقة التوثيق، يقوم منسق وحدة البحث الميداني وباحثو المركز بمراجعة ما يجمعه الباحثون الميدانيون. ومن خلال تواجد الباحثين الميدانيين بصورة مستمرة بين الجمهور فان المركز يحافظ على علاقات وثيقة مع البيئة المحيطة، وبهذا يمكن للمجتمع التأثير على عمل المركز، كما يتمكن المركز من الوقوف على احتياجات واهتمامات المجتمع.

• الوحدة القانونية

تضم هذه الوحدة فريقا من المحامين لتقديم الإرشاد والمساعدة والاستشارة القانونية للأفراد والجماعات مجانا. كذلك تقوم الوحدة بالمداخلة القانونية مع الجهات المختصة بالإضافة إلى التمثيل القانوني أمام المحاكم في بعض القضايا التي تمس بمبادئ حقوق الانسان، خصوصا ذات الطابع الجماعي أو التي تعود نتائجها بالنفع الجماعي. كما تشجع الوحدة في عملها استقلال القضاء وتدعم مبدأ سيادة القانون.

• وحدة تطوير الديمقراطية

تختص هذه الوحدة بالعمل على تعزيز الديمقراطية وتنمية المجتمع المدني الفلسطيني وترسيخ مبدأ سيادة القانون. من أجل ذلك يقوم طاقم العمل في الوحدة بإعداد الأبحاث وتنظيم ندوات تتناول موضوعات حقوق الإنسان والديمقراطية وتعزيز ممارستها. كما يقوم الطاقم كذلك بإعداد المراجعات والدراسات للقوانين ومشاريع القوانين الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية للمساهمة في تبني تشريعات فلسطينية تدعم التوجه نحو الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

• وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

تسعى هذه الوحدة إلى التأكيد على أهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وإعطائها الاهتمام اللائق بها بالبحث والدراسة لاسيما في ظل عدم التناول الكافي لها من قبل منظمات حقوق الانسان الأخرى في فلسطين. ومن اجل ذلك تقوم الوحدة بإعداد الدراسات والأبحاث وورش العمل والندوات التي تتناول واقع هذه الحقوق في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما تسعى الوحدة إلى تطوير توصيات ومعايير خاصة لكل من تلك الحقوق للوفاء بها في الحالة الفلسطينية. وتقوم الوحدة بمراجعة التشريعات ومشاريع القوانين الصادرة عن السلطة الفلسطينية وذات العلاقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لضمان تشريعات تتماشى والمعايير الدولية للوفاء بها. كما أن الوحدة تسعى إلى توفير قاعدة تدريبية ومعلوماتية للأفراد المكلفين بوضع الخطط وتطبيق البرامج والسياسات الخاصة بتلك الحقوق في المؤسسات الحكومية والغير حكومية بما يتماشى والمقبول دولياً لضمان أقصى درجة من الوفاء بتلك الحقوق.

• وحدة حقوق المرأة

بدأت في مطلع مايو 1997. وجاءت استحداث هذه الوحدة بعد دراسة شاملة لوضع المرأة الفلسطينية ولعمل المؤسسات النسوية في قطاع غزة. وتهدف الوحدة إلى تقديم المساعدة القانونية للمؤسسات النسوية وللنساء على حد سواء، بما في ذلك التوجه للمحاكم الشرعية. بالإضافة إلى ذلك تعمل الوحدة على توعية المرأة الفلسطينية وتعريفها بحقوقها التي تكفلها مواثيق حقوق الإنسان الدولية، وكذلك توعيتها بالقوانين المحلية ذات العلاقة. وتهدف الوحدة أيضا إلى إعداد الدراسات والأبحاث المتعلقة بالمرأة الفلسطينية، وكذلك مساندة كل الجهود الرامية إلى تغيير القوانين المحلية التي تجحف بحق المرأة وتنطوي على تمييز ضدها.

• وحدة التدريب

تشكل وحدة التدريب أحد الأدوات الرئيسة في عمل المركز من أجل نشر وتطوير ثقافة حقوق الإنسان وتعميق مفاهيم الديمقراطية على مستوى المجتمع المحلي لكافة شرائحه وفئاته. وتعمل الوحدة عبر تنظيم وعقد دورات تدريبية وورشات عمل، على تطوير المعارف النظرية وإكساب مهارات عملية، تسهم في خلق تغيير حقيقي على مستوى سلوك المجتمع، يؤدي إلى تعزيز واحترام حماية حقوق الإنسان وتعزيز عملية مشاركته في بناء المجتمع. وتستهدف الوحدة بشكل خاص الفئات الشبابية من طلبة الجامعات، نشطاء الأحزاب السياسية، المحامين، العاملين في مجال الإعلام، أعضاء النقابات المهنية المختلفة والمؤسسات النسائية، وغيرها من منظمات المجتمع المدني.

• المكتبة

أسس المركز مكتبة قانونية متخصصة في القانون المحلي والدولي وحقوق الإنسان والديمقراطية. تحتوي المكتبة على مراجع ومجلات وإصدارات متنوعة باللغتين العربية والإنجليزية، بالإضافة إلى القوانين الفلسطينية ونصوص الأوامر العسكرية الإسرائيلية وكذلك بعض القوانين والتشريعات من البلدان العربية. كذلك توفر المكتبة العديد من المواد والدراسات المتعلقة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي. ويسعى المركز باستمرار لإغناء وتوسيع مكتبته وهي مفتوحة لاستخدام الباحثين والأكاديميين والمهتمين مجاناً.

التمويـــــل

يتلقى المركز تمويله من عدد من المنظمات والمؤسسات الدولية غير الحكومية المهتمة بقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة الاجتماعية ومن بعض الحكومات الصديقة للشعب الفلسطيني.

مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة	د. رياض الزعنون
أعضاء مجلس الإدارة	أ. نادية أبو نحلة | أ. هبة عكيلة | أ. هاشم الثلاثيني أ. جبر وشـــاح | أ. منى الشوا | أ. راجي الصوراني
المديـــــر	أ. راجي الصوراني

إن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان هو هيئة قانونية مستقلة مكرّسة لحماية حقوق الإنسان، احترام سيادة القانون ورعاية مبادئ الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، على أن معظم نشاطات المركز واهتماماته تتركز في قطاع غزة بسبب القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الحركة بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

عنـــوان المراسلـة

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

فـي ضـوء اسـتمرار حـرب الإبـادة الجماعيـة علـى قطـاع غـزة وتدميـر مقـر المركـز الرئيـس فـي غـزة، فـإن العنـوان المؤقـت للمركـز هـو

» دير البلح - مفترق الاقصى الغربي - شارع أبو أسد - بناية توفيق أبو أسد الطابق الأول

» بريـــد إلكتروني: pchr@pchrgaza.org
صفحة الويب بيج: www.pchrgaza.org

جدول المحتويات

تقديم 11

أولاً: حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة 13

1. حالة حقوق الإنسان في قطاع غزة خلال عام 2025: 19

1.1 مسار جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة خلال عام 2025: 20

2.1 أفعال جريمة الإبادة الجماعية التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين في قطاع غزة خلال العام 2025 29

1.2.1 قتل عدد كبير من الفلسطينيين 29

2.2.1: إلحاق أذى جسدي ونفسي جسيم في الفلسطينيين في قطاع غزة: 39

3.2.1: إخضاع الفلسطينيين في قطاع غزة عمدا لظروف معيشية يراد بها تدميرهم المادي كلياً أو جزئياً 46

4.2.1 فرض تدابير تستهدف الحؤول دون إنجاب أطفال في قطاع غزة 67

2. حالة حقوق الإنسان في الضفة الغربية خلال عام 2025: 69

1.2 جرائم القتل والإصابة 70

2.2 هدم المنازل والممتلكات والأعيان المدنية 71

3.2 تصاعد جرائم الاستيطان واعتداءات المستوطنين 74

4.2 سياسة الترحيل والتهجير القسري 77

5.2 القيود على الحركة في الضفة الغربية 81

6.2 الاعتقال وممارسة التعذيب وغيره من صنوف المعاملة القاسية واللا إنسانية في سجون الاحتلال 83

ثانياً: نشاطات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان 2025 ____ 85

تحديات وفرص عمل المركز في ظل حرب الإبادة ____ 85

الأولوية الاستراتيجية 1: العمل من أجل مساءلة مرتكبي أخطر انتهاكات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان ضد الفلسطينيين ____ 90

الهدف 1.1: بحلول العام 2025، عمل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان مع الهيئات والآليات الدولية لدعم التحقيقات ضد مرتكبي الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، وقد سعى لمحاسبة الجناة من خلال سبل الإنصاف القانونية الدولية. ____ 90

النتيجة 1.1.1: المجتمع الدولي على علم بقضايا المساءلة الدولية وسيادة القانون في فلسطين. ____ 90

النتيجة 2.1.1: تعزيز البيئة الدولية القانونية والسياسية الداعمة لمسارات التحقيق والمساءلة. ____ 92

الأولوية الاستراتيجية 2: تعزيز سيادة القانون وزيادة فرص الوصول إلى العدالة في مناطق ولاية كل من السلطات الإسرائيلية والفلسطينية للفلسطينيين وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك ضحايا الجرائم القائمة على أساس النوع الاجتماعي ____ 103

الهدف 1.2: بحلول عام 2025 سهّل المركز وصول ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطينيين إلى العدالة، من خلال النظم القضائية الفلسطينية، بما في ذلك للنساء من ضحايا الجرائم القائمة على أساس النوع الاجتماعي. ____ 103

النتيجة 1.1.2: وصول ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان لآليات الانتصاف القانونية. ____ 103

الهدف 2.2: بحلول العام 2025، النظام القضائي الفلسطيني أكثر استجابة للحالات المتعلقة بحقوق الإنسان، بما فيها الجرائم القائمة على النوع الاجتماعي. ____ 108

النتيجة 1.2.2: تم تحدي القوانين والسياسات التي تتعارض مع حقوق الإنسان، خاصة حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. ____ 108

الأولوية الاستراتيجية 3: العمل على زيادة الاحترام لحقوق الإنسان والكرامة والمساواة بين الجنسين والحريات للفلسطينيين. ____ 113

الهدف 1.3: بحلول العام 2025، أسس المركز شبكة قوية من المدافعين عن حقوق الإنسان (50٪ نساء) في كل أنحاء قطاع غزة، ممن لهم تأثير في تأكيد الحقوق المدنية والسياسية، وممارسة التأثير الديمقراطي، والعمل من اجل المساواة بين الجنسين والكرامة والحرية. ____ 113

النتيجة 1.1.3: زيادة قدرة وفهم المجتمعات المستهدفة والشبكات الشعبية لحقوق الإنسان، وقدرتها على تحديد سبل المشاركة. 113

الهدف 2.3 بحلول عام 2025 سيكون المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان قد ضمن الحماية للحقوق الاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين، وخاصة الحق في الصحة. 114

النتيجة 1.2.3: يتخذ المجتمع الدولي إجراءات فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي والاجتماعي في غزة. 114

الأولوية الاستراتيجية 4: يقوم المركز بتعزيز قدراته المهنية لزيادة موارده إلى أقصى حد وتحسين عمله بشكل مستمر بما يخدم مصلحة المجتمع بشكل عام 116

الهدف 1.4: بحلول عام 2025 سيعزز المركز من بناء قدراته المؤسسية في المجالات الرئيسية من أجل الاستمرار بكونه منظمة خاضعة للمساءلة وشفافة ومستدامة ومتجاوبة. 116

النتيجة 1.1.4: طور المركز قدراته في مجالات تطوير الأعمال، وجمع الأموال، والموارد البشرية، والقيادة، والمناصرة. 116

تكنولوجيا المعلومات 120

تقديم:

يصدر المركز تقريره السنوي للعام 2025، وهو تقليد سنوي التزم به طوال ثلاثين عاماً منذ تأسيسه، رغم الظروف الاستثنائية القاسية التي يمر بها الفلسطينيون، لا سيما في قطاع غزة، بفعل استمرار حرب الإبادة الجماعية التي تشنها قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ السابع من أكتوبر 2023.

يستعرض التقرير حصاد عمل المركز على مدى عام كامل، وينقسم إلى جزأين رئيسيين:

1. **الجزء الأول، حالة حقوق الإنسان:** ويقدم تقريراً مفصلاً حول حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، مع التركيز على جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، التي ارتكبتها قوات الاحتلال في كل من الضفة الغربية (بما فيها القدس المحتلة) وقطاع غزة.

2. **الجزء الثاني، نشاطات المركز:** يغطي أنشطة المركز وبرامجه المختلفة على المستويين المحلي والدولي التي نفذت خلال الفترة ما بين 1 يناير حتى 31 ديسمبر 2025، وعمليات الاستجابة لظروف الحرب على قطاع غزة، وما فرضته من تغييرات في طبيعة التدخلات.

خلال العام، تمكن المركز من إنجاز مهام عمله وفقاً لخطته الاستراتيجية الخمسية، متجاوزاً الظروف القاسية التي طرأت على الشعب الفلسطيني، في ضوء استمرار جريمة الإبادة الجماعية. ويواجه نحو 2.3 مليون فلسطيني في غزة مصيراً مجهولاً وحدهم، في ظل صمت دولي مطبق. وقد عانى طاقم المركز ذات الظروف التي تعرض لها المدنيون في غزة، من قتل وتشريد وهدم. وأضحى غالبية أعضاء المركز نازحين في خيام مهترئة، بعد أن أجبروا على ترك منازلهم التي دُمرت لاحقاً، وفقدوا عددًا من الزملاء وأفراد عائلاتهم. كما تعرضت مقرات المركز الثلاثة لأضرار مادية

جسيمة، بينها تدمير المقر الرئيسي بمدينة غزة، والمقر الفرعي في جباليا. إلا أن كل هذه الظروف لم تقف عائقاً امام عزيمة الطاقم، بل شكلت دافعاً لشحذ الهمم والتكيف مع التحديات ومحاولة إنجاز المهام بكل مهنية.

يركز التقرير بشكل أساسي على فظائع حرب الإبادة التي تقترفها قوات الاحتلال في قطاع غزة على مدى أكثر من عامين، على مرأى ومسمع العالم. وتشمل هذه الجرائم قتل عشرات الآلاف من المدنيين وإصابة أضعافهم بجراح غير مسبوقة، وتدمير المدن والأحياء والبنية التحتية والمرافق العامة وشبكات الحياة الأساسية، بهدف جعل الحياة مستحيلة في القطاع تمهيداً للتهجير القسري. كما يستعرض التقرير بشكل عام حالة حقوق الإنسان المتدهورة في الضفة الغربية، في ظل تصاعد غير مسبوق للانتهاكات بالتوازي مع جرائم الإبادة في غزة، بما في ذلك القتل، التدمير، التهجير القسري، تضييق الخناق، وتسارع عمليات الاستيطان ومحاولات تهويد القدس المحتلة.

.1

حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة

مقدمة

مع نهاية عام 2025، بلغ التدهور في حالة حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في مختلف أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة مستويات غير مسبوقة، فيما تستكمل قوات الاحتلال الإسرائيلي جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة المستمرة منذ نحو 26 شهراً، مدمرة أكثر من 80% من القطاع، ومحولة حياة مليونين ونصف المليون فلسطيني إلى رحلة موت بطيء بين التجويع الممنهج والحصار الخانق بهدف التهجير.

ورغم الإعلان عن وقف إطلاق نار هش في أكتوبر/تشرين الأول 2025، واصلت قوات الاحتلال سياسات "القضم الجغرافي" ومنع إدخال المساعدات وإعادة الإعمار، بما كرّس واقعًا إنسانيًا كارثيًا وبيئة لا تصلح للحياة، في انتهاك صارخ لمبادئ القانون الدولي الإنساني.

وفي الوقت الذي تقترب فيه هذه الإبادة الجماعية من دخول عامها الثالث، ومع بدء المجتمع الدولي باتخاذ خطوات قانونية غير مسبوقة تمثّلت في قرارات تاريخية صادرة عن المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية، بما في ذلك تثبيت مذكرات اعتقال بحق رئيس وزراء الاحتلال ووزير دفاعه، وإصدار الرأي الاستشاري التاريخي لمحكمة العدل الدولية بشأن الأرض الفلسطينية المحتلة، أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها الحليف الاستراتيجي لدولة الاحتلال، على اتخاذ خطوة عدائية تهدف إلى تقويض هذه الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق العدالة والمساءلة.

فبينما شكّلت هذه القرارات بصيص أمل للضحايا وذويهم بعد عقود طويلة من الظلم والإفلات من العقاب، فرضت الإدارة الأمريكية، استنادًا إلى "الأمر التنفيذي رقم 14203"، عقوبات على ثلاث مؤسسات حقوقية فلسطينية بارزة هي: **المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مؤسسة الحق، ومركز الميزان**، بذريعة "الانخراط المباشر في جهود المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق، أو الاعتقال، أو الاحتجاز، أو محاكمة إسرائيليين دون موافقة إسرائيل".

تهدف هذه العقوبات إلى شل عمل المؤسسات الحقوقية التي تؤدي دورًا محوريًا في توثيق الجرائم الدولية المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني، وجمع الأدلة القانونية اللازمة لمحاكمة دولة الاحتلال على جرائمها المرتكبة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتعد المؤسسات الثلاث هي المصدر الأساسي للأدلة والشهادات القانونية حول الانتهاكات في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإغلاقها يعني غياب الجهات التي توثق الجرائم بدقة مهنية، ومحاولة لتقويض منظومة العدالة الدولية والمحاسبة.

ويعكس هذا الإجراء بوضوح الانحياز الأمريكي الفج لدولة الاحتلال، وسعيها إلى توفير الحماية السياسية والقانونية لها، بما يساهم في ترسيخ نظامها الاستعماري الاستيطاني القائم على الاحتلال غير القانوني ونظام الفصل العنصري، ومنع أي مسار جاد نحو المساءلة الدولية.

وتأتي هذه العقوبات ضمن سلسلة متواصلة من الإجراءات العقابية التي اتخذتها الإدارة الأمريكية بحق قضاة وموظفي المحكمة الجنائية الدولية، والمقررات والمقررين الخاصين للأمم المتحدة، إضافة إلى المدافعات والمدافعين الفلسطينيين عن حقوق الإنسان. ويترافق ذلك مع سياسات إسرائيلية تهدف إلى عزل الأرض الفلسطينية المحتلة عن الرقابة الدولية، من خلال الاستهداف الممنهج لوسائل الإعلام حظر وصول وسائل الإعلام الدولية، وعرقلة عمل لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة.

كما فرضت إسرائيل خلال عام 2025 سلسلة من العقوبات الإجرائية والميدانية المشددة التي استهدفت خنق عمليات الأونروا في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومحاولة فرض واقع ميداني يجعل من المستحيل على الوكالة الأممية ممارسة مهامها، مما يهدد ملايين اللاجئين الفلسطينيين من الحرمان من الخدمات الأساسية.

وفي هذا المضمار أقرت الكنيست الإسرائيلي في أكتوبر 2024، قوانين تهدف إلى **حظر عمل وكالة الأونروا في إسرائيل والقدس الشرقية** وتقييد أنشطتها بشكل كبير في غزة والضفة الغربية. وتشمل هذه القرارات قطع الخدمات الأساسية ومصادرة الممتلكات. ويدخل القانون حيز التنفيذ بعد 90 يوماً. ويفرض القانون قيود على إصدار التصاريح اللازمة لدخول موظفي الاونروا الى إسرائيل، وكذلك صعوبات في تقديم الخدمات البنكية.

لم تتوقف جرائم الاحتلال عند حد العدوان العسكري، بل امتدت لتشمل حرباً ممنهجة لتصفية الوجود المؤسساتي الدولي في فلسطين؛ حيث فرضت قرارات إضافية خلال العام، بما في ذلك منع إدخال المساعدات التابعة للأونروا لغزة في مارس؛ توقف إصدار أو تجديد تأشيرات الدخول للموظفين الدوليين التابعين للأونروا منذ نهاية يناير 2025؛ اقتحامات واعتداءات جسدية لمقرات الاونروا في حي الشيخ جراح بالقدس المحتلة؛ وأخيرا، مصادقة الكنيست في ديسمبر 2025، على قانون إضافي يحظر تزويد منشآت الأونروا بالكهرباء والمياه والوقود، وقطع كافة الخدمات المصرفية والاتصالات عنها.

وفي سياق متصل يكمل مشهد الحصار المؤسساتي ومحاولات فرض الوصاية على الشعب الفلسطيني، وتهميشاً وانتقاصا من حقوقه، تبنى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 17 نوفمبر 2025 القرار رقم 2803، والذي فرض على الشعب الفلسطيني دون موافقته، في انتهاكٍ صارخ لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير. ولاقى القرار

الأممي انتقادا واسعا من قبل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، واعتبرته تكريساً للاحتلال الاستعماري للأرض الفلسطينية، وبأنه فُرِض على الشعب الفلسطيني دون موافقته، في انتهاكٍ صارخ لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وأوضحت تلك المنظمات أن الولايات المتحدة وحلفاءها أرسلوا تهديدات "بإنهاء المهمة"، في إشارة صريحة إلى استئناف الإبادة الجماعية في غزة. كما رأى خبراء أمميين، بينهم المقررة الخاصة بالأراضي المحتلة، فرانشيسكا ألبانيز، بأنه نموذج رأسمالي للسيطرة الأجنبية"، يهدف إلى ترسيخ موازين القوى القائمة بدلاً من إرساء العدالة.

وعلى مدى العام، واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي حربها الوحشية على قطاع غزة، في استكمال لجريمة الإبادة الجماعية التي بدأتها في أكتوبر 2023، وظفت خلالها أبشع الوسائل العسكرية ضد المدنيين الفلسطينيين، حيث دمرت أكثر من (80%) من القطاع، وقتلت وأصابت مئات آلاف المدنيين، غالبيتهم من الأطفال والنساء، ودمرت البنية التحتية بشكل كامل، بما فيها المنظومة الصحية والتعليمية، والمنشآت الاقتصادية، والتجارية، والزراعية. كما مارست سياسة التجويع بشكل فظيع، بعد فرض حصار صارم على القطاع المحاصر أصلاً من أكثر من 18 عاماً، ومنعت ارسال الادوية والمواد الغذائية، في محاولة ممنهجة لقتل أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين، من ناحية، وكوسيلة ضغط، لدفعهم للهجرة، من جهة أخرى. لقد استهدفت هذه الحرب الشرسة بشكل أساسي الوجود الفلسطيني على أرضه، وحاولت اجتثاثه وتهجيره بالكامل، تحت وقع الضربات العسكرية غير المسبوقة في التاريخ الحديث.

واستمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في تصعيد عملياتها العسكرية بوتيرة متسارعة، ما أدى إلى وقوع آلاف الضحايا بين قتلى وجرحى، مع ترك دمار واسع ومعاناة تفوق الوصف. تحول قطاع غزة إلى ساحة مفتوحة للمجازر، حيث استمرت آلة الحرب الإسرائيلية في قصف المنازل فوق رؤوس ساكنيها، مودية بحياة عائلات بأكملها تحت الأنقاض. قُتل عشرات الآلاف من المدنيين الأبرياء، بينما أُصيب الآلاف بإصابات خطيرة تسببت في إعاقات دائمة للكثير منهم، فيما ظل آلاف آخرون في عداد المفقودين تحت الدمار.

وسط هذا المشهد المروّع، فتح الاحتلال أبواب معتقلاته لاحتجاز آلاف الفلسطينيين، حيث تعرضوا لشتى أنواع التعذيب الوحشي الذي أودى بحياة العديد منهم، بينما يعيش الباقون معاناة لا تحتمل في ظل أسوأ ظروف الاعتقال. وقد تلقى المركز شهادات صادمة من معتقلين أفرج عنهم حول تعرضهم لجرائم اغتصاب، النساء منهم والرجال. وفي الوقت ذاته، اضطر قرابة مليوني فلسطيني إلى الفرار هربًا من وابل القصف والدمار، بعدما أُجبروا على اللجوء إلى مناطق وصفتها إسرائيل بـ "الآمنة". غير أن تلك المناطق لم تكن سوى ساحة جديدة للمعاناة، حيث عانوا من الجوع والعطش والبرد وتعرضوا للموت البطيء جراء الحصار المفروض عليهم ومنع وصول المساعدات الإنسانية من طعام ودواء.

واستمرت سياسة التجويع كسلاح منهجي أضاف إلى معاناة السكان المحاصرين، فيما واصل الاحتلال طمس كل مظاهر الحياة. أحياء بكاملها مُسحت عن الوجود، مستشفيات دُمِّرت على من فيها من جرحى ومرضى، مؤسسات تعليمية بما فيها جامعات ومدارس تحولت إلى ملاجئ لنازحين قُصفت فوق رؤوسهم. بالإضافة إلى ذلك، شُلّت شبكات المياه والكهرباء والطرق، ودُمرت المنشآت الاقتصادية والتجارية والزراعية في استهداف واضح وممنهج. تُرك سكان القطاع في بيئة لا تصلح للحياة، يواجهون مصيرًا قاسيًا يهدد وجودهم يوما بعد يوم.

أما في الضفة الغربية، فلم يكن الحال أقل سوءاً، فقد بلغت انتهاكات قوات الاحتلال بحق المدنيين خلال عام 2025 مستويات غير مسبوقة، حيث شنت تلك القوات حملات عسكرية واسعة في شمال الضفة الغربية، لا سيما في جنين وطولكرم. واقتحمت تلك القوات المدينتين ومخيماتهما مرارًا، مرتكبة مجازر مروعة أسفرت عن مقتل المئات، وتدمير البنية التحتية، وتسوية مئات المساكن بالأرض، وتهجير الآلاف من منازلهم، فضلاً عن تهجير آلاف غيرهم بعد هدم منازلهم في مسافر يطا، وقرى البدو في الأغوار.

بالتوازي مع هذه الجرائم، تسارعت وتيرة الاستيطان واعتداءات المستوطنين، إلى جانب تكثيف إجراءات تهويد القدس وعزلها عن محيطها. كما فرض الاحتلال المزيد من القيود على حركة الفلسطينيين، حيث زادت الحواجز العسكرية بين البلدات والمدن، في محاولة لعزل الضفة الغربية وتحويلها إلى كانتونات منفصلة، تنفيذًا لمخطط فرض السيادة الذي تتبناه دولة الاحتلال. وفي ظل هذه السياسات القمعية، استمرت حملات الاعتقال على نطاق واسع، حيث اعتُقل الآلاف وسط ظروف احتجاز قاسية، توفي العديد منهم تحت وقع التعذيب والإهمال الطبي.

يستعرض هذا التقرير أبرز ملامح حالة حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال عام 2025، ويوثق أشكال الانتهاكات المرتكبة، وانعكاساتها على حياة المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.

التوصيات

- في ظل استمرار جريمة الإبادة الجماعية الممنهجة التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة للعام الثاني على التوالي. وفي وقت يواجه فيه الفلسطينيون في الأرض الفلسطينية المحتلة أشرس حملات التطهير العرقي، والتهجير القسري، وسياسة التجويع المتعمد التي تُستخدم كأداة حرب لإبادة المدنيين؛
- واستناداً إلى القرارات التاريخية الصادرة عن محكمة العدل الدولية التي أكدت وجود خطر حقيقي بوقوع إبادة جماعية وفرضت تدابير احترازية ملزمة قانوناً لوقفها، وبالإشارة إلى مذكرات الاعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية بحق قادة الاحتلال لتورطهم في جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية؛
- وفي ظل إصرار دولة الاحتلال على ضرب كافة القرارات الأممية والقانون الدولي الإنساني عرض الحائط، مستغلةً حالة العجز الدولي والصمت الذي يرقى لدرجة التواطؤ من قبل أطراف دولية تستمر في تسليح الاحتلال وتوفير الغطاء السياسي له.
- وإذ يؤكد المركز أن تقاعس المجتمع الدولي عن اتخاذ إجراءات عقابية رادعة قد أدى إلى تقويض منظومة العدالة الدولية برمتها، فإن المركز يوجه التوصيات التالية للمجتمع الدولي:

توصيات المركز للمجتمع الدولي:

- الوقف الفوري والنهائي للعدوان ممارسة ضغوط حقيقية وملزمة لإنهاء جريمة الإبادة الجماعية وكافة أشكال الاستهداف الممنهج للمدنيين والأعيان المدنية في قطاع غزة.
- فتح المعابر وتأمين الإغاثة: ضمان فتح كافة المعابر الحدودية بشكل دائم للسماح بتدفق المساعدات الإنسانية والطبية والوقود دون قيود، لدرء خطر المجاعة وتفكيك الحصار الذي يُستخدم كأداة للإبادة.
- إنشاء آلية فعالة تشرف على عملية إعادة إعمار غزة، بتفويض من الأمم المتحدة، وبالتشاور مع ممثلي الشعب الفلسطيني وبموافقتهم الصريحة.
- فرض عقوبات دبلوماسية وعسكرية واقتصادية على إسرائيل، بما في ذلك حظر ثلاثي للأسلحة وحظر على مصادر الطاقة.
- ترسيخ مبدأ المساءلة عن الجرائم الفظيعة التاريخية والمستمرة التي ترتكبها إسرائيل، بما في ذلك دعم إنشاء آلية دولية مستقلة ومحايدة، للتحقيق في الجرائم المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني.
- تنفيذ مذكرات الاعتقال الدولية: يدعو المركز الدول، خاصة الأوروبية والأطراف في "نظام روما الأساسي"، للالتزام بمسؤولياتها القانونية وتنفيذ مذكرات الاعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية.
- إعطاء الأولوية للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وحق اللاجئات واللاجئين الفلسطينيين في المنفى والشتات في العودة.
- تفكيك نظام الفصل العنصري الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي على جانبي الخط الأخضر؛
- إنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني ووضع حد لمسار الضم المتسارع للأرض الفلسطينية المحتلة.
- ضمان امتثال الدول الثالثة بالتزاماتها القانونية الناشئة عن آراء محكمة العدل الدولية، بما في ذلك الرأي الاستشاري لعام 2024 بشأن الآثار القانونية للسياسات والممارسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية

المحتلة بما فيها القدس الشرقية، والرأي الاستشاري لعام 2004 بشأن الآثار القانونية لبناء الجدار.

» ضمان الالتزامات القانونية الواقعة على عاتق الدول الثالثة فيما يتعلق بحق الشعب الفلسطيني في الحماية، وهو حقٌّ يندرج ضمن حقّه في تقرير المصير وفقًا لما تقرره قواعد القانون الدولي، كما أكّدته الفتوى الاستشارية الصادرة عن محكمة العدل الدولية في تموز/يوليو 2024 بشأن عدم قانونية الاحتلال، وكما انعكس في قرارات لاحقة ذات صلة صادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

» حماية وكالة الأونروا: رفض المحاولات الإسرائيلية لحظر أو تقويض عمل وكالة «الأونروا»، وضمان استمرار تمويلها كشريان حياة للاجئين وشهادة حية على قضيتهم حتى العودة والتعويض.

» إلغاء كافة القرارات الجائرة التي تصنف مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني كمنظمات "إرهابية" أو "غير قانونية"، وهي التصنيفات التي تهدف إلى تجفيف منابع تمويلها وتقويض دورها الرقابي والخدماتي. وتوفير حماية دولية للنشطاء والعاملين في المجتمع المدني الذين يتعرضون للاعتقال التعسفي والملاحقة بسبب نشاطهم السلمي والقانوني.

1.

حالة حقوق الانسان في قطاع غزة خلال العام 2025.

يتناول هذا القسم حالة حقوق الإنسان في قطاع غزة خلال عام 2025، من خلال توثيق منهجي للانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق السكان المدنيين، في سياق جريمة الإبادة الجماعية المستمرة. ويعرض القسم المسار الزمني للأحداث خلال العام، إلى جانب تحليل أنماط الانتهاكات وأشكالها الرئيسية، بما يشمل سياسات القتل الواسع، والتجويع، والحصار، وتدمير الممتلكات، وذلك استنادًا إلى أحكام اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية لعام 1948 والقواعد ذات الصلة في القانون الدولي الإنساني.

1.1 مسار جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة خلال العام 2025

مع مطلع العام 2025، كان قد مضى على حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة نحو خمسة عشر شهرًا، حصدت خلالها أرواح ما لا يقل عن (51042) فلسطينيًا، وأدّت إلى إصابة (108379) آخرين.[1] وخلال هذا العام، استمرت فصول جريمة الإبادة الجماعية بوتيرة متصاعدة، بل شهدت توسعًا نوعيًا وكميًا في أنماط الاستهداف، رغم إعلان هدنة مؤقتة في شهر كانون الثاني/يناير 2025 استمرت قرابة شهرين. غير أن هذه الهدنة سرعان ما انهارت، ليعود القتال بوتيرة أكثر دموية وتدميرًا، مع تصعيد ملحوظ في حجم ونطاق العمليات العسكرية.

وعلى مدار العام، شهدت الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة تدهورًا غير مسبوق، تجاوز في حدّته ما سُجّل منذ بداية جريمة الإبادة الجماعية، بما في ذلك جرائم القتل الجماعي، وتشديد الحصار والتجويع، ومنع إدخال الإمدادات الطبية والغذائية، والتسارع المنهجي في هدم المنازل والممتلكات، إلى جانب استكمال تدمير ومحو مدن وبلدات بأكملها في شمال القطاع وجنوبه. وفي 11 تشرين الأول/أكتوبر 2025، أُعلن عن وقف لإطلاق النار عقب ضغوط وتدخلات دولية وإقليمية، تضمّن ترتيبات إنسانية وتبادل أسرى، إلى جانب وعود ببدء عملية إعادة الإعمار تحت إشراف دولي.

إلا أن دولة الاحتلال لم تلتزم، حتى نهاية العام، ببنود اتفاق وقف إطلاق النار، وواصلت خرقه بشكل متكرر، بما في ذلك تنفيذ عمليات قتل طالت عشرات الفلسطينيين داخل مدن القطاع، فضلًا عن الاستمرار في تقييد إدخال المساعدات الإنسانية وعدم السماح بتدفقها وفق ما نصّ عليه الاتفاق، الأمر الذي أبقى الأوضاع الإنسانية عند مستويات كارثية، ورسّخ واقع الإفلات من المساءلة.

1 وزارة الصحة الفلسطينية، وحدة المعلومات الصحية، لوحة المعلومات الصحية: https://www.sehatty.ps/public

■ إعلان التهدئة - يناير 2025

في التاسع عشر من يناير 2025، أُعلن عن اتفاق لوقف إطلاق النار برعاية دولية وإقليمية. الاتفاق تضمن ثلاث مراحل، تمتد كل مرحلة منها 42 يومًا. ونصت المرحلة الأولى على الإفراج عن 33 محتجزًا إسرائيليًا، مقابل الإفراج عن عدد من الأسرى الفلسطينيين، من بينهم أسرى ذوو أحكام عالية، إضافة إلى انسحاب جزئي لقوات الاحتلال من مناطق سيطرت عليها بعد السابع من أكتوبر في شمال ووسط القطاع، والسماح بإدخال مساعدات إنسانية، وعودة تدريجية للنازحين إلى المناطق المدمرة. أما تفاصيل المرحلتين الثانية والثالثة، فقد أُرجئ الاتفاق عليها إلى وقت لاحق، وهو ما ترك الاتفاق هشًا منذ لحظاته الأولى.

■ عودة مئات آلاف النازحين الى شمال غزة

بعد نحو أسبوع من سريان الهدنة حيز التنفيذ، وبدء عمليات تبادل الأسرى والمحتجزين، انسحبت قوات الاحتلال من محور "نتساريم"، على خط الرشيد غرب مدينة غزة. ومنذ بدء الانسحاب، تدفق عشرات آلاف النازحين على شارع البحر عائدين مشيا على الأقدام إلى أماكن سكناهم في مدينة غزة وشمالها، بعد نزوح استمر لمدة 15 شهراً وسط وجنوب القطاع. وفي ذات التوقيت، بدأت آلاف المركبات العودة الى الشمال عبر محور صلاح الدين، بعد خضوعها لتفتيش أمني من قبل لجنة مصرية قطرية، وفق ما أقره الاتفاق المبرم. وعلى مدار أيام الهدنة، استمر تدفق مئات آلاف الفلسطينيين ممن يرغبون في العودة الى مناطق سكناهم وبيوتهم المدمرة في شمال القطاع.

في المقابل، حرم غالبية سكان محافظة رفح من العودة الى أماكن سكناهم، بعد رفض قوات الاحتلال الانسحاب من محور «فيلاديلفي» على الحدود المصرية الفلسطينية، وتمسكها بالبقاء على هذا المحور. وبالتالي شكل بقاؤهم خطراً حقيقياً على عودة النازحين. وأطلقت القوات المتمركزة على المحور النار على بعض الفلسطينيين الذين حاولوا العودة لأماكن سكناهم، التي تبعد مسافة كبيرة شمال المحور. وفي كثير من الأحيان أدى إطلاق النار الى مقتل فلسطينيين. ويأتي تكرار القتل والاستهداف من الاحتلال الإسرائيلي في رفح، في وقت تشهد كارثة إنسانية غير مسبوقة، حيث تعرضت لمسح ممنهج على مدار الأشهر الماضية، ما صعب عودة السكان إليها بعد وقف إطلاق النار الهش. كما أن استمرار تمركز قوات الاحتلال بعمق نحو كيلو متر من الحدود مع مصر جنوبًا، وكذلك الحدود شرقًا، مع إطلاق النار من قوات الاحتلال تجاه كل من يحاول تفقد منزله، ووصول إطلاق النار إلى عمق المدينة، يجعل عودة السكان إليها شبه مستحيلة.

■ استمرار الانتهاكات خلال الهدنة

بالرغم من سريان الهدنة، وبدء تنفيذ بنود الاتفاق، وعمليات التبادل بين الطرفين، إلا أن قوات الاحتلال لم تلتزم ببنود الاتفاق كالعادة، واستمرت في جرائم قتل الفلسطينيين بالقصف الجوي وإطلاق النار ، بما في ذلك استهداف أفراد الشرطة المدنية ولجان الحماية التي تعمل على تأمين دخول المساعدات وحمايتها من عصابات مسلحة تنشط تحت حماية مباشرة من قوات الاحتلال وتواصل محاولة السطو على شاحنات المساعدات وعرقلة دخولها.

وخلال وقف إطلاق النار، وثق المركز عشرات الغارات وحوادث إطلاق النار من قبل قوات الاحتلال التي احتفظت بتمركز لقواتها داخل القطاع، سواء على الحدود الفلسطينية – المصرية، جنوب رفح، (محور فيلاديلفي)، وكذلك من الشريط الحدودي، شرقي قطاع غزة. أسفرت تلك الاعتداءات عن مقتل وإصابة عشرات المواطنين، خلال محاولاتهم تفقد منازلهم وأراضيهم الزراعية. ووفقاً لوزارة الصحة في غزة، قتلت قوات الاحتلال 106 مواطنين، وأصابت 959 آخرين.

في ذات السياق، واصلت قوات الاحتلال إغلاق المعابر واستخدام التجويع كأداة حرب، وسط تصاعد التهديد باستئناف الهجوم العسكري الواسع على القطاع، في إصرار على مواصلة جريمة الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين. تأتي هذه التطورات مع استمرار تنصل إسرائيل من جانب واحد من اتفاق وقف إطلاق النار، ورفضها بدء مفاوضات المرحلة الثانية منه، ما يعني تآكل الاتفاق تدريجيًّا، مع تهديدها بتنفيذ ما أطلقت عليه "خطة الجحيم"، التي تشمل تهجير سكان شمال القطاع إلى جنوبه مجددًا، وقطع الكهرباء، واستئناف حرب الإبادة بالكامل.

▪ خرق الهدنة واستئناف الحرب على غزة

وفي فجر يوم الثلاثاء 18 مارس 2025، شنَّت قوات الاحتلال الإسرائيلي هجوماً جويًّا واسعاً على جميع أنحاء قطاع غزة، معلنةً بذلك انهيار وقف إطلاق النار قبل التوصل للمرحلة الثانية، واستئناف العدوان على غزة. وشنَّت طائرات الاحتلال الإسرائيلي عدواناً واسع النطاق أسفر عن استشهاد أكثر من 300 فلسطيني وجرح المئات في الساعات الأولى من الهجوم.

واستمرت الهجمات الإسرائيلية وتوسعت دائرتها، ومع اشتدادها، أعلنت قوات الاحتلال في مطلع مايو عن خطة عسكرية جديدة، أطلقت عليها "عربات جدعون" لتصعيد الهجوم على القطاع. ووفق ما نقلته وسائل إعلام إسرائيلية، فإن الخطة قد تستمر لعدة أشهر، وتشمل ثلاث مراحل: الأولى إخلاء سكان شمال غزة الى الجنوب، واحتلال الشمال بأكمله؛ وتفعيل "خطة إنسانية" عقب عمليات الإخلاء وإنشاء مراكز مساعدات إنسانية في الجنوب (رفح)؛ وفي المرحلة الثالثة سيتم اقتحام القطاع برياً وتعزيز التواجد العسكري من أجل القضاء على حماس والأنفاق.

ومع استمرار الهجوم بوتيرة متصاعدة، استمرت قوات الاحتلال في قتل المدنيين الفلسطينيين بشكل جماعي، من خلال قصف المنازل على رؤوس ساكنيها ومحو عائلات ومناطق سكنية بأكملها؛ وقصف مراكز الإيواء، بما فيها مدارس ومستشفيات، واستهداف خيام النازحين؛ وقتل الصحفيين وشهود العيان بشكل كبير. كما استمرت عمليات تدمير المدن في الجنوب والشمال على نحو خاص بالترافق مع استمرار عمليات النزوح الى الجنوب والوسط مع استكمال تدمير جباليا وبيت حانون وغيرها.

■ مراكز المساعدات المزيفة كمائن للموت الجماعي

بالتوازي مع جرائم القتل الجماعي وعمليات الترحيل، استمرت قوات الاحتلال في فرض الحصار المشدد على القطاع، مما خلق أزمة إنسانية حادة ، تفاقمت فيها عمليات التجويع. وفي ذات السياق، كثفت تلك القوات من استهداف فرق حماية المساعدات الإنسانية وعناصر التأمين التي كانت تدخل بكميات محدودة ومحسوبة،

بهدف إشاعة الفوضى وخلق أزمة إنسانية، فاقمت من أزمة الفلسطينيين، وخلقت حالة من التجويع بين سكان القطاع. في غضون ذلك، شرعت قوات الاحتلال في تنفيذًا لمرحلة الثانية من خطة عربات جدعون، وأنشأت في شهر (مايو) "مراكز مساعدات إنسانية" بتنفيذ مؤسسة أمريكية خاصة، تحت غطاء إنساني مزيف، وبحماية أمنية مباشرة من قوات الاحتلال، في مناطق خاضعة لسيطرتها العسكرية المباشرة. وحددت الآلية مدينة رفح كمركز رئيسي لتوزيع المساعدات. كما أنشأت في مرحلة لاحقة مركز مساعدات آخر جنوب مدينة غزة. ولم تعرف آلية توزيع المساعدات، حيث دفعت الظروف المأساوية للفلسطينيين نتيجة سياسة الحصار والتجويع والترحيل الجماعي جموع الفلسطينيين الى التوجه الى تلك المراكز، رغم خطورتها للحصول على ما قد يقتاتون منه ويسدون رمقهم. ومنذ اليوم الأول لتوجه المواطنين الى تلك المركز، استخدمت قوات الاحتلال وفرق الأمن المتواجدة هناك، تلك المراكز كمصيدة للموت، وباشرت في إطلاق النار على جموع المواطنين، حيث قتلت (2,605) شخصاً، وأصابت (19,124) آخرين، فيما تم فقدان (200) آخرين.

■ عودة شبح المجاعة على القطاع

أدى إغلاق المعابر في 2 مارس، ومنع ادخال المساعدات الإنسانية إلى تدهور خطير في الأوضاع الإنسانية لسكان القطاع، بما في ذلك نقص حاد في الغذاء والأدوية والمياه والوقود والخدمات الصحية. وفاقم ذلك من مستويات الجوع وسوء التغذية، خاصة بين الأطفال والنساء وأصحاب الأمراض المزمنة، مما أدى إلى وفاة المئات من المواطنين، بسبب الجوع وسوء التغذية. كما توفى العشرات، حسب ما أعلنته مصادر رسمية حكومية نتيجة الأمراض المزمنة والخطيرة، وعدم تلقي العلاج المناسب، سواء في غزة أو في الخارج بسبب الحصار. وساهم الحصار في انهيار المنظومة الصحية بسبب نقص الوقود اللازم لتشغيل المستشفيات، وعدم ادخال مواد طبية ضرورية للعلاج.

■ عملية "عربات جدعون 2"

على مدى أشهر الحرب أصدرت قوات الاحتلال مئات أوامر التهجير القسري، مستهدفة مئات الآلاف من الفلسطينيين. ونفذت هجمات برية واسعة في كل مناطق قطاع غزة، دمرت خلالها بشكل شبه كامل محافظات رفح وخان يونس وشمال غزة. وقد دفعت هذه السياسات أكثر من مليوني شخص للتكدس في نطاق لا يتجاوز 12% من مساحة القطاع، في ظروف لا إنسانية تفتقر لأبسط مقومات البقاء. ومع بداية شهر أغسطس، بدأت تتكشف خطة جديدة، أعلنت عنها الحكومة الإسرائيلية، في 8 أغسطس[2] مضمونها السيطرة الكاملة على مدينة غزة وتفريغها من سكانها وتهجيرهم قسراً إلى جنوب القطاع. يأتي هذا المخطط، ضمن مخطط أكبر يرمي إلى محو المدن الفلسطينية وحشر سكانها في مساحة لا تتجاوز 5% من القطاع، في أقصى الجنوب، تمهيدًا لترحيلهم خارج الحدود في أكبر عملية تطهير عرقي تشهدها الأرض الفلسطينية المحتلة منذ النكبة 1948.

ومع بدء العملية العسكرية المعلن عنها، كانت مدينة غزة قد تعرضت للتدمير بنسبة تفوق الـ 65%، غالبيتها في المناطق الشرقية والجنوبية للمدينة، وبات نحو مليون مواطن من سكانها ومن النازحين من محافظة شمال غزة، مكدسين غربها في خيام ومراكز الإيواء مهترئة ووسط أنقاض المنازل والمباني المهدمة، في ظروف معيشية بائسة تفتقر لأبسط مقومات الحياة الآدمية. ودفعت التهديدات المستمرة من قوات الاحتلال باحتلال المدينة وتدميرها عشرات الآلاف من سكان المدينة للهرب منها والنزوح باتجاه وسط وجنوب القطاع.

2 الحساب الرسمي لوزير الدفاع إسرائيل كاتس على منصة X، رابط إلكتروني:
https//:x.com/IsraeliPM/status1953653980338241907/

وفي غضون ذلك، بدأت قوات الاحتلال في 11 أغسطس، هجومها واسع النطاق على المدينة بتوجيه ضربات جوية كبيرة على أنحاء المدينة، بواسطة الطائرات، وتفجير روبوتات متفجرة وسط الأحياء السكنية. وبالتوازي بدأت هجوماً برياً على حي الزيتون، جنوب المدينة، أسفر عن مقتل المئات من المدنيين بعد قصف منازلهم ومبانيهم على رؤوسهم، واستكمال تدمير الحي.

وفي ذات السياق، استمرت قوات الاحتلال في هجومها واسع النطاق على مدينة غزة، وتوسيع دائرة الهدم والتدمير على كامل على نطاق المدينة. وصعدت على نحو غير مسبوق من استهداف الأبراج السكنية العالية، وبدأت في تدميرها واحدة تلو الأخرى. كما صعدت من استخدام الروبوتات لتفجير المباني والأحياء السكنية في أنحاء المدنية، وتدمير أكبر عدد ممكن من المباني تمهيدًا لمحوها كلياً. وفي تصعيد للهجوم البري، أعلنت تلك القوات في 1 أكتوبر 2025، إغلاق شارع الرشيد الساحلي، أمام حركة التنقل من منطقة جنوب القطاع باتجاه مدينة غزة، وسمحت فقط لمن يريد مغادرة المدينة نحو الجنوب. وهدفت الخطوة إلى تقييد حركة تنقل المواطنين، وفرض العزلة والحصار على المدينة. 3 وجاء ذلك مترافقًا مع تصعيد خطير في خطاب التحريض الرسمي الإسرائيلي، حيث صرح وزير جيش الاحتلال إسرائيل كاتس، بأن "هذه الفرصة الأخيرة لسكان غزة الراغبين في الانتقال جنوبًا..." وزعم أن "أولئك الذين سيبقون في مدينة غزة سيكونون إما إرهابيين أو داعمين للإرهاب".[4] في توصيف جماعي ينزع الصفة المدنية عن الذين لم يتمكنوا من مغادرة المدينة، ويضفي شرعية زائفة على استهدافهم المباشر. وقد شكل هذا الخطاب التحريضي الإسرائيلي العلني غطاءً رسميًا لسياسة القتل والتهجير القسري في سياق جريمة الإبادة الجماعية.

■ إعلان وقف إطلاق النار

في الثامن من أكتوبر، أعلن عن نجاح المفاوضات بين حركة حماس وإسرائيل بوساطة مصرية قطرية أمريكية والتوصل لاتفاق وقف إطلاق النار. ويضمن الاتفاق، ضمن المرحلة الأولى منه تبادل محتجزين إسرائيليين أحياء وأموات، مقابل إطلاق سراح فلسطينيين أسرى، وانسحاب جزئي من القطاع، وادخال مساعدات إنسانية للقطاع، على أن تستكمل المراحل التالية من الاتفاق بعد انتهاء المرحلة الأولى.

ومنذ سريان الاتفاق في العاشر من أكتوبر، عملت قوات الاحتلال الإسرائيلي على انتهاكه يوميًّا، سواء باستمرار جرائم القتل بحق المدنيين، عبر القصف، أو عدم الانسحاب من مناطق اتفق على الانسحاب منها، أو عدم إدخال المساعدات الطبية والغذائية بالشكل المتفق عليه. وواصلت قتل عشرات الفلسطينيين في أنحاء القطاع، حيث بلغ عدد القتلى (403) مدنيًا حتى نهاية العام 2025.[5] وكانت ليلة 29 أكتوبر وفق متابعات المركز الميدانية هي الأعنف منذ إعلان وقف إطلاق النار، حيث شنت القوات الإسرائيلية المحتلة هجومًا عسكريًا واسع النطاق استخدمت فيه مختلف أنواع الأسلحة، واستهدف كامل مناطق قطاع غزة من الشمال إلى الجنوب، وكان المدنيون والمرافق المدنية في صدارة الأهداف. وأسفر هذا الهجوم عن مقتل 104 مواطنين، بينهم 46 طفلاً و20 امرأة وصحفي، وإصابة 253 آخرين منهم 78 طفلاً و84 إمرأة.

3 الحساب الرسمي للمنسق على منصة فيسبوك، رابط إلكتروني: https://www.facebook.com/share/p/1BEuXpT5Vw
4 الحساب الرسمي لوزير الدفاع إسرائيل كاتس على منصة إكس، https://x.com/Israel_katz/status/1973359224412352978?s=20
5 المكتب الإعلامي الحكومي، بيان رقم (1038)، 1 يناير 2026.

■ عودة النازحين إلى مدينة غزة

منذ اليوم لإعلان وقف إطلاق النار، تدفق عشرات آلاف النازحين على شارع الرشيد الساحلي للعودة الى أماكن سكناهم في مدينة غزة، رغم الظروف المأساوية التي تعيشها المدينة، وعدم توفر الإمكانات التي تمكنهم من العيش بكرامة. عاد بعضهم، وقد أصبحت المدينة أكثر بؤساً وتدميراً بفعل الهجوم الشرس الذي تعرضت له المدنية خلال الشهرين السابقين، منذ إعلان العملية العسكرية "عربات جدعون 2".

ورغم سريان وقف إطلاق النار في 11 أكتوبر، غير أن قوات الاحتلال استمرت في جريمة الإبادة الجماعية، وإن كانت بوتيرة أقل من حيث أعداد القتلى والجرحى. فقد استمرت قوات الاحتلال في اقتراف المزيد من جرائم القتل، واستهداف المدنيين داخل المناطق التي انسحبت منها، تحت حجج واهية وادعاءات زائفة. وقد نفذت تلك القوات أكثر من موجة من التصعيد والقصف المكثف على القطاع وقتل عشرات الفلسطينيين. ووفق وزارة الصحة الفلسطينية، فقد قتل منذ بدء إعلان وقف إطلاق النار 342 قتيلًا و875 مصابًا.

ومع نهاية العام، ما يزال عشرات آلاف المواطنين غير قادرين على العودة الى مناطق سكناهم في الشمال والجنوب، بفعل سيطرة قوات الاحتلال عسكريا على تلك المناطق وبفعل القصف المتكرر لها. وما تزال قوات الاحتلال تسيطر على نحو (50%) من مساحة القطاع، خاصة المناطق الشرقية، بعد تحديد ما يسمى "الخط الأصفر" وهي منطقة ممتدة على طول القطاع من الناحية الشرقية. وترفض تلك القوات عودة النازحين الى تلك المنطقة، وتطلق النار على من يقترب ذلك الخط، حيث وضعت مكعبات أسمنتية باللون الأصفر.

من جهة أخرى، ما تزال دولة الاحتلال ترفض إدخال المساعدات بالآلية المتعارف إليها، وتخرف وقف إطلاق النار بعدم السماح للدخول لمرحلة الثانية من الاتفاق والسماح بإدخال مواد أساسية لإعادة إعمار القطاع. ورفضت إسرائيل طلبات إدخال عدد من "مواد الإغاثة الأساسية" والمعدات اللازمة للبُنى التحتية، بما في ذلك ما يُسمى "مواد إصلاح/إعادة بناء + معدات كهربائية + تجهيزات صحية"، بحجة أنها "أغراض مزدوجة الاستخدام".

2.1 أفعال جريمة الإبادة الجماعية التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين في قطاع غزة خلال العام 2025

استكملت قوات الاحتلال الإسرائيلي أركان جريمة الإبادة الجماعية بحق الفلسطينيين في قطاع غزة. فإلى جانب القتل الجماعي الذي حصد أرواح عشرات الآلاف، ألحقت بالناجين أذى جسدياً ونفسياً جسيماً عبر التعذيب الممنهج المفضي للإعاقة والموت، وإلحاق إصابات جسيمة تسببت بإعاقات دائمة وبتر للأطراف. كما فرضت ظروفاً معيشية قسرية تعمدت من خلالها التدمير المادي الكلي للمجتمع عبر سلاح التجويع وتدمير البنية التحتية والمنظومة الصحية، وصولاً إلى تنفيذ تدابير بيولوجية استهدفت الحؤول دون الإنجاب من خلال القضاء على منظومة رعاية الأمومة والطفولة، مما يؤكد وجود نية مبيتة لإهلاك الفلسطينيين كجماعة، وفقاً لما وثقه المركز على مدار العام.

1.2.1 قتل عدد كبير من الفلسطينيين

خلال العام 2025، استمرت جريمة الإبادة الجماعية التي بدأتها دولة الاحتلال في السابع من أكتوبر 2023، وتواصلت أشكال القتل الجماعي للفلسطينيين في قطاع غزة، حيث استمر القصف الجوي والمدفعي على المنازل والمباني والأحياء السكنية، بما في ذلك مراكز الإيواء والمدارس والمستشفيات التي تحولت إلى ملاجئ للنازحين، مما أسفر عن سقوط عشرات آلاف الضحايا من المدنيين. كما تم استهداف أشخاص أثناء محاولتهم الحصول على المساعدات، أو أثناء تواجدهم في طوابير أمام نقاط التوزيع. وقتل المئات جراء استهدافهم من قبل قوات الاحتلال خلال محاولاتهم الحصول على الطعام من مراكز المساعدات الإنسانية التي أنشأتها إسرائيل خلال الحرب. وتوفي المئات من المدنيين جراء سياسة التجويع التي انتهجتها تلك القوات، بعد فرض حصار مشدد على القطاع لأشهر عدة، أسفرت عن وفاة عشرات المرضى ممن يعانون من سوء التغذية. كما توفي معتقلون داخل سجون الاحتلال جراء التعذيب.

واستخدمت قوات الاحتلال خلال حرب الإبادة على غزة قوة مفرطة وغير متناسبة، ونفّذت هجمات قاتلة وعشوائية استهدفت المدنيين بهدف إيقاع أكبر عدد ممكن من الضحايا الفلسطينيين، معتمدة على أحدث ما تمتلكه من ترسانة عسكرية. وأسقطت قوات الاحتلال عشرات آلاف الأطنان من القذائف شديدة الانفجار من البر والبحر والجو، بعضها بوزن طن أو نصف طن، فوق رؤوس المدنيين داخل منازلهم وأحيائهم السكنية. وبحسب بيانات منظمة الصحة العالمية، قُتل خلال العام2025 ما مجموعه (25718) مواطنًا فلسطينيًا. كما أُصيب خلال العام (62854) مواطنًا، غالبيتهم من النساء والأطفال، في سياق تصاعدي بلغ ذروته خلال شهري تموز/يوليو وآب/أغسطس 2025. [6]

ومع نهاية العام 2025، ارتفع العدد الإجمالي للقتلى الفلسطينيين منذ بدء جريمة الإبادة الجماعية إلى نحو (71271) قتيلًا، من بينهم عشرات آلاف النساء وأعداد كبيرة من الأطفال، في حين كان عدد القتلى الفلسطينيين قد بلغ مع نهاية العام 2024 نحو (51042) قتيلًا. وتعكس هذه الأرقام الطابع الواسع والمنهجي للاستهداف، وتؤكد أن المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، ظلّوا في صلب دائرة القتل خلال مختلف مراحل العدوان.

6 WHO – Attacks on Health Dashboard. https://extranet.who.int/ssa/atlas/public/emergencies/gaza_health_attacks

من بين الشهداء 22887 فلسطينياً وصلت جثامينهم إلى المستشفيات وقُيّدوا في سجلات وزارة الصحة الفلسطينية، منهم 7900 طفل و7321 امرأة. وما يزال نحو 10000 شخص إضافي في عداد المفقودين، يُعتقد أنهم استشهدوا تحت أنقاض منازلهم أو في منشآت وطرقات لم تتمكن طواقم الدفاع المدني والإسعاف من الوصول إليها، إما بسبب قلة المعدات والإمكانات أو بسبب منع قوات الاحتلال دخول تلك المناطق بعد إعلانها مناطق عمليات قتالية.

■ هدم المنازل على رؤوس سكانها

على مدار العام، لم تتوقف آلة الحرب الإسرائيلية لحظة، فواصلت صب نيرانها على المدنيين من شمال القطاع في بيت حانون حتى رفح جنوباً، ومن البحر غرباً حتى الحدود الشرقية. ولم تكن هناك أي منطقة آمنة، حتى المناطق التي ادعت قوات الاحتلال أنها "مناطق إنسانية آمنة"، والتي تحولت في الواقع إلى ساحات لمجازر مروعة. وبرزت أبشع الجرائم في قصف الأحياء السكنية وهدم المنازل والأبراج على رؤوس ساكنيها دون سابق إنذار، في إطار حرب إبادة شاملة ضد غزة. وقد نفّذت قوات الاحتلال آلاف الغارات على المناطق المأهولة، بما فيها مدارس ومستشفيات، وحوّلتها إلى أنقاض دفنت تحتها آلاف المدنيين. وأسفرت تلك الهجمات عن مقتل وإصابة الآلاف، منهم مئات العائلات التي أُبيدت بالكامل ومُسحت تماماً من السجل المدني، بمن فيهم النساء والأطفال وكبار السن.

■ استهداف مراكز الإيواء

شهد العام استمرار استهداف قوات الاحتلال لمراكز الإيواء والنزوح التي لجأ إليها عشرات آلاف النازحين هرباً من القصف للأحياء السكنية والمنازل، على امتداد قطاع غزة. وتعرضت مدارس الأونروا، والمستشفيات الحكومية، والمستشفيات الميدانية، والكنائس التي تحولت إلى ملاجئ، لقصف مباشر أدّى إلى سقوط أعداد كبيرة من الشهداء، بينهم أطفال ونساء وكبار سن. كما تحولت الخيام في المناطق المصنّفة "إنسانية" إلى ساحات قتل جماعي بعد استهدافها بالقصف الجوي والمدفعي، في مشهد يجسد حجم المأساة والدمار الذي لاحق المدنيين حتى داخل الأماكن التي يفترض أن تكون الأكثر أمانًا.

ووفقاً للإحصائيات الرسمية في القطاع، فقد استهدفت قوات الاحتلال (293) مركز إيواء.[7] بما فيها مدارس؛ مستشفيات؛ بلديات؛ من بينها مؤسسات حكومية، وأخرى تابعة للأمم المتحدة، على الرغم من تواجد المدنيين بداخلها، بمن فيهم الأطفال والنساء وكبار السن، والمرضى. أسفرت هذه الجرائم عن مقتل الآلاف المدنيين، كان من بينهم (845) قتيلاً، و(2554) جريحاً داخل منشآت تابعة لمؤسسات الأونروا على امتداد القطاع.[8]

ولم تقتصر الهجمات الإسرائيلية على مراكز الإيواء المكتظة فقط، بل طالت ممرات النزوح والأماكن التي أمر الاحتلال الناس النزوح إليها، باعتبارها أماكن إنسانية آمنة. وتعرضت تلك الاماكن و "المناطق الإنسانية" المفترضة الى هجمات عنيفة جداً، وهي عبارة عن خيام مقامة من القماش، اضطروا للنزوح إليها تحت وابل الهجمات الإسرائيلية، أسفرت عن مقتل المئات من المدنيين، وإصابة الآلاف غيرهم.[9]

7 https://2u.pw/zZfFGV
8 https://www.un.org/unispal/document/unrwa-situation-report-188-12sep25/?utm_source=chatgpt.com
9 https://2u.pw/YeGRAf

في الوقت الذي واصل الاحتلال الإسرائيلي محاولاته لتفريغ سكان مدينة غزة من سكانها والنازحين فيها، ومطالبتهم بالتوجه نحو الوسطى والجنوب، بدعوى أنها مناطق إنسانية؛ فإنه يستبيح هذه المناطق ويكثف فيها جرائم القتل الجماعي، بما في ذلك استهداف النازحين أنفسهم. لقد أعلنت قوات الاحتلال في 6 سبتمبر المواصي غرب خانيونس كمنطقة إنسانية،1 طلبت من سكان غزة والنازحين فيها التوجه إليها وإلى المحافظة الوسطى كمنطقة إيواء، إلّا أنها بقيت تستهدف هذه المناطق بلا هوادة وهو نهج متكرر طوال العامين الماضيين، ما يفضح زيف ادعاءات الاحتلال حول وجود مناطق آمنة أو إنسانية، ويؤكد أنه لا مكان آمن في قطاع غزة، وأن ما يجري هو قتل متعمد بهدف الترويع والإبادة الجماعية. وبحسب الإحصاءات الرسمية فقد قصف الاحتلال منطقة المواصي التي يزعم أنها "إنسانية آمنة" أكثر من (136) مرة، أسفرت عن مقتل المئات من الفلسطينيين.

■ جرائم قتل المدنيين في مراكز المساعدات والتكيات ونقاط توزيع المياه

استمرت قوات الاحتلال في استهدافها الممنهج لمراكز المساعدات والتكيات ونقاط توزيع المياه، امعاناً في سياسة التجويع والتعطيش التي انتهجتها منذ بداية الحرب على غزة. واستكمالا لهذه السياسة، كثفت قوات الاحتلال من استهداف قوافل المساعدات ورجال الحماية التي يحرسونها، وفي المقابل قامت بحماية اللصوص وقطاع الطرق التي يسرقون المساعدات. هدفت هذه الأعمال الإجرامية الى خلق حالة من الفوضى، وامعاناً في حالة التجويع الممنهج التي تنتهجها ضد المدنيين في غزة، ودفعهم للتوجه نحو مراكز توزيع المساعدات التي بدأت في إنشائها في المناطق العسكرية التي تسيطر عليها.

وفي هذا الإطار، وثقت المصادر الرسمية الحكومية في غزة،[10] استهداف قوات الاحتلال (47) تكية لتوزيع الطعام في مناطق متفرقة من القطاع، أسفرت عن مقتل العشرات من المجوعين والمحتاجين الذين كانوا ينتظرون دورهم، فضلاً عن استهداف (61) مركزا لتوزيع المساعدات والغذاء، بما فيها مراكز توزيع حليب للأطفال، فضلاً عن استهداف مبادرين ومتطوعين في المجال الإنساني والإغاثي وتوزيع المساعدات. اسفرت تلك الهجمات في مجملها عن مقتل (540) فلسطينياً. كما هاجمت تلك القوات بشكل مكثف قوافل المساعدات والإرسالات الإنسانية، شنت (128) غارة جوية على تلك القوافل، وقتلت (787) من أفراد الشرطة وعناصر الحماية.

ووثق المركز عشرات الجرائم التي استهدفت خلالها قوات الاحتلال طوابير المدنيين منتظري الطعام والمياه، كان من بينها، بتاريخ 13 يوليو، استهداف نازحين أثناء تعبئة مياه الشرب في النصيرات، أسفر عن مقتل (10) مواطنين، بينهم 7 أطفال، وإصابة نحو 20 آخرين.[11] وفي جريمة أخرى بتاريخ 2 سبتمبر، استهدفت مجموعة من الأطفال كانوا يصطفون لتعبئة المياه من حنفيات منصوبة في الشارع بين الخيام في المواصي. وأسفر القصف عن مقتل 13 نازحاً، بينهم 8 أطفال وامرأة.[12]وفي جريمة فظيعة، قتلت قوات الاحتلال بتاريخ 10 يوليو، 14 مواطنًا، بينهم 9 أطفال و3 سيدات، وإصابة العشرات بجروح متفاوتة، في استهداف تجمعًا للمواطنين الفلسطينيين، معظمهم من النساء والأطفال، خلال انتظارهم الحصول على مكملات للأطفال من مؤسسة إنسانية عاملة في مدينة دير البلح وسط قطاع غزة.[13]

كما وثق المركز عشرات الهجمات التي استهدفت رجال تأمين قوافل المساعدات الإنسانية، وحماية اللصوص وقطاع الطرق الذين وفرت لهم قوات الاحتلال حماية خاصة لسرقة المساعدات وخلق حالة من الفوضى وعدم الأمان. وفي واحدة من تلك الجرائم، شنت قوات الاحتلال هجوماً بتاريخ 22 مايو، على عناصر أمن ومدنيين كانوا يؤمنون مرور شاحنات مساعدات إنسانية عبر طريق صلاح الدين، جنوب مدينة دير البلح وسط قطاع غزة، ما أسفر عن مقتل وإصابة عدد منهم في وقت غضت فيه الطرف عن اللصوص المسلحين.[14]

■ قتل المدنيين في المناطق "الإنسانية" قتل طالبي المساعدات

شهدت مراكز توزيع المساعدات التي أقامتها قوات الاحتلال الإسرائيلي، في مناطق تحت سيطرتها الكاملة في قطاع غزة، جرائم قتل يومية بحق المدنيين المجوعين، بعد أن حولتها لمصائد قتل وامتهان للكرامة الإنسانية.

وفي شهر مايو، أعلنت قوات الاحتلال عن إقامة أربعة «مراكز مساعدات إنسانية» لتوزيع المواد الغذائية، تشرف عليها مؤسسة أمريكية تدعى مؤسسة غزة الإنسانية "GHF" بدعم أمريكي إسرائيلي، لتكون بديلاً عن الآلية الأممية في توصيل المساعدات لمستحقيها. أقيمت ثلاثة مراكز في المناطق الغربية لمدينة رفح، جنوب القطاع، وواحدة بالقرب من نتساريم، وسط القطاع. واضطر عشرات آلاف المجوعين الى الذهاب مشياً على الأقدام لتلك المراكز البعيدة والخطرة التي تسيطر عليها قوات الاحتلال عسكريا، ويحرسها حراس أمريكيين.

10 https://t.me/mediagovps/3904/3904
11 https://n9.cl/knppty
12 https://h7.cl/1e-Yl
13 https://2u.pw/Bo3yvY
14 https://n9.cl/822usw

وبسبب عدم تحديد الآلية المتبعة لعمليات التوزيع، خلقت فوضى، قام على إثره حراس الأمن وقوات الاحتلال بإطلاق النار على جموع المواطنين، مما أسفر عن مقتل المئات منهم. وتكررت تلك الحوادث بشكل يومي، وأصبحت نمطاً ومنهجاً لتلك القوات التي كانت تقتل يومياً عشرات المواطنين من طالبي المساعدات، في مشاهد غير إنسانية.

وتشير تحقيقات المركز أن كثير من حوادث إطلاق النار على المدنيين المجوعين، اقترفها حراس أمن ما يسمى «مؤسسة غزة الإنسانية»، واسفرت عن مقتل عشرات المدنيين، بخلاف الجرائم اليومية التي تقترفها قوات الاحتلال التي تسيطر على المنطقة أمنياً وعسكرياً.[15] ففي واحدة من هذه الجرائم، اقترف حراس أمن تلك المؤسسة بتاريخ 15 يوليو 2025، مجزرة قرب نقطة توزيع المساعدات، غرب مدينة رفح، أدت لمقتل 18 مواطنًا بينهم 5 أطفال بالاختناق، وإصابة العشرات، إلى جانب مقتل مواطنين منهما امرأة برصاص قوات الاحتلال قرب نقطة توزيع المساعدات في رفح.[16]

وحسب الإحصائيات الرسمية الحكومية، فقد أسفرت جرائم القتل اليومية على مدى نحو 5 أشهر، من تاريخ انشائها في 27 مايو، حتى إعلان وقف إطلاق النار في أكتوبر 2025، عن مقتل (2605) فلسطينياً، وإصابة (19124) آخرين، فضلاً عن أكثر من (200) مفقودٍ بالقرب من مراكز "المساعدات الأمريكية/الإسرائيلية" وطالبي المساعدات.[17]

15 https://n9.cl/q7akwz
16 https://n9.cl/q7akwz
17 https://n9.cl/yooxe

■ وفيات بسبب التجويع والمرض

فرضت قوات الاحتلال الإسرائيلي في أوائل شهر مارس حصاراً مشدداً على القطاع، على الرغم من سريان المرحلة الأولى من اتفاق التهدئة الذي بدأ في 20 يناير ويستمر لمدة 42 يوماً، تنفيذا لسياسة التجويع التي تمارسها منذ بدء الحرب على غزة. وأغلقت تلك القوات بموجب هذا القرار المعابر التجارية، ومنعت إدخال المواد الغذائية والطبية. وبدأت آثار سياسة التجويع التي فرضتها دولة الاحتلال في الظهور بشكل واضح، حيث أغلقت المخابز وبدأت البضائع بالنفاد من السوق بشكل ملحوظ، مع ارتفاع ملحوظ في أسعارها. كما بدأت تنفد المواد الأدوية والمستلزمات الطبية بفعل الإغلاق. كل هذا فاقم الأوضاع المعيشية مأساوية، في ضوء تدمير مقومات الحياة على مدار أكثر من عام ونصف من جريمة الإبادة الجماعية، بما في ذلك تدمير المرافق الحيوية والمنازل والمنشآت، والمنظومة الصحية وانهيارها بشكل كامل.

وقد أدّت سياسة الإغلاق وحرمان السكان من الوصول إلى المواد الغذائية الأساسية إلى تفاقم الأزمة الإنسانية بشكل خطير، حيث تسبّبت في وفاة (460) شخصاً، نتيجة الجوع وسوء التغذية. وقد انعكست آثار هذه السياسات على الفئات الأكثر هشاشة، بما في ذلك الأطفال والمرضى وكبار السن، الذين وجدوا أنفسهم غير قادرين على الحصول على ما يكفي من الغذاء أو الرعاية الصحية، حيث توفي (154) طفلاً بسبب سوء التغذية، و (42%) من مرضى الكلى بسبب نقص الغذاء والرعاية الصحية.[18]

18 تقارير حكومية، مرجع سابق.

وفي خضم تفاقم هذه المجاعة وإمعان دولة الاحتلال على منع إدخال البضائع والإمدادات الغذائية، حاولت بعض الجهات الدولية تنفيذ عمليات إنزال المساعدات جواً إلى غزة في محاولة للتخفيف من حدة الكارثة الإنسانية المتفاقمة، إلا أنّ هذه العمليات غالبًا ما كانت غير مجدية نظرًا لضعف كمياتها وعدم قدرتها على تلبية الحد الأدنى من احتياجات السكان. فالمساعدات التي تصل عبر الجو تبقى محدودة وغير منتظمة، وتعرّض المدنيين أحيانًا لمخاطر إضافية عند سقوطها في مناطق غير آمنة. ووفق مصادر رسمية فقد أدى إسقاط المساعدات الجوية على رؤوس المدنيين إلى وفاة (23) مواطناً. وعكست هذه الإجراءات غياب ممرات إنسانية حقيقية وفعّالة، وتؤكد الحاجة إلى حلول أكثر جدية تضمن وصول المساعدات بشكل مباشر وآمن ومستدام للسكان المحاصرين.

■ جرائم قتل الصحفيين

واصلت قوات الاحتلال استهداف الصحفيين كجزء من جريمة الإبادة الجماعية المستمرة بحق المدنيين الفلسطينيين منذ أكتوبر 2023. وخلال العام 2025، صعدت تلك القوات من استهدافها للصحفيين بشكل غير مسبوق، وقتلت المزيد من الصحفيين سواء باستهدافات مباشرة لصحفيين في الميدان وهم على راس أعمالهم، أو جراء استهداف لمنازلهم أو خيامهم وقتلهم مع عائلاتهم، فيما قتل صحفيون آخرون خلال القصف العشوائي للمنازل والمباني الفلسطينية.

وقتل خلال العام (45) صحفياً حسب توثيق مكتب الإعلام الحكومي بغزة، بينهم (15) صحفياً قتلوا خلال ممارستهم عملهم الصحفي، في استهداف مباشر، و(15) صحفياً قتلوا في استهداف مباشر لمنازلهم أو خيامهم أو المباني التي كانوا يتواجدون فيها، وتعلمها قوات الاحتلال؛ و(15) صحفياً قتلوا خلال تواجدهم في الميدان أو مصادفة في أماكن القصف العشوائي لمناطق متفرقة من القطاع واسفرت عن مقتل مدنيين آخرين.

وفي المجمل قال منذ بدء حرب الإبادة الجماعية في 7 أكتوبر 2023، (254) صحفياً، وأصيب (433) آخرين، حسب الإحصاءات الرسمية الحكومية.

وتؤكد أنماط قتل الصحفيين على استهداف مباشر وممنهج لتغييبهم عن المشهد، ومنعهم في نقل صورة ما يجري من جرائم إبادة جماعية للعالم، وتأتي في سياق الجرائم الجماعية بحق المدنيين الفلسطينيين ونمط الاستهداف المتعمد وعدم التمييز بين المدنيين والمقاتلين. وفي هذا السياق، قتل صحفيون في الميدان خلال تأديتهم واجبهم المهني في تغطية الأحداث، رغم ارتدائهم سترات الصحفيين والخوذة المميزة، ويحملون كاميراتهم بشكل واضح، كان من بينهم الصحفي سائد أبو نبهان، الذي قتل برصاص قناص في مخيم النصيرات، بتاريخ 10 يناير 2025، خلال تغطيته اقتحام قوات الاحتلال لشمال المخيم. وقتل صحفيون آخرون جراء استهدافهم بشكل مباشر، بينهم صحفيون قتلوا في ساحات المستشفيات وهم داخل خيامهم الصحفية. فبتاريخ 7 أبريل 2025، أطلقت طائرة حربية صاروخاً على خيمة صحفيين تابعة لوكالة فلسطين اليوم، مقابل مستشفى ناصر الطبي بخان يونس، مما أدى إلى احتراق الخيمة ومقتل ثلاثة صحفيين وإصابة صحفيين آخرين، كان من بينهم الصحفي حسن اصليح، الذي أصيب بحروق وقطع في أصابع يده. وبعد أقل من شهر اغتالت قوات الاحتلال اصليح وهو يرقد على سرير المستشفى. وقتل عشرات آخرون داخل منازلهم التي هدمت على رؤوسهم مع عائلاتهم، فيما قتل آخرون في خيمهم مع أسرهم أيضاً. كما قتل العديد من الصحفيين خلال تواجدهم في أماكن تعرضت للقصف العشوائي من قبل قوات الاحتلال، بعضهم كانوا في منازلهم، وآخرون كانوا داخل مراكز إيواء، أو في الشوارع والطرقات.

■ جرائم قتل أفراد الطواقم الطبية وأفراد الدفاع المدني

تعرضت الطواقم الطبية وأفراد الدفاع المدني في غزة لاستهداف ممنهج خلال العمليات العسكرية ضمن جريمة الإبادة الجماعية. أسفرت هذه الجرائم، بما فيها إطلاق النار على تلك الطواقم بشكل مباشر، أو استهداف المراكز الطبية ومقرات الدفاع المدني ومركباتهم، إلى وقوع مئات الضحايا بين صفوفهم. ووفق مكتب الاعلام الحكومي، فقد قتل خلال عامين من الإبادة الجماعية (1670) من أفراد الطواقم الطبية، بمن فيهم أطباء وممرضين ومسعفين، وعاملين في المجال الطبي؛ و(140) من أفراد الدفاع المدني. وتعكس الهجمات المتكررة والمتواصلة على المؤسسات الصحية ومرفقاتها حجم الكارثة التي حلت بالقطاع الصحي، وأدت لتدميره وانهياره، ومقتل العدد الكبير من أفراده. فقد وثقت الإحصاءات الرسمية، استهداف قوات الاحتلال (38) مستشفى و(96) مركزاً للرعاية الصحية بالقصف والتدمير مما أخرجها عن الخدمة؛ وتم استهداف (197) سيارة إسعاف، وسجل (788) هجوماً على خدمات الرعاية الصحية "مرافق، مركبات، كوادر، سلاسل إمداد". كما دمرت قوات الاحتلال (61) مركبة للدفاع المدني "إنقاذ وإطفاء".

وخلال العام نفذت قوات الاحتلال جريمة فظيعة بحق مسعفين وافراد الدفاع المدني، حيث قتلت (15) منهم في مدينة رفح، لدى محاولتهم القيام بمهمة انقاذ في حي تل السلطان، غرب المدينة. وتكشفت خيوط الجريمة البشعة بعد ثمانية أيام من اختفاء آثار طواقم الإسعاف والدفاع المدني بتاريخ 23 مارس حيث كانوا في مهمة إنسانية في منطقة الحشاشين غرب رفح، وفقد الاتصال بهم تماماً، ومنعت أي جهود لمعرفة مصيرهم، حيث

تسيطر قوات الاحتلال على المنطقة عسكرياً وأمنياً. وبعد 8 أيام من الفقدان، تم العثور عليهم مدفونين تحت الرمال، بعد انسحاب قوات الاحتلال من المنطقة. ووجدوا (8) مسعفين من جمعية الهلال الأحمر، و (6) من طواقم الدفاع المدني وصحفي من وكالة الغوث مقيدين ومدفونين، ما يعني اعتقالهم وقتلهم. ووجدت طواقم الإنقاذ مقطع فيديو في جيب أحد المسعفين تصور اللحظات الأخيرة لهم، بينما تطلق قوات الاحتلال النار عليهم مباشرة، مما ينسف بشكل أكيد الرواية الإسرائيلية التي ادعت أن المركبات اقتربت بطريقة مريبة من قوات الجيش دون إشارات واضحة.

2.2.1: إلحاق أذى جسدي ونفسي جسيم في الفلسطينيين في قطاع غزة:

1.2.2.1: اعتقال الفلسطينيين في قطاع غزة وتعذيبهم

منذ بدء جريمة الإبادة الجماعية في 7 أكتوبر 2023، نفذت دولة الاحتلال حملات اعتقال واسعة النطاق بحق آلاف العمال الفلسطينيين داخل الخط الأخضر، غالبيتهم كانوا يعملون وفق تصاريح عمل رسمية، وزجت بهم في سجونها، تحت بند "مقاتلين غير شرعيين". وتوسعت نطاق الاعتقالات بشكل أوسع خلال العمليات العسكرية، حيث جرت عمليات اعتقال جماعية من داخل المناطق الفلسطينية، من مراكز الإيواء والمستشفيات والمنازل، غالبيتهم مدنيين، بمن فيهم نساء وأطفال وكبار سن ومرضى ومعاقين، بينهم كوارد طبية وصحفيين، والمحامين، وعمال الإغاثة، والمعلمين وغيرهم من فئات المجتمع. وبحسب مصادر رسمية، منذ السابع من أكتوبر، فقد تم اعتقال (6700) مدنياً، بمن فيهم أطفال ونساء، بينهم (362) من أفراد الطواقم الطبية؛ (48) صحفياً؛ و(26) من أفراد الدفاع المدني.

وخلال العام أفرجت سلطات الاحتلال عن (1788) معتقلاً من سجونها خلال صفقتي تبادل ضمن اتفاقين لوقف إطلاق النار في شهر يناير وأكتوبر. وحتى نهاية العام، لا يزال أكثر من 1340 أسيرًا من قطاع غزة، بينهم 1205 معتقلين بموجب قانون "المقاتل غير الشرعي" موجودين في سجون الاحتلال.[19]

19 https://cda.gov.ps/index.php/ar/ar-news-2/21451-2025-11-29-15-07-22

■ اختفاء قسري

وقد تم احتجازهم جميعاً في مرافق مختلفة في داخل دولة الاحتلال، ولم تسمح لمحاميهم وممثلي الصليب الأحمر بزياراتهم والاطلاع على أوضاعهم المعيشية. ولم يعرف حتى الآن العدد الدقيق للمعتقلين الموجودين داخل دولة الاحتلال على الرغم من الإفراج عن أعداد كبيرة منهم على مراحل، سواء في صفقات وفق إطلاق النار أو غيرها. وبعد هذا النوع من الاحتجاز والاعتقال شكلاً من اشكال «الاختفاء القسري»، ما يزيد من احتمالية تعرضهم لعمليات تعذيب ومعاملة لا إنسانية وحاطة بالكرامة بعيداً عن أجهزة الرقابة. وصد المركز من خلال المنصة الالكترونية للتبليغ عن حالات الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري، استمرار فقدان مئات من المواطنين الفلسطينيين الذين اختفوا قسراً على يد السلطات الاسرائيلية منذ بدء حرب الابادة على قطاع غزة، في ظل غياب أي معلومات حول مصيرهم وأماكن احتجازهم حتى تاريخه، مما يؤكد ارتكاب جريمة الإخفاء القسري بحقهم.

ووثق المركز خلال العامين الماضيين(383) حالة اختفاء قسري في قطاع غزة، من بينهم 15 طفلاً و12 امرأة. ومن بين الضحايا صحفيون، وممرضون، وأطباء، وموظفون حكوميون، وطلاب جامعات، ومزارعون، فضلاً عن أشخاص ذوي إعاقة. كما تلقى المركز عشرات البلاغات حول اختفاء عشرات الفلسطينيين الجوعى، بمن فيهم أطفال، أثناء محاولتهم الحصول على المساعدات من مواقع التوزيع المُميتة والمُذلة التي تديرها ما يُسمى بـ "مؤسسة غزة الإنسانية" (GHF). وحتى الآن لا يوجد رقم دقيق لعدد الفلسطينيين المختفين قسراً في قطاع غزة، إلا أن التقديرات تشير إلى أن أعدادهم تجاوزت الآلاف، فوفقًا للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن أكثر من 11,000 فلسطيني مختفين قسرًا حتى يوليو 2025، من بينهم 4,700 امرأة وطفل. وأفاد المكتب الإعلامي الحكومي في غزة بأن ما لا يقل عن 14,222 فلسطينيًا مفقودون أو تحت الأنقاض حتى فبراير 2025.

■ استخدام المعتقلين دروع بشرية

استخدام المعتقلين الفلسطينيين، خصوصاً من غزة، كدروع بشرية لم يكن حالات فردية بل ممارسة ممنهجة رافقت عمليات الاعتقال والاقتحام خلال الحرب، وشكّل ذلك أحد أخطر الانتهاكات التي تهدد الحياة وتخرق القانون الدولي بشكل جسيم. وقد استخدمت تلك القوات معتقلين مدنيين كدروع بشرية في تنفيذ مهمات عسكرية للجيش تشكل خرطاً على حياتهم. وأفاد م.ع.س 21 عاماً، "تم استخدامي مدرع بشري خلال اعتقالي 15 مرة. في إحداها جاء جندي وطلب مني الخروج، وكنت لوحدي فشعرت بالخوف لأنه كان يتم أخذنا عادة اثنين أو ثلاثة مع بعض، فرفضت، فقام الجندي بضربي بعقب السلاح، وأجبرني على الخروج، وأصعدوني في دبابة سارت حوالي عشر دقائق ثم توقفت وأنزلوني منها لتصويرها فرفضت، وتحت شدة الضرب، طلبوا مني أن أرتدي زيهم العسكري وأذهب للدبابة، وتم وضع خوذة على رأسي مثبت عليها كاميرا. توجهت للدبابة وكان الجنود خلفي، وقبل أن أصلها بعشرة أمتار شعرت بوخزة في صدري من الجهة اليمنى. نظرت مكان الألم وإذا بي أنزف، ثم سقطت على الأرض وأغمي علي. في اليوم التالي استيقظت فوجدت نفسي في مستشفى، وعرفت بعد الإفراج عني من التقارير الطبية بأنني كنت في مستشفى "سوروكا" داخل إسرائيل، وأنني كنت مصاب بعيار ناري من ظهري وخرج من صدري."

■ تعذيب جسدي ونفسي

أظهرت شهادات أعداد كبيرة من المعتقلين المفرج عنهم تباعاً عن فظاعات اقترفتها قوات الاحتلال بحق المعتقلين، بما فيها تعرضهم لشتى أنواع التعذيب النفسي والجسدي المفضي للموت المفضي للموت. وفي تقرير أصدره المركز20 يتضمن شهادات لـ(130) معتقلاً مفرجاً عنهم، أكدوا تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة من لحظة الاعتقال وحتى إطلاق سراحهم، في جميع مراكز الاعتقال والسجون. ووصف المعتقلون المفرج عنهم الظروف التي عايشوها وتعرضهم لأشكال تعذيب وحشية، بما فيها الضرب المتكرر والشبح والصعق بالكهرباء والعنف الجنسي. وتؤكد شهادات عدة بأن المعتقلين تعرضوا للحرمان من النوم والإذلال، مثل إبقائهم عراة لفترات طويلة، أو تقييدهم بشكل مهين. وتفيد شهادات أخرى بتعرضهم للشبح والتعليق مكن الأيدي للخلف، وكذلك استخدام الكلاب البوليسية في التخويف والإرهاب والاعتداءات عليه. كما تفيد شهادات أخرى برشق المعتقلين بالماء المغلي والتسبب بحروق شديدة على أجسادهم. وأدى الإهمال الطبي بحقهم لإصابة العديد منهم بالجرب جراء عدم النظافة.

ويحتل معسكر "سديه تيمان" الذي أنشئ حديثاً بالقرب من الحدود مع غزة، موقعاً مركزياً في شهادات المعتقلين الذين تعرضوا لعمليات ضرب متواصلة، وتقييد لفترات طويلة، وحرمان من العلاج رغم إصاباتهم خطيرة، إضافة إلى ظروف احتجاز قاسية شملت الاكتظاظ وقلة الطعام.

وخلال العام وثق المركز العديد من الحالات التي تعرضت للاعتقال والتعذيب، بينهم أطفال اعتقلوا بالقرب من مراكز المساعدات.[21]

■ العنف والجنسي والاغتصاب

وثق المركز خلال العام شهادات معتقلين/ات مفرج عنهم من سجون الاحتلال في الآونة الأخيرة، رووا خلالها رحلة التعذيب والعنف الجنسي والاغتصاب التي تعرضوا لها خلال فترة الاعتقال. وكشفت هذه الشهادات عن ممارسات بشعة تعرض لها المعتقلون/ات، بما في ذلك الاغتصاب، التعرية، التصوير القسري، الاعتداء الجنسي بالأدوات والكلاب، إضافة إلى الإذلال النفسي المتعمد. وتشير الشهادات وطبيعتها وتكرارها أنها لم تكن حوادث فردية معزولة، بل تندرج ضمن سياسة منهجية تُمارس في سياق جريمة الإبادة الجماعية المستمرة بحق سكان قطاع غزة. من بين هذه الحالات ن. أ.، وهي امرأة وأم فلسطينية بالغة من العمر 42 عاماً، حيث أفادت بتعرضها لأنماط عدة من التعذيب والعنف الجنسي، شملت اغتصابها أربع مرات على يد جنود إسرائيليين، إلى جانب تعرضها للشتم بألفاظ نابية بشكل متكرر، والتعرية وتصويرها وهي عارية، والصعق بالكهرباء، والضرب على جميع أنحاء جسدها. وفي جريمة أخرى، تعرض أ. أ.، وهو رجل وأب فلسطيني يبلغ من العمر 35 عاماً، لأساليب تعذيب قاسية على مدار 19 شهرًا من الاعتقال، بما فيها التعرية والشتائم النابية، والتهديد بالاغتصاب له ولعائلته، وصولاً إلى اغتصابه من قبل كلب مدرب داخل معتقل "سدي تيمان" العسكري.

20 https://2u.pw/MtQr3M

21 https://pchrgaza.org/ar/%d8%a7%d8%b9%d8%aa%d9%82%d8%a7%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%ad%d8%aa%d9%84%d8%a7%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d8%b7%d9%81%d8%a7%d9%84-%d8%ae%d9%84%-d8%a7%d9%84-%d9%85%d8%ad%d8%a7%d9%88%d9%84%d8%aa%d9%87/

■ وفيات في السجون ومراكز التحقيق

قتل جراء التعذيب الشديد الذي تعرض له آلاف المعتقلين الفلسطينيين خلال حرب الإبادة على غزة، عشرات الفلسطينيين في سجون ومراكز احتجاز إسرائيلية معلنة وغير معلنة. ووفقاً لمنظمة أطباء لحقوق الإنسان الإسرائيلية فقد قتل (98) معتقلاً منذ 7 أكتوبر 2023، من هؤلاء، بحسب التقرير، 46 وفاة في مراكز تابعة لـ(Israel Prison Service - IPS)، و 52 في الاعتقال العسكري – لكن غالبية من ماتوا هم من سكان قطاع غزة. ومنذ بداية العام حتى نهاية شهر أغسطس، توفي (15) في سجون الاحتلال، في مرافق مصلحة السجون، بينهم (5) معتقلين من قطاع غزة.[22] ووثقت مؤسسات فلسطينية بينها هيئة شؤون الاسرى والمحررين وفاة (81) معتقلاً من الضفة وغزة، بينهم (27) معتقلاً خلال هذا العام فقط. وهو رقم صادم وغير مسبوق على مستوى العالم، مما يشير بشكل واضح بما يجري داخل هذه السجون والمراكز السرية والتي لا تخضع لأي نوع من الرقابة.

وترفض سلطات الاحتلال حتى الآن تقديم أية معلومات حول ظروف وفاتهم أو تسليم جثثهم إلى عائلاتهم بطريقة تتيح التعرف عليها بشكل مناسب. غير أن المؤشرات كلها تشير إلى أن الوفيات تتم جراء ممارسات التعذيب الوحشية التي يتعرضون لها داخل السجون ومراكز الاعتقال، ونتيجة الإهمال الطبي والأوضاع المعيشية الصعبة التي يخضعون لها داخل تلك المراكز.

من جهته، أبلغ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بوفاة سبعة معتقلين فلسطينيين داخل تلك السجون خلال متابعته القانونية لعشرات المعتقلين. إلا أنه يفترض أن العديد من الضحايا الذين تم توثيق حالاتهم قد قُتلوا على يد قوات الاحتلال في غزة، لا سيما الذين حاولوا العبور من الشمال إلى الجنوب أو العكس عبر حاجز نتساريم، أو أولئك الذين اعتقلوا خلال الاجتياحات أو بالقرب من مراكز المساعدات الذين فقدت آثارهم ولم يعرف مصيرهم حتى الآن.

■ قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين

أقرت لجنة الأمن القومي في الكنيست الإسرائيلي بداية نوفمبر 2025، مشروع قانون يقضي بتطبيق عقوبة الإعدام على معتقلين فلسطينيين أدينوا بقتل إسرائيليين على خلفية قومية. ويستثني القانون الإسرائيليين الذين أدينوا بقتل فلسطينيين على خلفية قومية. يهدف هذا القانون "العنصري" إلى توفير غطاء قانوني للتصفيات الجسدية داخل السجون، وهو ما يتناقض مع المواثيق الدولية التي تحظر عقوبة الإعدام في الأراضي المحتلة.

ويواجه آلاف المعتقلين الفلسطينيين خطر الإعدام في حال إقراره والمصادقة عليه بشكل نهائي في البرلمان الإسرائيلي، في ظل حكومة يمينية متطرفة يحظى بتأييد واسع في صفوف المتدينين، خاصة وأن هناك المئات منهم متهمون بقتل إسرائيليين ومحكوم عليهم بأحكام عالية، بما فيها المؤبد عدة مرات. ويخشى المركز في ظل الأوضاع الصعبة في السجون الإسرائيلية وما يواجهه المعتقلون من عمليات تعذيب ممنهجة مما يعني

22 https://www.phr.org.il/wp-content/uploads/2025/11/6538_Death_custody_Paper_Arab.pdf

أنه قد يتم تطبيق عقوبة الإعدام ضد جميع المعتقلين المتبقيين داخل السجون والمعتقلات، وتنفيذ إعدامات جماعية بحقهم.

أخطر ما في مسودة التشريع الجديد أنه يسري بأثر رجعي، وهو أمر غير معهود في أية عملية تشريعية، خاصة في القوانين الجزائية، حيث تسري بأثر مباشر بعد إصدارها ونشرها، وهو ما يعني انطباقه في حال إقراره على معتقلين فلسطينيين أدينوا بعمليات قتل إسرائيليين على خلفية قومية، وحكموا وأمضوا فترات طويلة في السجون.

2.2.2.1 إصابة الفلسطينيين في قطاع غزة بإصابات جسدية جسيمة

تسببت الهجمات واسعة النطاق بأسلحة متفجّرة على مناطق مكتظة بالسكان في غزة في إصابة عشرات آلاف المدنيين، بمن فيهم الأطفال والنساء وكبار السن، وأسفرت عن إصابة الآلاف بإصابات خطيرة، أدت إلى إعاقات جسدية دائمة وخطيرة. واستخدمت تلك القوات وسائل حرب غير مشروعة في استهداف المدنيين وممتلكاتهم، بما في ذلك هجمات محددة باستخدام قنابل ثقيلة مثل (GBU-31, GBU-32, GBU-39) [23] على مبانٍ مدنية، مدارس، سوق، مخيمات، أدّت إلى عشرات آلاف القتلى والجرحى، وتدمير للمدن والبنى التحتية بشكل كامل.

23 https://www.un.org/unispal/document/ohchr-thematic-report-indiscriminate-attacks-in-gaza-19jun24/?utm_source=chatgpt.com

وأسفرت هذه الهجمات في مجملها عن إصابة (169.583) شخصاً ممن وصولوا للمستشفيات، بينهم (19000) ممن هم بحاجة إلى تأهيل طويل الأمد، بينهم (4800) حالة بتر، منهم (18%) من الأطفال، و(1200) حالة شلل تام، و(1200) حالة فقدان بصر.[24] وفي بيان لوزارة الصحة الفلسطينية بغزة، أعلنت وجود (6) آلاف حالة بتر مسجلة في وزارة الصحة بحاجة إلى برامج تأهيل عاجلة طويلة الأمد، تقدر نسبة الأطفال من إجمالي عدد حالات البتر بـ 25%، ونسبة النساء 12.7%.[25]

وفاقم من معاناة المصابين والجرحى تدمير عدد كبير من المستشفيات ومحطات الرعاية الصحية، مع نقص حاد في الأدوية والتجهيزات الطبية وأجهزة التأهيل ككراسي متحركة أو أطراف صناعية، بينما لم يتمكن المصابون من الحصول على العلاج المناسب، مما يهدد حالتهم الصحية إذا لم يتلقون العلاج في الوقت المناسب، وتتحول اصابتهم لإعاقات دائمة. وبحسب وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)[26] أن 83% من الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة قد فقدوا أجهزتهم المساعدة والوسائل التي تعينهم على الحياة، فيما يعاني ما لا يقل عن 35 ألف شخص من "تلف سمعي كبير" نتيجة صوت الانفجارات. يأتي هذا الفقد نتيجة لتصاعد الأزمات الإنسانية والمجاعة وتدمير البنى التحتية بسبب العدوان الإسرائيلي.

وتقدر بيانات منظمة الصحة العالمية أن حوالي 42 ألف شخص في غزة يعانون من إصابات غيّرت مجرى حياتهم وتسببت في إعاقات دائمة منذ أكتوبر 2023. ويمثل هذا العدد ربع إجمالي المصابين المسجلين (أكثر من 167 ألف شخص). وبحسب المنظمة فإن أكثر من 22 ألف إصابة في الذراعين والساقين، مما يستلزم عمليات جراحية متخصصة وإعادة تأهيل؛ وأكثر من 5000 حالة بتر للأطراف، وكثير منها بين الأطفال؛ فضلاً عن إصابات النخاع الشوكي الي بلغت أكثر من 2000 إصابة؛ وحوالي 1300 حالة رضّة دماغي؛ إضافة لأكثر من 3300 حالة حروق خطيرة؛ ناهيك عن إصابات الوجه والعين المعقدة؛ والتي قد تؤدي إلى تشوهات وإعاقات دائمة ووصم اجتماعي.

وتتطلب هذه الإصابات إعادة تأهيل وجراحات إضافية وعلاج طبيعي طويل الأمد وتركيب أطراف صناعية، بالإضافة إلى رعاية نفسية، لكن جزء كبير من هذه الخدمات مفقودة وغير موجودة بسبب تدمير المنظومة الصحية وعدم إرسال مساعدات طبية.

24 مكتب الاعلام الحكومي.
25 وزارة الصحة الفلسطينية غزة 10 نوفمبر 2025
26 https://news.un.org/en/story/2025/08/1165661

3.2.1: إخضاع الفلسطينيين في قطاع غزة عمداً لظروف معيشية يراد بها تدميرهم المادي كلياً أو جزئياً

عمدت قوات الاحتلال الإسرائيلي إلى فرض تدابير "الموت البطيء"، التي لا تؤدي إلى القتل الفوري، لكنها تستهدف التدمير الجسدي التدريجي لسكان قطاع غزة. شمل ذلك التهجير القسري، وتدمير المنازل والبنية التحتية والمرافق الحيوية، واستهداف المنظومة الصحية، وحرمان الفلسطينيين من العلاج والمساعدات الطبية، إضافة إلى استخدام التجويع كسلاح حرب. كما دمرت بشكل ممنهج المنشآت التجارية، والاقتصادية، والزراعية، والتعليمية. وهدفت هذه الممارسات المنهجية إلى تدمير سبل البقاء للفلسطينيين في غزة، جعل غزة بيئة طاردة وغير قابلة للحياة والسكن وتدمير الكرامة الإنسانية.

■ التهجير الجماعي من المنازل وأوامر إخلاء الفلسطينيين في قطاع غزة

شهد قطاع غزة خلال عام 2025 موجة نزوح قسري غير مسبوقة، نتيجة استمرار العمليات العسكرية وتوسع مناطق الإخلاء والقصف. وقد اضطرّ مئات آلاف الفلسطينيين للنزوح عدة مرات بحثًا عن مأوى آمن، وسط تدهور متواصل في البنية التحتية والخدمات الأساسية، مما أدى إلى أزمة إنسانية حادة. وخلال أكثر من عامين

على حرب الإبادة الجماعية، بلغ عدد الأشخاص، حسب تقديرات حكومية الذين تعرضوا للنزوح مرة واحدة أو أكثر منذ بداية الحرب نحو (2) مليون فلسطيني، أي حوالي 90% من سكان غزة، أي نحو (288) ألف أسرة لا تجد لها مأوى.

لجأ النازحون إلى ما يُسمّى بـ"مراكز الإيواء" في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ومرافق الأونروا، بما فيها المستشفيات والمدارس ورياض الأطفال، رغم افتقارها لأدنى مقوّمات الحياة. وقد تحوّلت هذه الأماكن إلى مساحات مكتظّة يتكدّس فيها عشرات الآلاف في غرف ضيقة، بلا خصوصية ولا راحة. وكانت المأساة أشدّ وقعًا على أولئك الذين اضطروا إلى نصب خيام ممزقة في العراء، وسط الشوارع والأزقة، حيث لا جدران تدرأ الخطر ولا سقف يحميهم من الحرّ أو البرد. ومع هطول الأمطار، غرقت العديد من الخيام، ما فاقم معاناة النازحين، وأودى بحياة أطفال لم يجدوا ما يدفئهم.

ورغم الإعلان عن وقف لإطلاق النار مطلع عام 2025، لم تنته سياسة التهجير الإسرائيلية بشكل كامل، إذ سمحت سلطات الاحتلال بعودة محدودة ومقيدة للنازحين إلى مناطق شمال وادي غزة، حيث عاد النازحون سيرًا على الأقدام عبر شارع الرشيد، وبالمركبات عبر شارع صلاح الدين، بعد إخضاعها لإجراءات تفتيش تديرها شركة أمنية خاصة، مع استمرار حظر العودة إلى مساحات واسعة من شمال وشرق القطاع، وإبقاء مناطق شاسعة من رفح وخانيونس، لاسيما محور فيلادلفيا، تحت السيطرة العسكرية الإسرائيلية، ما أبقى مئات آلاف النازحين في حالة تشريد مفتوحة بلا أفق.

وبعد انهيار الهدنة في 18 مارس، وعودة قوات الاحتلال للقصف المكثف والتهديدات بالإخلاء القسري، اضطر عشرات آلاف المواطنين للنزوح نحو الجنوب ومدينة غزة. واستمرت موجات النزوح بشكل متتالٍ على مدار الأشهر اللاحقة، تحت وقع الهجمات العنيفة للمناطق الفلسطينية، خاصة في شمال غزة.

بحلول أواخر مايو 2025، اتسعت دائرة التهجير القسري لتشمل كل محافظة خانيونس، حيث أصدرت قوات الاحتلال أوامر تدعو جميع السكان المتواجدين في مناطق خانيونس وبني سهيلا وعبسان والقرارة، إلى إخلائها والانتقال إلى منطقة المواصي إيذانًا ببدء هجوم عسكري جديد.[27] وأجبر ذلك عشرات آلاف المدنيين الجياع على النزوح تحت القصف، حاملين أمتعتهم بحثًا عن مأوى بديل في منطقة المواصي المكتظة بالنازحين.

ولم تقتصر أوامر الإخلاء على الأحياء والمناطق السكنية، بل طالت المرافق الحيوية، وعلى رأسها المؤسسات الصحية، ففي 13 مايو 2025 أقدمت قوات الاحتلال على استهداف ساحات مستشفى غزة الأوروبي بعدة أحزمة نارية، وأسفرت الغارات عن مقتل العديد من المدنيين وإصابة آخرين، كما ألحقت الغارات أضرار واسعة بمرافق المستشفى. وبعد وقت قصير، أمرت قوات الاحتلال الطواقم الطبية والمرضى والنازحين المتواجدين في محيط المستشفى بالإخلاء فورًا تحت ذريعة أن المنطقة تعتبر "منطقة قتال خطرة". ما أدى إلى إخراجه عن الخدمة وتعريض مئات المرضى بمن فيهم مرضى السرطان والحالات الحرجة لخطر الموت الفوري.

27 أ الحساب الرسمي للمنسق على منصة فيس بوك، رابط إلكتروني: https://www.facebook.com/share/p/17j7r9boS3

كما شهدت الأحياء السكنية المحيطة بمجمع ناصر الطبي بمدينة خانيونس أوامر مماثلة، بإخلاء المنطقة والتحرّك غربًا نحو المواصي، ما أثار مخاوف جدية من اقتحامه أو استهدافه المباشر.[28] وقد حذر المركز من التداعيات الكارثية لإخراج المجمع من الخدمة، لا سيما وأنه آخر المستشفيات الرئيسية العاملة في جنوب قطاع غزة. كما أعربت اللجنة الدولية للصليب الأحمر عن قلقها إزاء هذه الأوامر، مشيرةً إلى أن تعطيل مجمع ناصر "تعزل وتقوض ما تبقى من النظام الصحي في غزة" ويعرّض حياة آلاف المرضى للخطر.[29]

ومع إعلان دولة الاحتلال توسيع عملياتها العسكرية في شهر أغسطس، والبدء بعملية عسكرية كبرى "عربات جدعون 2" والتي هدفت لتفريغ سكان مدينة غزة والسيطرة عليها، ودفعهم للجنوب وحشرهم في منطقة رفح، تمهيدا لترحيلهم، اضطر مئات آلاف المدنيين للنزوح للجنوب. وبالتالي أصبح حوالي (86%) من مساحة غزة ضمن مناطق تحت إخلاء أو مناطق عسكرية/ممنوعة، ما اضطر السكان إلى الانتقال المستمر بين الشمال والجنوب والملاجئ المؤقتة.

ومع دخول اتفاق وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في العاشر من أكتوبر، اضطر النازحون العائدون إلى مناطق سكنهم للقيام بنصب خيامهم البالية فوق أنقاض منازلهم المدمرة، بينما غرقت مئات الخيام ومراكز الإيواء بسبب مياه الأمطار وسوء الأحوال الجوية خلال فصل الشتاء، في ظل غياب أي استجابة إنسانية فاعلة، واستمرار عرقلة الاحتلال دخول البيوت المتنقلة والخيام المؤقتة وفقًا لما نص عليه البروتوكول الإنساني، الذي لم يتم الالتزام به.

ولم يقتصر الأمر على منع العودة لكثير من المناطق، بل واصلت قوات الاحتلال عمليات هدم ونسف وتدمير المنازل والأحياء السكنية، في المناطق التي بقيت تحت سيطرة قوات الاحتلال خلال وقف إطلاق النار المؤقت، كما تكررت حوادث إطلاق النار على المدنيين الذين حاولوا تفقد منازلهم أو العودة إليها، ما أسفر عن مقتل العشرات وإصابة آخرين، في مؤشر واضح على إمعان إسرائيل في استخدام القوة المميتة لفرض واقع التهجير القسري.

وحتى نهاية العام 2025، لا يزال نحو (1) مليون نازح من مجموع 2.1 مليون فلسطيني في قطاع غزة، يقيمون في 862 موقع نزوح في مختلف أنحاء قطاع غزة، من بينها 180 موقعًا في محافظتَي غزة وشمال غزة، و264 في دير البلح، و410 في خانيونس، وثمانية في رفح. من بين مجموع النازحين (75) ألف في (100) مركز إيواء تابعة لوكالة الأونروا رفح.[30]

وكان العام 2025 قاسياً جداً على النازحين، خاصة خلال شهري يناير وديسمبر، حيث شهد القطاع أحوالاً جوية عاصفة وباردة جداً، أدت إلى فقدان آلاف العائلات خيامها المهترئة بفعل الفيضانات والسيول والعواصف، فيما هدمت العديد من المباني نتيجة انجرافات التربة. وأسفرت هذه المأساة عن مقتل (12) شخصاً، بينهم 3 أطفال، نتيجة هطول الأمطار والطقس البارد وانهيار المباني.[31]

28 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، بيان صحفي: "بعد أوامر إخلاء لأحياء سكنية في محيطه: المركز يحذر من تبعات إخراج أهم مجمع طبي في جنوب غزة من الخدمة"، رابط إلكتروني: https://pchrgaza.org/ar/?p=36498

29 اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بيان صحفي "اللجنة الدولية تعرب عن قلقها البالغ إزاء أوامر الإخلاء المحيطة بمجمع ناصر الطبي"، رابط إلكتروني: https://www.icrc.org/en/statement/Israel-and-occupied-territories-Nasser-medical-complex

30 https://www.ochaopt.org/ar/content/humanitarian-situation-update-340-gaza-strip

31 https://www.ochaopt.org/ar/content/humanitarian-situation-update-349-gaza-strip

■ استخدام سلاح التجويع ضد الفلسطينيين

شهد عام 2025 تفاقمًا خطيرًا وغير مسبوقٍ في أزمة الأمن الغذائي في قطاع غزة، مع تكريس التجويع كسياسة ممنهجة استخدمتها قوات الاحتلال كسلاح حرب مباشرة ضد السكان المدنيين في سياق جريمة الإبادة الجماعية التي ترتكبها. ومنذ بدء الهجوم العسكري، ركز الاحتلال منذ بداية على استخدام سياسة تجويع المدنيين وبوحشية غير معهودة، وذلك في إطار مسعاه لإخضاع السكان لظروف معيشية تستهدف تدميرهم وتقويض قدرتهم على البقاء، ما يؤدي إلى إهلاكهم واستئصال وجودهم.

برز ذلك بوضوح منذ بدء الاحتلال عدوانه عبر الاستهداف الاسرائيلي الواسع للقدرات المحلية لإنتاج الغذاء، وتدمير قطاع الزراعة ومصادر الثروة الحيوانية والسمكية، ومرافق الإنتاج، بالإضافة إلى إغلاق المعابر الحدودية وتشديد الحصار الشامل على القطاع، وحظر وصول المساعدات الإنسانية، وصولاً إلى استهداف المدنيين الباحثين عن الغذاء. وقد اتخذت هذه السياسة مسارًا تصاعديًا منذ مطلع العام، رغم إعلان اتفاق أولي لوقف إطلاق النار في يناير 2025 يقضي بالسماح بوصول المساعدات الإنسانية بشكل واسع ودون عوائق. غير أن الواقع الميداني أظهر استمرار القيود الاسرائيلية الصارمة على دخول المساعدات، وغياب أي تحسن فعلي على الأوضاع الإنسانية للسكان وعلى حالة الأمن الغذائي.

بعد انقضاء 42 يومًا فقط من المرحلة الأولى للاتفاق، أعلنت إسرائيل بشكل أحادي إنهاء العمل به واستئناف العمليات العسكرية. وفي صباح 2 مارس 2025، أمر رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بإغلاق جميع المعابر ومنع دخول كافة المساعدات الإنسانية والبضائع إلى قطاع غزة حتى إشعار آخر بما في ذلك الغذاء والدواء والإمدادات الحيوية، وقد عبر هذا بوضوح عن النية الإسرائيلية المتعمدة لتوظيف سياسة التجويع كوسيلة حرب وبصورة أكثر وحشية عما قبل.

ووصف الوزير بتسيلئيل سموتريتش قرار وقف المساعدات قائلًا:

> إن القرار الذي اتخذناه الليلة بوقف تدفق المساعدات الإنسانية إلى غزة بشكل كامل حتى يتم تدمير حماس أو استسلامها بشكل كامل وإعادة جميع رهائننا هو خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح-فتح أبواب الجحيم.... الآن يجب فتح هذه الأبواب بأقصى سرعة وأقصى قوة ضد العدو... "[32]

أنذر استمرار الإغلاق لأسابيع متتالية بخطورة تفاقم الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة، لا سيما مع بدء النفاذ السريع ل لمخزونات المتبقية من المواد الغذائية الأساسية في قطاع غزة، مثل اللحوم والدقيق والسكر والخضروات والأرز ، فيما ارتفعت أسعار المواد الأساسية إلى مستويات غير مسبوقة. وأشار برنامج الغذاء العالمي في 27 مارس 2025 إلى أن كميات الغذاء المتبقية لديه في غزة والبالغة حوالي 5700 طن بالكاد تكفي أسبوعين من عملياته.[33]

وبدءًا من 1 أبريل 2025، أعلنت جمعية أصحاب المخابز في قطاع غزة، عن توقف جميع المخابز عن العمل، نتيجة نفاذ الدقيق والوقود من مستودعات برنامج الغذاء العالمي الذي أعلن بدوره أن المخابز الـ 25 التي يدعمها في غزة أغلقت أبوابها، بالإضافة إلى قرب نفاد الطرود الغذائية والمواد الأساسية من المستودعات، ما أدى إلى فقدان 50% من مصادر الغذاء اليومية للسكان الغزيين.[34] كما رفضت المحكمة العليا الإسرائيلية الالتماس المقدم من منظمات حقوقية للطعن في قرار قطع المساعدات، لتقدم المحكمة الغطاء لحكومة الاحتلال للاستمرار في جريمة التجويع المميت، ويبقى مليونا إنسان تحت حصار غذائي مطبق.

كانت تلك التطورات مؤشرًا مبكرًا على دخول غزة مرحلة الجوع الجماعي، خصوصًا مع التصاعد المتزامن في عمليات التهجير القسري، كذلك اعتمدت آلاف العائلات في قطاع غزة بشكل كامل على التكايا والمطابخ الخيرية التي بدأت هي أيضًا تنهار تحت وطأة نفاد الإمدادات.

وتكريسًا لسياسة التجويع واصل جيش الاحتلال استهداف المدنيين خلال بحثهم عن الطعام. وقد وثقت طواقم المركز خلال شهري مارس وأبريل 2025 سلسلة اعتداءات نفذتها قوات الاحتلال على تجمعات المدنيين بالقرب من تكايا الطعام ونقاط توزيع الغذاء التابعة للمبادرات المحلية، وأسفر ذلك عن مقتل 17 مواطنًا من بينهم أطفال ونساء وإصابة العشرات أيضًا. ويؤكد استهداف هذه المراكز التي مثلت الملاذ الأخير للسكان للحصول على الطعام السياسة الإسرائيلية المتعمدة لإحكام حلقة الجوع عبر القتل المباشر لمن يسعون للحصول على الغذاء.[35]

32 الحساب الرسمي لوزير المالية الإسرائيلي على منصةX ، رابط إلكتروني: https://x.com/bezalelsm/status/1896110709269823511?s=20

33 برنامج الأغذية العالمي، تقرير عن الوضع الخارجي للاستجابة لحالات الطوارئ في فلسطين، رابط إلكتروني:
https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/wfp-palestine-emergency-response-external-situation-report-50-27-march-2025

34 الحساب الرسمي لبرنامج الغذاء العالمي على منصة X، رابط إلكتروني: https://x.com/WFP/status/1907131156463825096?s=20

35 المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، بيان صحفي: تكريسًا لسياسة التجويع.. الاحتلال يستهدف تكيّات الطعام وتجمعات المدنيين الباحثين عن لقمة العيش في قطاع غزة، رابط إلكتروني: https://pchrgaza.org/ar/?p=35645

وفي 16 أبريل 2025، قال وزير جيش الاحتلال الإسرائيلي إسرائيل كاتس في منشور عبر حسابه الرسمي على منصة إكس: "كما ذكرت في إعلاني، فإن سياسة إسرائيل واضحة ولن تدخل غزة أي مساعدات إنسانية، ومنع المساعدات الإنسانية من دخول غزة هو واحدة من أدوات الضغط الرئيسية التي تمنع حماس من استخدام هذا الإجراء ضد السكان.... لا توجد استعدادات لإدخال أية مساعدات إنسانية إلى غزة"[36] وهو ما مثلًا إعلانًا مؤكدًا لاستخدام إسرائيل المساعدات الإنسانية كوسيلة من وسائل الحرب ضد المدنيين في غزة.

دخلت سياسة هندسة التجويع طورًا آخر بالغ الخطورة بحلول شهر مايو 2025، فردًا على الانتقادات الأممية والدولية المتزايدة ضد الاحتلال خاصة مع تفاقم الأوضاع الإنسانية في غزة، أعلن الاحتلال في 18 مايو 2025 السماح بدخول عدد محدود جدًا من الشاحنات المحملة بالمساعدات الغذائية إلى غزة، في صورة خداع جديدة للعالم والمجتمع الدولي. ووفق متابعة المركز الميدانية فقد سجل وصول بضع عشرات من الشاحنات المحملة بالمساعدات الغذائية والدوائية، وهي كميات رمزية لم تغير شيئًا في الواقع، بينما تحدد المنظمات الأممية الاحتياجات الفعلية لقطاع غزة بنحو 600 شاحنة يوميًا.

ووصف الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش المساعدات التي سمح بوصولها قائلًا:

> إن كل المساعدات التي تمت الموافقة على إدخالها حتى الآن تضاهي ملعقة صغيرة من المساعدات فيما تتطلب الحاجة فيضًا من المساعدات، إن الاحتياجات هائلة، والعقبات مذهلة. [37]

في منتصف مايو 2025، وبالتنسيق مع الولايات المتحدة، روّجت إسرائيل لآلية جديدة لتوزيع المساعدات الإنسانية على السكان في قطاع غزة، وذلك عبر مؤسسة غزة الإنسانية Gaza Humanitarian Foundation وهي مؤسسة غير ربحية مسجلة في جنيف/سويسرا.38

شكّلت "مؤسسة غزة الإنسانية" نموذجًا فجًا لهندسة التجويع واستخدام المساعدات الإنسانية كوسيلة للضغط والعقاب جماعي، فضلًا عن توظيفها كأداة استعمارية تستهدف شرعنة الاحتلال وتكريس سيطرته على سكان غزة حيث جاءت كغطاء مباشر لخطة أمريكية-إسرائيلية هدفت إلى إعادة تشكيل منظومة الإغاثة في قطاع غزة بما يضمن إقصاء الوكالات الأممية، خصوصًا الأونروا، واستبدالها بآلية غير إنسانية تدار من الأطراف ذاتها التي تمارس الإبادة الجماعية وتستخدم التجويع كسلاح ضد المدنيين.

وتُظهر إحصاءات وزارة الصحة الفلسطينية المتعلقة بسوء التغذية والمجاعة في قطاع غزة خلال الفترة 2023–2025 صورة صادمة لحجم الكارثة الإنسانية الناتجة عن الحصار والاستهداف المنهجي لمقومات الحياة، إذ بلغ إجمالي عدد

36 الحساب الرسمي لوزير الدفاع الإسرائيلي على منصة X، رابط إلكتروني:
https://x.com/Israel_katz/status/1912420672401285534?s=20

37 اعلام الأمم المتحدة، كلمة الأمين العام، رابط إلكتروني:
https://media.un.org/unifeed/en/asset/d340/d3400440

38 صحيفة genevasolutions، تقرير: مؤسسة مقرها جنيف في قلب خطة المساعدات الإسرائيلية لغزة، رابط إلكتروني:
https://genevasolutions.news/peace-humanitarian/a-geneva-based-foundation-at-the-heart-of-israel-s-gaza-aid-plan

الوفيات المرتبطة بسوء التغذية والجوع 475 حالة وفاة، كان النصيب الأكبر منها خلال العام 2025 وحده بواقع 422 وفاة، مقارنة بـ 49 وفاة في 2024 و4 وفيات فقط في 2023، ما يعكس تصاعدًا حادًا وخطيرًا في معدلات الوفاة المرتبطة بالمجاعة. وتكشف البيانات أن الفئات الأكثر تضررًا كانت كبار السن بنسبة 40.63% (193 حالة وفاة)، يليهم الأطفال دون سن 18 بنسبة 34.74% (165 حالة)، ثم البالغون بنسبة 15.37% (73 حالة)، والنساء بنسبة 9.26% (44 حالة)، وهو توزيع يبرز الأثر غير المتكافئ للجوع على الفئات الأضعف صحيًا واجتماعيًا.[39]

وعلى صعيد الأطفال دون سن الخامسة، سُجّل خلال عام 2025 ما مجموعه 62942 حالة سوء تغذية، منها نسب مرتفعة لحالات سوء التغذية الحاد والمتوسط، حيث تمثل هذه الحالات نحو 19% من إجمالي حالات سوء التغذية المسجلة في مختلف الفئات العمرية، فيما سُجّلت 13.5% من الحالات في مناطق جنوب قطاع غزة، في مؤشر واضح على تداخل المجاعة مع أنماط النزوح القسري وانهيار سلاسل الإمداد الغذائي. [40] وتعكس هذه الأرقام، في سياقها القانوني، أن إسرائيل استخدمت الجوع أداة فاعلة في إخضاع السكان لظروف معيشية قاتلة، أفضت إلى وفيات كان يمكن منعها، وتسببت في أضرار جسيمة وطويلة الأمد على صحة الأطفال وكبار السن، بما يشكل انتهاكًا خطيرًا للحق في الغذاء والصحة، ويرقى إلى أحد أخطر أنماط العقاب الجماعي المحظور بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

■ تدمير المنظومة الصحية واستهداف العاملين فيها

يُظهر تتبع مسار الهجمات الإسرائيلية على قطاع غزة خلال العام 2025، استمرارًا واضحًا لاستهداف المنظومة الصحية ومؤسساتها ضمن سياسة ممنهجة، بحيث لم يعد بالإمكان النظر إلى الدمار الهائل الذي حل بهذه المنظومة باعتباره نتيجة عرضية للعمليات العسكرية، بل هو بالتأكيد جزء من سلوك يهدف إلى تفكيك قدرة السكان على البقاء، عبر ضرب الخدمات الصحية الأساسية، وتقييد الوصول إلى العلاج ومنع تدفق الأدوية والمعدات الحيوية. لذا فهو ينسجم بصورة كاملة مع نمط إبادي يضم "إخضاع جماعة ما لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كليًا أو جزئيًا".

بدأت القوات المحتلة، هذا العام، ممارساتها التي تشكل جرائم حرب بحق المنظومة الصحية منذ استئناف عملياتها العسكرية بعد انتهاك اتفاق وقف إطلاق النار بتاريخ 18 مارس 2025، حيث وثق المركز سلسلة الضربات والقصف الواسع الذي استهداف المستشفيات والعيادات والنقاط الطبية، بما في ذلك تدمير وإخراج مستشفيات رئيسية في شمال القطاع وجنوبه، بحيث خسر آلاف المرضى والجرحى لاسيما مرضى القلب والأورام أي فرصة للعلاج داخل قطاع غزة، ليصبحوا عمليًا في مواجهة موت مؤجل.

وكان لتدمير مستشفى الصداقة التركي الفلسطيني بتاريخ 21 مارس 2025 أثر بالغ، إذ شكل هذا المستشفى قبل العدوان المرفق الوحيد للعلاج المتخصص وبارقة أمل لمرضى السرطان في قطاع غزة. وقد وثق المركز في بياناته أن تدمير المستشفى قضى على آمال أكثر من 12500 مريض بالسرطان من تلقي الخدمات العلاجية في قطاع غزة، وترك

39 وزارة الصحة الفلسطينية، وحدة المعلومات الصحية، لوحة المعلومات الصحية: https://www.sehatty.ps/public
40 وزارة الصحة الفلسطينية، وحدة المعلومات الصحية، لوحة المعلومات الصحية: https://www.sehatty.ps/public

الحالات المتقدمة دون أي رعاية بديلة، لا سيما مع بطء إجراءات التحويل للعلاج بالخارج مع استمرار إغلاق المعابر.[41]

وفي سياق عمليات تهجير السكان قسرًا من محافظة شمال قطاع غزة، أعادت القوات الإسرائيلية المحتلة فرض حصار على المستشفيات والمراكز الطبية لإجبار السكان على النزوح مجددًا، بحيث لا يتبق لهم أي خدمات صحية، وهو نمط متكرر من الانتهاكات يُظهر النية بارتكاب جريمة إبادة جماعية. خلال ذلك وثق المركز أحداث متعددة تضمنت وفاة عدد من المرضى داخل المستشفيات المحاصرة بسبب نفاذ الأكسجين أو توقف عمل الأجهزة بسبب انقطاع الوقود والتيار الكهربائي.

وقد اتسعت دائرة استهداف المنشآت الصحية في شهر مايو 2025 والذي شهد الأحداث الأبرز في الهجمات على المستشفيات والمراكز الصحية، حين أدت الغارات المكثفة إلى تدمير بعض أقسام في مستشفى غزة الأوروبي، جنوب قطاع غزة، ومن ثم التسبب بإخراجه من الخدمة نهائيا حتى بعد اتفاق وقف إطلاق النار في أكتوبر 2025.[42] وفي نفس الشهر تعرض مجمع ناصر الطبي بمدينة خانيونس لقصف مباشر أصاب أقسام الحروق والعظام، تسبب بإصابات بين المرضى والطواقم الطبية.[43] وقد عطل الهجوم الخدمات الجراحية في جنوب

41 المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، بيان صحفي: تفجير مستشفى الصداقة التركيز جريمة حرب وامعاناً في جريمة الإبادة الجماعية، رابط إلكتروني: https://pchrgaza.org/ar/?p=35426

42 المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، بيان صحفي: إمعانًا في جريمة الإبادة الجماعية: الاحتلال الإسرائيلي يشن أحزمة نارية عنيفة تقتل العشرات وتعطّل العمل في مستشفى غزة الأوروبي، رابط إلكتروني: https://pchrgaza.org/ar/?p=36118

43 المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، بيان صحفي: قوات الاحتلال تغتال الصحفي حسن اصليح: لاحقته وهو يرقد على سرير الشفاء بمجمع ناصر الطبي، رابط إلكتروني: https://pchrgaza.org/ar/?p=36107

القطاع، مع تكراره عدة مرات عبر استهداف محيطه بالإضافة إلى تعمد استهداف أطقم الصحافيين الذين يمارسون مهام التغطية الإعلامية للجرائم الإسرائيلية.

وفي ذات الشهر، استهدفت دبابات الاحتلال المتوغلة في شمال قطاع غزة كل من مستشفيات الإندونيسي والعودة بشكل مباشر، حيث أصابت القذائف قسم العناية المركزة في المستشفى الإندونيسي ودمرت قسم الجراحات التخصصية في مستشفى العودة، وذلك قبل أن يتم اخلاؤهما تمامًا.[44]

تُظهر بيانات منظمة الصحة العالمية أن المنظومة الصحية في قطاع غزة واجهت خلال العام 2025 واحدة من أكثر مراحل الاستهداف كثافة منذ بدء الحرب، إذ سُجّل وقوع 176 هجومًا على مرافق ووسائل وكوادر الصحة خلال الفترة من يناير حتى نهاية سبتمبر 2025. وتمثل هذه الحصيلة نحو 21% من إجمالي 825 هجومًا رُصدت منذ السابع من أكتوبر 2023، ما يشير إلى نمط تصاعدي استعاد قوته بعد أشهر من الهجمات المتقطعة.

44 المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، بيان صحفي: القوات الإسرائيلية المحتلة تحاصر مستشفيات شمال قطاع غزة بالقصف وتحرم مئات الآلاف من الوصول للخدمات الصحية المنقذة للحياة، رابط إلكتروني: https://pchrgaza.org/ar/?p=36228

وبلغت الاعتداءات ذروتها في شهر مايو 2025 مع تسجيل 44 هجومًا، قبل أن تستمر بمعدل مرتفع في الأشهر اللاحقة. وتكشف هذه البيانات أن عام 2025 لم يشهد فقط استمرارًا للهجمات، بل أعاد إنتاج نفس السياسة القائمة على تعطيل الخدمات الحيوية، واستهداف البنية الصحية بصورة تمنعها من استعادة الحد الأدنى من القدرة التشغيلية، وهو ما يعمق آثار الانهيار الصحي ويُعدّ عاملاً حاسمًا في تقويض قدرة السكان على البقاء ضمن ظروف الحرب والحصار.[45]

كذلك أظهرت بيانات وزارة الصحة الفلسطينية أن عدد المرافق الصحية القادرة على العمل خلال العام 2025، انخفض لمستويات قياسية، فمع نهاية العام، لم يكن من أصل 36 مستشفى في قطاع غزة سوى 11 مستشفى قادرًا على الاستمرار في العمل بخدمات مقلصة ومحدودة، وبطاقة لا تتجاوز ما نسبته 30% في أفضل الأحوال. وتشير المنظمة إلى أن 21 مستشفى دمرت كليًا أو خرجت عن الخدمة نهائيًا، فيما عملت 4 مرافق بشكل جزئي طيلة أشهر العام، وغالبًا دون خدمات طبية مهمة كالجراحة أو العناية المركزة. أما العيادات ومراكز الرعاية الأولية، فلم يبق في الخدمة سوى 24 مركزًا من أصل 100 مركز كانت تعمل قبل الحرب، وقد عانت المراكز العاملة من تعطل برامج التطعيم ورعاية الحوامل والفحص الوبائي في معظم أنحاء القطاع خصوصًا خلال فترة الحصار المشدد الذي بدأته القوات الإسرائيلية بتاريخ 2 مارس 2025، وهو ما أوجد بيئة مثالية لانتشار الأمراض المعدية ضمن أوضاع تفشت فيها المجاعة بين سكان قطاع غزة المحاصرين.[46]

ولم تقتصر الهجمات الإسرائيلية على استهداف المستشفيات والمنشآت الصحية، بل طالت وسائل النقل الطبي وفرق الإسعاف بصورة منهجية تُظهر بوضوح نية تقويض قدرة السكان على الوصول إلى الرعاية العاجلة. فبحسب بيانات منظمة الصحة العالمية، سُجّل 211 اعتداءً على وسائل النقل الصحي في قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر 2023، شملت عمليات قصف مباشر، واعتراض مركبات، ومنعها من الوصول إلى المصابين. كما وثّقت المنظمة 985 حالة قتل في صفوف العاملين الصحيين، إلى جانب 306 حالات احتجاز و70 إصابة بين الأطباء والممرضين والمسعفين أثناء أدائهم مهامهم.[47]

وإلى جانب مئات الاعتداءات الأخرى غير المباشرة الناتجة عن الاقتحامات المتكررة للمستشفيات وتعطيل عمل الطواقم، وبفعل الاستهداف المتكرر، خرج الجزء الأكبر من منظومة النقل الطبي عن الخدمة، إذ باتت نسبة كبيرة من سيارات الإسعاف عاجزة عن العمل، فيما عملت المتبقية ضمن ظروف تشغيل خطرة، وفي بيئة تستحيل فيها الاستجابة السريعة، خصوصًا في شمال القطاع حيث يخدم عدد محدود من المركبات كثافة سكانية تتجاوز مئات الآلاف. هذا الوضع، مقرونًا بحالات الاعتقال والقتل والإعاقة التي طالت الكوادر الصحية، والذي أسهم في نزيف مهني خطير يهدد بآثار طويلة الأمد قد تستمر حتى بعد توقف العمليات العسكرية، ويجعل من إعادة بناء النظام الصحي مهمة شبه مستحيلة في ظل استمرار القيود الحالية حتى بعد وقف إطلاق النار.

وواصلت مستشفيات قطاع غز خلال عام 2025 استقبال أعداد ضخمة من القتلى رغم انهيار قدرتها التشغيلية، حيث استقبلت مرافق مثل مجمع ناصر الطبي ومستشفى شهداء الأقصى ومجمع الشفاء آلاف الضحايا خلال هذا

45 WHO – Attacks on Health Dashboard. https://extranet.who.int/ssa/atlas/public/emergencies/gaza_health_attacks

46 افادة قدمها المهندس زاهر الوحيدي، مدير وحدة المعلومات الصحية بوزارة الصحة، 2 ديسمبر 2025.

47 WHO – Attacks on Health Dashboard. https://extranet.who.int/ssa/atlas/public/emergencies/gaza_health_attacks

العام وحده، في ظل ظروف طبية كارثية شملت نقص الكوادر، وشح الوقود، وتعطل أقسام الطوارئ. ويشير هذا الواقع إلى أن المرافق الصحية خلال 2025 لم تُعامل كأماكن محمية بموجب القانون الدولي الإنساني، بل جرى تحميلها عبء الاستجابة لنتائج جرائم وعنف متواصل، فيما كانت هي نفسها عرضة للقصف والحصار وفق ما وثقه المركز.

وعند تجميع هذه الوقائع، يصبح من الصعب فصل ما جرى خلال العام 2025 عن المعايير القانونية للإبادة الجماعية وما ارتكبته قوات الاحتلال خلال الأعوام السابقة 2023-2024. فالتدمير المتعمد للمرافق الطبية المتخصصة، واستهداف سيارات الإسعاف، وقتل العاملين، ومنع دخول الأدوية، ومنع إعادة تأهيل البنية الصحية حتى في فترات وقف إطلاق النار، كلها تشكل مزيجًا من الأفعال التي تندرج ضمن إخضاع السكان الفلسطينيين لظروف معيشية لا يمكن تحملها.

ويتجلى القصد الخاص الذي يعدّ عنصرًا جوهريًا في جريمة الإبادة، من خلال الاستهداف المتكرر للمرافق التي لا يمكن للسكان البقاء دونها، كعلاج السرطان وغسيل الكلى وجراحة القلب، بما يوحي أن الهدف ليس مجرد تقويض قدرات القطاع الصحي، بل دفع السكان نحو الموت البطيء، وإحداث ضرر مادي دائم لا يمكن إصلاحه بسهولة.

لذلك، تشير مجمل الأحداث التي وثقتها التقارير الصادرة عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، إلى أن المنظومة الصحية في غزة خلال عام 2025 تعرضت لسياسة تدمير ممنهج أثرت بشكل مباشر على حياة مئات الآلاف، وأسهمت في خلق بيئة تؤدي إلى الفناء المادي الجزئي أو الكلي، بما يحقق معيار الفعل المادي لجريمة الإبادة وفق القانون الدولي.

■ حرمان الفلسطينيين من تلقي العلاج المناسب والمساعدة الطبية الكافية

تعرض سكان قطاع غزة خلال عام 2025 لحرمان ممنهج من تلقي العلاج المناسب والمساعدة الطبية الكافية، في سياق متكامل من السياسات والإجراءات التي عطّلت إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية والمتخصصة على حد سواء. هذا الحرمان جاء نتيجة مباشرة لتقويض المنظومة الصحية، واستمرار القيود المفروضة على إدخال الأدوية والمعدات الطبية، وتعطيل آليات الإجلاء الطبي والسفر للعلاج بالخارج، بما أفضى إلى وفيات، كان يمكن منعها، وإلى إحداث أضرار جسدية ونفسية دائمة بين فئات واسعة من السكان المدنيين، خصوصًا المرضى والجرحى وذوي الإعاقة.

وخلال 2025، استمر تدمير المستشفيات وإخراجها عن الخدمة أو تشغيلها بقدرات محدودة للغاية، بحيث لم يبقَ سوى عدد قليل من المرافق الصحية القادرة على العمل الجزئي، وغالبًا دون خدمات حيوية كالجراحة التخصصية أو العناية المركزة. وقد أدى ذلك إلى حرمان آلاف الجرحى من التدخل الطبي في الوقت المناسب، واضطرار الطواقم الطبية إلى اتخاذ قرارات قسرية لإنقاذ الأرواح في ظل نقص الإمكانيات، بما في ذلك اللجوء إلى البتر بدل الجراحات الترميمية، وتأجيل العمليات الحيوية، وتقليص جلسات العلاج للمرضى المزمنين. وفي هذا

السياق، لم يعد العلاج داخل القطاع خيارًا متاحًا لآلاف المرضى الذين تعتمد فرص بقائهم على تدخلات طبية متقدمة لا يمكن توفيرها محليًا.[48]

وأمام هذا الانهيار الكبير، أصبح السفر للعلاج بالخارج المسار الوحيد المتبقي للنجاة بالنسبة لآلاف المرضى. غير أن هذا المسار ذاته تعرّض لتعطيل ممنهج حوّله من إجراء إنساني إلى آلية انتقائية شديدة التقييد، فبحسب بيانات منظمة الصحة العالمية، لم يتجاوز عدد المرضى الذين تم إجلاؤهم طبيًا من قطاع غزة منذ يوليو 2024 وحتى ديسمبر 2025، 3069 مريضًا، من بينهم 2665 مريضًا خلال عام 2025 وحده، في حين أكدت وزارة الصحة الفلسطينية أن ما لا يقل عن 19500 مريض وجريح بحاجة عاجلة إلى الإخلاء الطبي خلال العام ذاته. ويُظهر هذا التفاوت الصارخ أن أقل من سدس المحتاجين تمكنوا فعليًا من السفر، بينما تُركت الغالبية الساحقة داخل منظومة صحية منهارة لا تملك القدرة على توفير العلاج المنقذ للحياة. [49]

48 إفادة قدمها الدكتور محمد أبو سلمية، مدير مستشفى الشفاء بمدينة غزة، بتاريخ 02 ديسمبر2025.

49 WHO, Medical Evacuations Dashboard – Gaza, Link: https://response.reliefweb.int/palestine/health

وقد تحوّل هذا التعطيل إلى عامل قاتل بشكل مباشر، إذ أعلنت منظمة الصحة العالمية وفاة 1092 مريضًا في قطاع غزة أثناء انتظارهم الإجلاء الطبي بين يوليو 2024 ونوفمبر 2025.[50] وتشمل هذه الوفيات مرضى سرطان، وفشل كلوي، وأمراض قلب، وإصابات جسيمة، وحالات أطفال حديثي الولادة، وهي حالات تُعدّ قابلة للعلاج أو لإطالة العمر بصورة ملموسة لو أُتيح لها الوصول في الوقت المناسب إلى الرعاية الطبية المتخصصة، حيث يؤكد هذا الرقم أن الحرمان من السفر شكّل انتهاكًا مباشرًا للحق في الحياة والصحة.

ووفق متابعات المركز، تكشف طبيعة من سُمح لهم بالسفر وجود نمط تمييزي واضح في فرص الإخلاء الطبي، حيث تركزت النسبة الأكبر من الحالات المُجلّاة في صفوف الأطفال، فيما حُرم الرجال والفئات الشابة بصورة شبه ممنهجة من السفر، حتى في الحالات الحرجة التي تستدعي علاجًا عاجلًا. وقد أبقى هذا النمط آلاف المصابين بإصابات بليغة، ومرضى السرطان، والفشل الكلوي، وأمراض القلب داخل القطاع دون أي أفق علاجي، ما يعكس أن الإخلاء الطبي لم يُدار وفق معيار الحاجة الطبية، بل خضع لقيود وإجراءات حالت دون وصول فئات واسعة إلى العلاج المنقذ للحياة.

ويُعدّ حرمان مرضى السرطان من أكثر أوجه هذا الحرمان فداحة، إذ تشير المعطيات إلى وجود أكثر من 12,500 مريض سرطان في قطاع غزة حُرموا من العلاج بعد تدمير المرافق التخصصية وخروجها عن الخدمة، وفي مقدمتها المراكز التي كانت توفر العلاج الكيميائي والإشعاعي.

وقد أدى توقف البروتوكولات العلاجية ومنع السفر إلى تدهور سريع في حالات المرضى، وسُجلت وفيات متزايدة بينهم نتيجة انقطاع العلاج ونقص الدواء وسوء التغذية، ما حوّل المرض إلى حكم بالإعدام البطيء بفعل الحرمان الطبي المتعمد. [51]

وبصورة مماثلة، واجه مرضى الفشل الكلوي خطر الموت المباشر نتيجة تقليص جلسات الغسيل أو توقفها، في ظل تدمير وتقليص وحدات الغسيل ونفاد المحاليل الطبية وانقطاع الكهرباء والوقود. وقد أفضى ذلك إلى وفيات ناجمة عن تراكم السموم في الدم وتوقف القلب، وهي نتائج معروفة طبيًا ويمكن تفاديها بالكامل لو توفرت الرعاية المنتظمة. كما طالت الأزمة مرضى الثلاسيميا الذين حُرموا من الأدوية الطاردة للحديد ونقل الدم الآمن.[52] ومرضى حساسية القمح الذين يعتمد علاجهم كليًا على أغذية علاجية مُنعت من الدخول، ما أدى إلى سوء تغذية حاد ووفيات بين الأطفال. [53]

ويتخذ الحرمان من العلاج بعدًا أشد قسوة في حالة المصابين مبتوري الأطراف والمصابين بإصابات الدماغ والحبل الشوكي. فبحسب الإحصائيات الرسمية الصادرة عن وزارة الصحة الفلسطينية، سُجلت 2889 حالة من هذه الإصابات الخطيرة، من بينها 1830 حالة بتر و 1059 إصابة في الحبل الشوكي. ورغم جسامة هذه الإصابات

50 WHO official says about 1,092 patients in Gaza died while awaiting medical evacuation – Xinhua, Link: https://en.people.cn/n3/2025/1213/c90000-20402043.html?utm

51 المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، تقرير الانتظار القاتل، رابط إلكتروني: https://pchrgaza.org/ar/?p=36052

52 المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، بيان صحفي: الموت الجماعي ينتظر آلاف المرضى في قطاع غزة نتيجة استمرار سياسة التجويع والحرمان من العلاج، رابط إلكتروني: https://pchrgaza.org/ar/?p=37075

53 المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، بيان صحفي: المركز يطلق نداءً عاجلاً لإنقاذ أرواح مرضى حساسية القمح في قطاع غزة بعد حرمانهم من أغذيتهم العلاجية، رابط إلكتروني: https://pchrgaza.org/ar/?p=36305

وصعوبتها، لم يخضع للتقييم الطبي سوى 1718 مريضًا، فيما حصل 953 مريضًا فقط على تحويلات طبية رسمية، بينما لم يُسمح فعليًا بالسفر لتلقي العلاج خارج القطاع إلا 54 مريضًا فقط.[54] وقد أدى هذا الواقع، إلى جانب تدمير أقسام العظام ومراكز التأهيل، ومنع إدخال الأطراف الصناعية والكراسي المتحركة والأجهزة التعويضية ومواد تصنيعها، إلى ترك آلاف المصابين دون أي علاج لاحق، وتحويل الإصابات القابلة للتأهيل الجزئي إلى إعاقات دائمة ذات آثار جسدية ونفسية واجتماعية عميقة، لا سيما في ظل تركز الإصابات بين الرجال من الفئة العمرية 18–59 عامًا إضافة إلى مئات الأطفال.

ويتعاظم هذا الحرمان بفعل الشح الخطير في الأدوية والمستلزمات الطبية، إذ تُظهر احصائيات عجز الدواء والمستلزمات الطبية خلال عام 2025 أن متوسط الرصيد الصفري للأدوية الأساسية بلغ نحو 47% حتى نهاية سبتمبر، فيما بلغ متوسط الرصيد الصفري للمستهلكات الطبية نحو 65%.[55] وقد شمل هذا النقص أدوية الأورام، ومحاليل غسيل الكلى، وأدوية القلب، والمضادات الحيوية، ومواد التخدير، والمستلزمات الجراحية والمخبرية، ما عطّل إجراء العمليات المنقذة للحياة وجعل المستشفيات عاجزة عن تقديم أي بدائل علاجية داخلية، حتى عندما يتوفر الكادر الطبي.

إن مجموع هذه الوقائع، بما تتضمنه من تقويض للمنظومة الصحية، وتعطيل الإخلاء الطبي، ومنع السفر للعلاج، وحرمان المرضى من الدواء والأدوات المساعدة، يكشف عن نمط متكامل من الحرمان الصحي المنهجي. ووفقًا لمعايير القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، ولا سيما اتفاقيات جنيف والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فإن هذا النمط يشكل انتهاكًا جسيمًا للحق في الصحة وإعادة التأهيل، ويرقى في ضوء اتساع نطاقه واستمراره وآثاره القاتلة إلى إخضاع السكان الفلسطينيين لظروف معيشية تهدد بقاءهم المادي جزئيًا، عبر تحويل المرض والإعاقة والحرمان الطبي إلى أدوات دائمة للإيذاء الجماعي

■ حرمان الفلسطينيين في غزة من الوصول إلى مأوى وملابس وأدوات نظافة صحية كافية

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال عام 2025 فرض قيود مشددة وغير قانونية على إدخال مستلزمات الإيواء والملابس وأدوات النظافة الصحية إلى قطاع غزة، في انتهاك جسيم لالتزاماتها كقوة قائمة بالاحتلال بموجب اتفاقية جنيف الرابعة. وقد شكّل هذا الحرمان أحد أكثر أوجه الأزمة الإنسانية قسوة، لا سيما في ظل التدمير الواسع للمساكن، واستمرار النزوح الجماعي، وانعدام أي بدائل آمنة للسكن.

وخلال الفترة الممتدة من مطلع العام حتى أكتوبر، ولا سيما منذ فرض الحصار المشدد بتاريخ 2 مارس 2025، وثّقت بيانات المركز توقفًا شبه كامل لإدخال مواد الإيواء والملابس وأدوات النظافة الأساسية، بما في ذلك الصابون، والمنظفات، والفوط الصحية، وأغطية الفراش. ولم تقتصر القيود المفروضة على تقليص الكميات، بل شملت منعًا فعليًا لأنواع كاملة من المواد المصنفة كاحتياجات إنسانية أساسية، ما أدى إلى تفاقم أوضاع مئات آلاف العائلات النازحة.

54 وزارة الصحة الفلسطينية، وحدة المعلومات الصحية، لوحة المعلومات الصحية: https://www.sehatty.ps/public
55 إفادة قدمها المهندس زاهر الوحيدي، مدير وحدة المعلومات الصحية في وزارة الصحة، 2 ديسمبر 2025.

وخلال العام، عاشت نحو 288 ألف أسرة في ظروف شديدة الخطورة داخل خيام مهترئة أو مبانٍ متضررة وآيلة للانهيار، في ظل عجز كامل عن توفير الحد الأدنى من المأوى الإنساني. وقدّرت الجهات الأممية حاجة القطاع إلى ما لا يقل عن 300 ألف خيمة أو وحدة سكن مؤقت، في حين لم يُسمح إلا بإدخال أعداد محدودة لم تلب سوى جزء ضئيل من هذا الاحتياج، ما دفع آلاف العائلات إلى الإقامة القسرية داخل منازل متصدعة تشكل خطرًا مباشرًا على حياتهم.[56]

وعلى الرغم من إعلان اتفاق وقف إطلاق النار في 10 أكتوبر 2025، غير أن قوات الاحتلال الإسرائيلية واصلت فرض قيود صارمة على إدخال مواد الإيواء الملائمة إلى قطاع غزة. فقد أكّد المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة، ستيفان دوجاريك، أن السلطات الإسرائيلية رفضت 23 طلبًا لإدخال نحو 4000 منصة نقالة من مواد الإيواء الأساسية، كانت مخصصة لتوفير الخيام، والبطانيات، وأطقم النوم، وغيرها من المستلزمات الضرورية لتحسين الظروف المعيشية في مخيمات النزوح، في وقت مثّلت فيه هذه المواد احتياجًا إنسانيًا ملحًا لا يحتمل التأجيل.[57]

56 بيان (1010) الإعلام الحكومي: دخول 986 شاحنة مساعدات فقط إلى قطاع غزة منذ بدء سريان وقف إطلاق النار بينها 14 شاحنة غاز طهي و28 شاحنة سولار.

57 United Nations ,Office of the Spokesperson for the Secretary General Daily Press Briefing, link: https://press.un.org/en/2025/db251114.doc.htm

وفي السياق ذاته، أظهرت تقارير أممية أن ما سُمح بإدخاله من شحنات مواد الإيواء منذ سريان وقف إطلاق النار لم يُغطِّ سوى جزء ضئيل للغاية من الاحتياجات الفعلية، مؤكدة أن قطاع غزة كان بحاجة إلى مئات آلاف الوحدات السكنية المؤقتة، وليس إلى بضعة آلاف من الخيام الإضافية التي لا توفر حماية فعلية من الأمطار أو الرياح أو البرد. ووفقًا لبيانات حكومية، لم يدخل إلى قطاع غزة خلال 60 يومًا سوى 13,511 شاحنة من أصل 36 ألف شاحنة كان يفترض إدخالها، وبمتوسط يومي لم يتجاوز 226 شاحنة من أصل 600 شاحنة مقررة يوميًا، أي بنسبة لم تتجاوز 38%.[58]

وفي الوقت الذي كان فيه الشتاء قد بدأ فعليًا، ولا سيما مع تعرض قطاع غزة لعدة منخفضات جوية مصحوبة بأمطار غزيرة، واصلت آلاف الشاحنات المحمّلة بالمساعدات الإنسانية التكدّس على المعابر الحدودية بانتظار الموافقة الإسرائيلية على إدخالها. وشمل ذلك نحو 6000 شاحنة تابعة لـ وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، تحمل مواد غذائية كانت تكفي سكان القطاع لمدة تصل إلى ستة أشهر، إضافة إلى مئات آلاف الخيام ومستلزمات الإيواء التي تزايدت الحاجة إليها بشكل حاد مع اشتداد الظروف المناخية.[59]

وقد أسفر هذا الحرمان المتعمد من إدخال مواد الإيواء، بالتزامن مع الأحوال الجوية القاسية في الربع الأخير من العام 2025، عن تكشّف كارثة إنسانية جديدة تمثلت في انهيار نحو 80 مبنى متضرر في مختلف مناطق قطاع غزة، ما أدى إلى مقتل 18 شخصًا.[60] في حوادث كان يمكن تفاديها لو أُتيح إدخال مواد الترميم والإيواء البديل في الوقت المناسب. وتعكس هذه الوقائع بوضوح العلاقة المباشرة بين القيود المفروضة على إدخال مستلزمات الإيواء، وتعريض حياة المدنيين لخطر داهم، لا سيما أولئك الذين اضطروا للإقامة القسرية داخل مبانٍ متصدعة أو خيام غير صالحة للسكن.

وقد طالب المركز في بياناته الصحفية الصادرة خلال العام بضرورة السماح بإدخال نماذج إيواء أكثر ملاءمة من الخيام المؤقتة، تشمل وحدات سكنية انتقالية توفر حماية فعّالة من العوامل المناخية وتضمن الحد الأدنى من السلامة والخصوصية، مؤكدًا أن الاكتفاء بالخيام لم يكن استجابة إنسانية كافية، ولا يلبّي الاحتياجات الأساسية للسكان المدنيين في ظل الدمار الواسع والظروف المعيشية القاسية في قطاع غزة.[61]

ومنذ مارس 2025 وحتى نهاية سبتمبر 2025، عانى سكان قطاع غزة من نقص حاد في أدوات النظافة الأساسية والملابس في ظل استمرار القيود على دخول المساعدات الإنسانية وتفكك البنية الخدمية. ووفقًا لتقارير دولية فإن ما يقرب من 63% من الأسر، أي نحو 1.3 مليون نسمة، افتقروا إلى الصابون ومواد النظافة الشخصية، في حين واجه نحو أكثر من نصف مليون امرأة وفتاة عجزًا في الوصول إلى مستلزمات النظافة الصحية الضرورية بحلول سبتمبر 2025، مما أثر بشكل مباشر على صحتهم وكرامتهم اليومية.[62] كما أُبلغ عن ندرة جوهرية في مواد النظافة في

58 بيان (1030) الإعلام الحكومي: بعد 60 يوماً من وقف إطلاق النار: 738 خرقاً للاحتلال "الإسرائيلي" تُبقي قطاع غزة تحت الحصار الخانق والتزام إنساني لا يتجاوز 38%.

59 المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، بيان المركز يطالب بتسريع إدخال المساعدات الاغاثية إلى غزة وتفعيل دور الأونروا تماشيًا مع قرار محكمة العدل الدولية، رابط الكتروني: https://pchrgaza.org/ar/?p=37579

60 بيانات قدمها الأستاذ محمود بصل، الناطق باسم جهاز الدفاع المدني، 21 ديسمبر 2025.

61 لمركز الفلسطيني لحقوق الانسان، بيان صحفي: المركز يحذر من تفاقم معاناة النازحين في قطاع غزة في ظل استمرار القيود الإسرائيلية على إدخال أدوات المأوى الملائمة، رابط إلكتروني: https://pchrgaza.org/ar/?p=37821

62 صندوق الأمم المتحدة للسكان في فلسطين، رابط الكتروني:
https://palestine.unfpa.org/en/publications/silent-struggles-menstrual-hygiene-crisis-gaza

الأسواق المحلية، حيث ارتفع سعر بعض المنتجات مثل سائل غسل الصحون إلى حدود سقف غير مسبوق (حوالي 30 دولارًا للزجاجة)، ما جعلها خارج نطاق قدرة معظم الأسر المتضررة. ويُضاف إلى ذلك أن وقف دخول السلع الإنسانية منذ 2 مارس 2025 أدى إلى نفاد مخزونات الملابس والأدوات الصحية في مستودعات الوكالات الأممية، ما ترك الأسر عاجزة عن تعويض ما فقدته من أدوات النظافة والملابس الأساسية في سياق نزوح طويل الأمد وتدهور الخدمات الصحية والمائية.[63]

وبحسب بيانات مجموعة الصحة، ظلت الالتهابات التنفسية الحادة أكثر الأمراض شيوعًا بين السكان في قطاع غزة خلال عام 2025، إذ شكّلت ما نسبته 68% من مجمل الحالات الصحية المبلّغ عنها. وفي سياق متصل، أدى الاكتظاظ الشديد الناتج عن النزوح الجماعي، والانهيار شبه الكامل في خدمات المياه والصرف الصحي، إلى تفشي واسع للأمراض المعدية، ما أسهم في تسجيل ارتفاع مقلق في حالات الإصابة بمتلازمة غيلان باريه، وفقًا لإفادات فرق إعادة التأهيل، إلى جانب زيادة ملحوظة في حالات الإسهال المائي الحاد ومتلازمة اليرقان الحاد، التي يُرجّح ارتباطها بتفشي فيروس التهاب الكبد الوبائي (أ)، في ظل غياب الحد الأدنى من مقومات النظافة والصحة العامة. [64]

■ إحداث تدمير واسع النطاق في مدن قطاع غزة وبنيتها التحتية

شهد العام 2025 تصعيدًا غير مسبوق في سياسات الهدم والتدمير التي نفذتها القوات الإسرائيلية في مدن قطاع غزة، بحيث لم يعد التدمير مقتصرًا على مناطق اشتباك أو أهداف عسكرية مزعومة، بل تحول إلى نمط ممنهج يستهدف البنية العمرانية والمدنية على نطاق واسع، ويقوض بصورة مباشرة مقومات الحياة الإنسانية. وقد اتسم هذا التدمير بالاتساع الجغرافي، والتدرج الزمني، وتعدد الوسائل، بما يؤكد أنه لم يكن نتيجة عرضية للأعمال القتالية، بل سياسة قائمة بذاتها.

فمنذ مارس/آذار 2025، ومع استئناف العمليات البرية الواسعة، دخلت مدن قطاع غزة مرحلة جديدة من التدمير المتعمد، ترافقت مع موجات نزوح قسري واسعة النطاق. وقد أظهرت التقارير الأممية وكذلك بيانات المركز، أن هذه المرحلة شهدت إعادة استهداف أحياء سكنية سبق تضررها خلال عام 2024، ما أدى إلى انتقالها من حالة الضرر الجزئي أو المتوسط إلى دمار كلي، في نمط يعكس تعمد استكمال تدمير الحيز المدني، وليس تحييد تهديدات عسكرية آنية. ووفق تحليل صور الأقمار الصناعية الصادر عن (UNOSAT)، فإنه حتى 11 أكتوبر/تشرين الأول 2025، دُمر وتضرّر نحو 81% من جميع المباني في قطاع غزة نتيجة العمليات العسكرية والصراع المستمر. وشمل ذلك 123464 مبنى مدمّرًا كليًا، إضافة إلى 17116 مبنى تعرّض لضرر شديد، و33857 مبنى تضرّر بشكل متوسط، و 23836 مبنى مصنّفًا ضمن فئة "متضرر محتمل"، ليبلغ إجمالي المباني المتأثرة نحو 198273 مبنى. كما تضررت نحو 320622 وحدة سكنية داخل هذه المباني، بزيادة تقارب 12% مقارنة بتقييم 8 يوليو/تموز 2025، في حين سُجّلت أعلى معدلات الزيادة في حجم الضرر في محافظتي غزة وشمال غزة.[65]

63 Ocha,Gaza Humanitarian Response Update | 31 August – 13 September 2025, Link:
https://www.ochaopt.org/content/gaza-humanitarian-response-update-31-august-13-september-2025

64 تقرير الأونروا رقم 199 حول الأزمة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة (قطاع غزة والضفة الغربية، التي تشمل القدس الشرقية)، رابط الكتروني:
https://www.unrwa.org/resources/reports/unrwa-situation-report-199-situation-gaza-strip-and-west-bank-including-east-jerusalem

65 United Nations Satellite Analysis Programme (UNOSAT), Link:
https://www.un.org/unispal/document/unosat-gaza-strip-damage-assessment-31oct25/

وفي إبريل/ نيسان ومايو/أيار 2025، توسعت العمليات لتشمل شمال قطاع غزة والمناطق الشرقية لمدينة غزة، ولا سيما أحياء الشجاعية والتفاح، كذلك أحياء جباليا البلد، بإضافة إلى شرق مدينة خانيونس ومحيط مستشفى غزة الأوروبي جنوبًا. وقد رافق هذا التوسع قصف مكثف وتجريف وتفجير للمربعات السكنية، أدى إلى تدمير واسع للبنية العمرانية وشبكات الطرق والمياه والكهرباء، للمساهمة فعليًا في افراغ مدينة غزة وشمالها من السكان.[66]

ومع حلول أغسطس/آب - سبتمبر/أيلول 2025، شهدت الأحياء الغربية لمدينة غزة (الشيخ رضوان، النصر، الرمال، تل الهوى، ومنطقة الصناعة) تصعيدًا واسعًا في استهداف الأبراج السكنية والمباني متعددة الطوابق، بعد أن كانت هذه المناطق من أقلّ المناطق تضررًا نسبياً خلال عام 2024، وكانت تستقبل نازحين من شرقي وشمالي القطاع. وقد تدمّرت عشرات الأبراج بشكل كامل في هذه المرحلة، من بينها برج الرؤيا في حي الرمال الذي كان يضم المكتب الرئيسي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، حيث انهار بالكامل إثر غارة جوية إسرائيلية في 8 سبتمبر/أيلول 2025، ما مثّل خسارة جسيمة للمؤسسات المدنية والمجتمع المدني في غزة. كما وثقت تقارير المركز الميدانية أن ما لا يقل عن 70 برجًا وبناية سكنية متعددة الطبقات قد دُمرت كليًا منذ مطلع سبتمبر 2025 وحده، إضافة إلى 120 بناية أخرى لحق بها ضرر بالغ، ما أدى إلى نزوح آلاف الأسر، وهو الهدف الذي كانت تريده القوات المحتلة بإفراغ مدينة غزة من السكان، وهذا ما حدث بشكل متسارع وقد اوقفه اتفاق وقف إطلاق النار في أكتوبر 2025.[67]

ومع نهاية العام، وتحديدًا في ديسمبر/كانون الأول 2025، تفاقمت آثار هذا التدمير بفعل الظروف الجوية القاسية، إذ أدت الأمطار الغزيرة والعواصف إلى انهيار مبانٍ كانت متضررة جزئيًا بفعل العمليات العسكرية السابقة، ما تسبب بسقوط قتلى وجرحى من المدنيين.

66 لمركز الفلسطيني لحقوق الانسان، بيان صحفي: الاحتلال يكثف قصفه الجوي وتوسعه البري ويمعن في قتل المدنيين وترويعهم في قطاع غزة ، رابط إلكتروني: https://pchrgaza.org/ar/?p=35585

67 المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، بيان صحفي: القتل الجماعي والتدمير الواسع وسيلة الاحتلال الوحشية لتهجير سكان غزة ومحوها تكريسًا للإبادة الجماعية، رابط إلكتروني: https://pchrgaza.org/ar/?p=37353

في سياق هذا الدمار الواسع، لم تسلم البنية التحتية الأساسية في قطاع غزة من الاستهداف الممنهج، بل شكّلت هدفًا مباشرًا للعمليات العسكرية خلال العام 2025. فقد خرج أكثر من 85% من مرافق المياه والصرف الصحي عن الخدمة، بما في ذلك محطات التحلية والمعالجة والضخ، والآبار والخزانات وخطوط النقل الرئيسية، وفق ما وثقته تقارير دولية. وقد انعكس ذلك في انخفاض حاد لمعدل التزود بالمياه ليصل إلى ما بين 3 و5 لترات للفرد يوميًا، وهو مستوى يقل كثيرًا عن الحد الأدنى الإنساني البالغ 15 لترًا يوميًا، ما ترك السكان في مواجهة مباشرة مع العطش وسوء النظافة وانتشار الأمراض.[68]

وتعمّقت الأزمة مع تدمير 73 محطة ضخ من أصل 84 محطة، وتضرر أكثر من 650 ألف متر طولي من شبكات المياه والصرف الصحي، الأمر الذي أدى إلى تدفّق المياه العادمة في الأحياء السكنية ومحيط مراكز الإيواء. وقد عرّض هذا الواقع أكثر من 78% من سكان القطاع لمخاطر صحية جسيمة، مرتبطة بتلوث البيئة وانتشار القوارض والحشرات الناقلة للأمراض، في ظل انهيار شبه كامل لخدمات الصرف الصحي والرعاية الوقائية، وفق تحذيرات متكررة صادرة عن الجهات الأممية المعنية بالصحة والبيئة.[69]

وبموازاة ذلك، تُظهر بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن قطاع غزة يواجه واحدة من أخطر الكوارث البيئية والعمرانية في العالم، مع تراكم ما يزيد عن 57.6 مليون طن من الركام نتيجة تدمير نحو 80% من المباني. وعلى الرغم من الجهود المبذولة خلال عام 2025، والتي لم تشمل سوى 225 ألف طن من الركام، فإن حجم

68 الإحصاء الفلسطيني وسلطة جودة البيئة يصدران بياناً صحافياً بمناسبة يوم البيئة العالمي، رابط الكتروني:
https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=5999

69 المرجع السابق.

الدمار يفوق بكثير قدرات الاستجابة الحالية، ما يجعل إزالة الأنقاض، وتأمين المناطق من الذخائر غير المنفجرة، وإعادة فتح الطرق، تحديًا طويل الأمد يمتد لسنوات، إن لم يكن لعقود.[70] وقد ترافقت هذه الكارثة مع انهيار منظومة إدارة النفايات بالكامل، بعد تدمير معظم آليات الجمع وورش الصيانة وتضرر شبكة الطرق، ما اضطر البلديات إلى إنشاء مكبات مؤقتة قرب المناطق السكنية، وهو ما أدى إلى تلوث الهواء والمياه الجوفية، وارتفاع معدلات الأمراض الجلدية والتنفسية، لا سيما بين الأطفال وكبار السن.

أما قطاع الكهرباء والطاقة، فقد كان من أكثر القطاعات استهدافًا، حيث استخدمت سلطات الاحتلال سياسة قطع الكهرباء وحرمان الوصول إلى الطاقة كسلاح مباشر لإخضاع السكان. فمنذ الأيام الأولى للتصعيد، تم قطع جميع خطوط الكهرباء العشرة التي كانت تغذي القطاع، ومنع إدخال الوقود إلى محطة التوليد الوحيدة، ما أدى إلى انقطاع تام وشامل للتيار الكهربائي. كما تعمّد الاحتلال تدمير أكثر من 3780 كيلومترًا من شبكات الكهرباء، و2105 محولات كهربائية، وتضرر نحو 70% من مباني شركة توزيع الكهرباء، إضافة إلى تدمير 90% من المخازن وورش الصيانة، في وقت تُقدّر فيه الخسائر المباشرة في هذا القطاع بأكثر من 450 مليون دولار أمريكي.[71]

وامتد الاستهداف الممنهج ليطال قطاع الاتصالات، حيث تعرضت بنيته التحتية لأضرار جسيمة أدت إلى انقطاع شبه كامل في خدمات الهاتف المحمول والإنترنت وشبكات الطوارئ خصوصًا في منتصف سبتمبر/ أيلول 2025.[72] ولم يكن هذا الانقطاع نتيجة عرضية للقصف، بل جاء في إطار سياسة واضحة لعزل السكان عن بعضهم البعض وعن العالم الخارجي، وحرمانهم من القدرة على الإبلاغ أو التوثيق أو طلب النجدة. وقد أدى ذلك إلى شلل خطير في عمليات الإغاثة، إذ عجزت الطواقم الطبية والدفاع المدني عن التنسيق والوصول السريع إلى مواقع القصف، واضطرت في حالات كثيرة إلى نقل المصابين على عربات بدائية تجرها الحيوانات، في ظل غياب وسائل الاتصال والنقل. كما فقدت المؤسسات الحقوقية والإنسانية القدرة على التواصل مع فرقها الميدانية، ما أعاق توثيق الانتهاكات الجسيمة في حينها، وفتح المجال أمام ارتكاب مزيد من الجرائم في الظل.

وفي السياق ذاته، لم تسلم آليات البلديات الثقيلة من الاستهداف المباشر، إذ دُمّرت الجرافات والشاحنات والمعدات الهندسية التي كانت تُستخدم لفتح الطرق ورفع الأنقاض وإزالة الركام، ما أدى إلى شلل شبه كامل في قدرة الطواقم المحلية على إنقاذ العالقين والاستجابة للنداءات الإنسانية وتأمين الممرات الآمنة. وتحولت الشوارع إلى كتل مغلقة من الأنقاض، وتقطعت أوصال المدن، في مشهد يعكس تصميمًا واضحًا على إطالة أمد المعاناة وتعطيل أي إمكانية للتعافي أو إعادة الحياة إلى طبيعتها.[73]

70 UNDP, Gaza Debris Management Situation Report - December 2025,link:
https://www.undp.org/papp/publications/gaza-debris-management-situation-report-december-2025

71 المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، بيان غزة على شفا انهيار شامل: الاحتلال الإسرائيلي يواصل تدمير منظومة الكهرباء وحرمان الفلسطينيين من مصادر الطاقة، رابط الكتروني: https://pchrgaza.org/ar/?p=36570

72 أوتشا، تحديث الحالة الإنسانية في قطاع غزة رقم 323، رابط إلكتروني:
https://www.ochaopt.org/ar/content/humanitarian-situation-update-323-gaza-strip

73 المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، بيان صحفي: تدمير إسرائيل الممنهج للجرافات والمعدات المستخدمة في الإنقاذ يعكس مضي إسرائيل في جريمة الإبادة الجماعية، رابط إلكتروني: https://pchrgaza.org/ar/?p=35846

وحتى بدائل الطاقة لم تسلم من هذا النهج، حيث جرى تدمير أكثر من 1695 لوحة شمسية كانت تُستخدم لتشغيل المرافق الحيوية والمنازل ومراكز الإيواء، في مؤشر واضح على سياسة متعمدة لإغراق قطاع غزة في الظلام وتجريد السكان من أي مصدر بديل للطاقة.[74] وقد انعكس هذا الانهيار الشامل على جميع القطاعات الحيوية، من الصحة والتعليم إلى البلديات والاتصالات، التي باتت تعمل بقدرات شديدة المحدودية لا تلبي سوى جزء يسير من الحد الأدنى للاحتياجات الإنسانية.

ويشكل هذا النمط من التدمير، من حيث اتساع نطاقه الجغرافي، واستهدافه المنهجي للبنية التحتية المدنية، يُشكل انتهاكًا جسيمًا للمادة (53) من اتفاقية جنيف الرابعة، ويرقى إلى جريمة تدمير واسع النطاق للممتلكات المحظورة بموجب القانون الدولي الإنساني، كما يتقاطع مع جريمة التهجير القسري، في ظل استخدام التدمير كأداة لإفراغ الحيز المدني من سكانه وإلغاء شروط الحياة فيه.

74 المرجع السابق.

4.2.1 فرض تدابير تستهدف الحؤول دون إنجاب أطفال في قطاع غزة

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي ممارساتها التي تستهدف النساء بشكل مباشر في قطاع غزة، مُشكلة سياسية ممنهجة تهدف الى الحؤول دون إنجاب الأطفال في القطاع. فقد فرض الاحتلال ظروفًا معيشية وصحية كارثية تزيد مخاطر الحمل وتمنع استمراره بصورة طبيعية. ترافق ذلك مع قصف عشوائي واسع النطاق، وانهيار كامل لمنظومة الرعاية الصحية، وسياسة تجويع وتعطيش متعمدة حوّلت الحمل والولادة إلى مسارين محفوفين بالموت. وتعرضت النساء الحوامل لانتهاكات متعددة شملت انعدام الحماية من الهجمات العسكرية، وصعوبة الوصول الآمن إلى الرعاية الطبية، والتهجير المتكرر، واستنشاق الغازات السامة، مما أدى إلى فقدان الأجنة، أو الولادة المبكرة، أو موت الأطفال فور ولادتهم أو بعد ساعات نتيجة غياب الرعاية في حضانات معطّلة بسبب انقطاع الكهرباء ومنع دخول الوقود. ولم تكن هذه النتائج مجرد أضرار جانبية للهجوم العسكري الإسرائيلي، بل جزءًا من سياسة أوسع تستهدف تدمير القدرة الإنجابية للفلسطينيين كأحد أفعال جريمة الإبادة الجماعية.

وفي عام 2025 تحديدًا، تصاعدت المؤشرات بصورة غير مسبوقة، إذ سجّلت وزارة الصحة خلال النصف الأول من العام فقط 17 ألف ولادة، بينها 2,600 حالة إجهاض، و 220 وفاة للأجنّة قبل الولادة، و21 وفاة لحديثي الولادة في يومهم الأول. كما وُلد 1,600 طفل بوزن أقل من الطبيعي، ودخل أكثر من 2,500 طفل إلى الحضانات التي تعمل فوق طاقتها بنسبة 14.91%. فيما بلغت حالات الولادات المبكرة 1,460 حالة، أي 8.59% من إجمالي الولادات.

كما فُرضت على النساء الحوامل ظروفاً معيشية تزيد مخاطر منع الإنجاب، إذ أجبرت آلاف النساء على الولادة داخل الخيام والملاجئ المزدحمة أو دون وجود مياه نظيفة أو غذاء كافٍ، في ظل غياب أي رعاية طبية سابقة للولادة أو لاحقة لها. وأُجبرت النساء في العديد من الحالات على الولادة دون تخدير أو الخضوع لعمليات استئصال للرحم بسبب النقص الحاد في وحدات الدم والإمدادات الطبية، ما أدّى إلى فقدانهن القدرة على الإنجاب مستقبلًا.

وتفاقمت الظروف مع إغلاق المعابر منذ مارس 2025 ومنع إدخال الغذاء والدواء، ما أدى إلى تفشي سوء التغذية والأنيميا الحادة بين النساء الحوامل، وفقدان بعضهن أكثر من عشرة كيلوغرامات خلال الحمل وانهيار وظائفهن الحيوية، وزيادة معدلات الإجهاض والتشوّهات والولادات المبكرة. ونتيجة لذلك، وُلد أطفال غير مكتملين أو ناقصي الوزن أو مصابين بخلل في نمو الأعضاء، وتقلصت فرص بقائهم على قيد الحياة بسبب انعدام الرعاية الطبية الأساسية.

وازدادت معدلات الوفاة بين الأطفال الخُدّج وذوي الوزن المنخفض، إذ بلغت ضعفي إلى ثلاثة أضعاف المعدل الطبيعي نتيجة أسباب يمكن الوقاية منها، في ظل ازدحام الحضانات ووضع أكثر من طفل داخل الجهاز الواحد وانتشار العدوى والأوبئة. كما تسبب استهداف المستشفيات وانقطاع الكهرباء بمنع تشغيل الحاضنات والمعدات الطبية، ما أدى إلى وفاة مزيد من الأطفال في الأيام والأسابيع الأولى من حياتهم.

إن مجموع هذه الممارسات لا يُعدّ مجرّد نتائج عرضية للحرب، بل يشكل أحد أفعال جريمة الإبادة الجماعية الواردة في اتفاقية منع جريمة الإبادة، من خلال (أ) إلحاق ضرر جسدي او نفسي خطير بأفراد الجماعة، و(ب) وإخضاع السكان عمداً لظروف معيشية تهدف إلى تدميرهم المادي جزئيًا أو كليًا. وقد أظهر عام 2025 بوضوح مدى اتساع هذا النمط وخطورته، مع تفاقم تدمير القدرة على الإنجاب وغياب أي مقومات تحمي حياة النساء وأطفالهن، في ظل استمرار العدوان وسياسات التجويع ومنع الرعاية الصحية.

.2
حالة حقوق الإنسان في الضفة الغربية خلال عام 2025

شهدت الضفة الغربية، بما فيها القدس، تصعيدًا غير مسبوق في حجم ونوعية الانتهاكات التي نفّذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون، ما جعل هذا العام واحدًا من أكثر الأعوام دموية وتدميرًا في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنوات. فقد اتسمت السياسة الإسرائيلية في هذا العام بمزيد من العنف والتضييق على الفلسطينيين، عبر سلسلة من الإجراءات العسكرية والميدانية التي مستّ حياتهم اليومية واستهدفت وجودهم المادي والديمغرافي على الأرض.

تنوّعت الانتهاكات بين القتل المباشر خلال الاقتحامات المتكررة والعمليات العسكرية، والاستيطان المتسارع الذي شمل المصادقة على آلاف الوحدات الاستيطانية وإقامة بؤر جديدة، والعنف والاعتداءات الممنهجة التي يقترفها المستوطنون بحماية قوات الاحتلال، والاعتقالات واسعة النطاق التي طالت مئات الفلسطينيين شهريًا، وبين هدم المنازل وعمليات التهجير القسري التي أصابت العشرات من العائلات، لا سيما في القدس والمناطق المصنفة (ج). كما رافق هذه السياسات انتشار واسع لاعتداءات المستوطنين ضد المدنيين وممتلكاتهم، في ظل دعم وحماية من قوات الاحتلال، مما ضاعف من معاناة السكان.

1.2 جرائم القتل والإصابة

شهدت الضفة الغربية خلال عام 2025 موجة غير مسبوقة من جرائم القتل والإصابة التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي أثناء الاقتحامات والعمليات العسكرية، في تصعيد تزامن مع حرب الإبادة على قطاع غزة. فقد اعتمدت قوات الاحتلال على استخدام القوة المفرطة ووسائل قتل متطورة داخل البيئات المدنية المكتظة، بما في ذلك الطائرات المسيرة والحربية والدبابات والجرافات والآليات الثقيلة التي أدخلتها إلى الأزقة الضيقة داخل المدن والمخيمات، مما أوقع المزيد من القتلى في صفوف المدنيين.

كانت أبرز تلك العمليات العسكرية، شن قوات الاحتلال عملية عسكرية واسعة النطاق في شمال الضفة الغربية، بدأتها في جنين بتاريخ 21 يناير، وفي طولكرم ومخيمها بتاريخ 27 يناير، استمرت (22) يوماً، وسط قصف جوي وارتكاب جرائم قتل وتدمير، أسفرت عن مقتل (عشرات) الفلسطينيين، بينهم (10) مدنيين، منهم (4) أطفال إلى جانب إصابة واعتقال أكثر من مئات آخرين، وتشريد 40 ألف مواطن.[75]

وعلى مدار العام، استمرت أشكال القتل في صفوف المدنيين، بما في ذلك جرائم الإعدام الميدانية، وقتل إطلاق النار على المدنيين خلال عمليات الاقتحام والاجتياح، وجرائم اغتيال مواطنين بدعوى أنهم مطلوبون لقوات الاحتلال، وجرائم قتل على أيدي المستوطنين. كانت من بين هذه الجرائم إعدام (2) من المواطنين بعد اعتقالهما في في منطقة أبو ظهر بمخيم جنين شمال الضفة الغربية، بتاريخ 27 نوفمبر. وانتشر مقطع فيديو يظهر جرافة عسكرية تابعة للجيش بهدم مدخل مخزن داخل أحد المنازل المحاصرة، قبل أن يخرج شابان فلسطينيان رافعين أيديهما مستسلمين.

75 https://2u.pw/NaKcse

وبعد السيطرة عليهما بالكامل، طلب منهما العودة إلى داخل المنزل ليتم إعدامهما ميدانيا بطريقة مباشرة. كما وثق المقطع لحظة قيام جرافة إسرائيلية بالتنكيل بجثمان أحد الضحايا.[76]

وأسفرت هذه الجرائم في مجملها عن مقتل (219) فلسطينيّاً، بينهم (114) مدنيًّا، منهم (41) طفلًا و (5) امرأة. بين القتلى (14) فلسطينيين قتلوا على أيدي مستوطنين. كما توفي (14) مواطناً، منهم طفل، في سجون الاحتلال. بين إجمالي القتلى (41) مواطناً قتلوا جراء غارات جوية استهدفت مواطنين داخل منازل ومنشآت وسيارات، بينهم (9) مدنيًّا، منهم (4) طفلاً. كما أصيب خلال العام (1331) فلسطينياً، بينهم (301) طفلاً و (65) امرأة.

2.2 هدم المنازل والممتلكات والأعيان المدنية

شكل عام 2025 إحدى أكثر السنوات دمارًا فيما يتعلق بسياسات هدم المنازل والممتلكات في الضفة الغربية والقدس. فقد دمّرت قوات الاحتلال مئات المنازل والمنشآت، وعمّقت سياسات العزل الاستيطاني، وتسببت في أضرار إنسانية واقتصادية جسيمة. وتؤكد هذه الممارسات أن عمليات الهدم ليست إجراءات فردية، بل هي سياسة ممنهجة تستهدف الوجود الفلسطيني والهوية العربية للضفة الغربية والقدس، وتُعد انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي الإنساني.

76 https://www.aljazeera.net/news/2025/11/28/%D8%B4%D8%A7%D9%87%D8%AF-%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%84-%D9%8A%D8%B9%D8%AF%D9%85-%D8%B4%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%86

وخلال عام 2025، هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي 1166 منزلاً ومنشأة مدنية في الضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة، موزعة على النحو التالي: 643 منزلاً تم هدمها، بينها 68 منزلاً هدمًا ذاتيًا، و189 منزلاً بحجة عدم الترخيص، و27 منزلاً كعقاب جماعي، إضافة إلى 358 منزلاً في سياق الهجمات البرية على المدن والمخيمات شمال الضفة. كما هدمت القوات المحتلة 493 منشأة مدنية تشمل منشآت تجارية وصناعية وزراعية، وبئر مياه، ومنشآت تعليمية ودينية.

وتصاعدت على نحو غير مسبوق جرائم هدم الممتلكات والمنازل في شمال الضفة الغربية، خاصة في مخيم جنين وطولكرم، ومخيم نور شمس، حيث نفذت قوات الاحتلال عملية عسكرية واسعة النطاق، مطلع العام، استمرت عدة أشهر، دمرت خلالها تلك القوات مئات المنازل، وشردت آلاف المدنيين، وحولت تلك المناطق لمناطق أشباح فارغة من السكان. وشهد مخيم نور شمس خلال الفترة من 20-27 يونيو 2025، حملة تدمير ممنهجة نفذتها قوات الاحتلال لعشرات المباني السكنية، خاصة في أحياء المنشية والمسلخ والعيادة والجامع، ما أدى إلى تدمير شوارع كاملة وفصل الأحياء عن بعضها البعض. أما في مخيم طولكرم، فقد هدمت قوات الاحتلال خلال النصف الثاني من شهر يونيو، أكثر من 50 مبنى.ويأتي هذا الهدم تنفيذًا لمخطط أعلنته سلطات الاحتلال في مايو 2025، يقضي بهدم 106 مبانٍ في المخيمين. وخلال الفترة من 1-16 يونيو، هدمت قوات الاحتلال 76 منزلًا في مخيم طولكرم، فيما هدمت 48 بناية في مخيم نور شمس.

وفي سياق متصل، واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي انتهاج سياسة ممنهجة تتمثل في هدم المنازل السكنية والأعيان المدنية الأخرى. تم تنفيذ هذه الانتهاكات إما بطريقة الهدم المباشر للممتلكات ومصادرتها، أو من خلال إجبار المواطنين الفلسطينيين على هدم منازلهم ذاتياً تحت طائلة فرض غرامات مالية باهظة.

كما استمرت السلطات المحتلة في تطبيق سياسة العقاب الجماعي، التي تستهدف عائلات الفلسطينيين المشاركين في عمليات مقاومة ضد القوات المحتلة أو المستوطنين، عبر هدم أو إغلاق منازلهم. وقد لوحظ تركيز لافت هذا العام على استهداف شرق مدينة القدس تحديداً، في إطار مساعي الاحتلال لتهويد المدينة بالكامل. وامتد الاستهداف ليشمل المنشآت المدنية التجارية، والصناعية، والزراعية، والخدماتية، والصحية، والتعليمية، والدينية، والرياضية في مختلف مدن الضفة الغربية.

علاوة على ذلك، استمرت أعمال الهدم والتجريف في مناطق مختلفة من الضفة الغربية لتنفيذ مشاريع استيطانية إسرائيلية غير قانونية. وتزامنت هذه الأعمال مع استمرار اعتداءات المستوطنين المتكررة على المواطنين وممتلكاتهم، والتي تتم غالباً تحت حماية القوات العسكرية الإسرائيلية، مما يشكل انتهاكات جسيمة بحق السكان المدنيين، لا سيما في المناطق المصنفة (ج).

3.2 تصاعد جرائم الاستيطان واعتداءات المستوطنين

لم تقتصر السياسات الإسرائيلية الرامية إلى تفتيت الجغرافيا الفلسطينية وخنق تجمعاتها السكانية على شمال الضفة الغربية فحسب، بل امتدت هذه الهجمة الممنهجة لتشمل مختلف المحافظات الفلسطينية والبلدات الواقعة خلف جدار الفصل العنصري وفي محيط القدس ومناطق (ج). وتأتي هذه الإجراءات في سياق مخطط أوسع لعزل المدن والبلدات عن بعضها البعض، وتحويلها إلى معازل منفصلة، عبر تكثيف الحواجز العسكرية، وتوسيع الاستيطان، وتدمير البنى التحتية، وهو ما يمهد لفرض وقائع قسرية تهدف إلى تقويض أي ترابط جغرافي أو ديمغرافي فلسطيني، وتبرز مدينة القدس ومحيطها كأحد أكثر النماذج استهدافاً في هذا المخطط الشامل.

شهدت مدينة القدس خلال العام 2025 تصعيدًا كبيرًا في السياسات الإسرائيلية الهادفة إلى إحكام السيطرة على المدينة وتعميق عزلتها عن محيطها الفلسطيني. فقد تواصلت عمليات الهدم بحجة البناء دون ترخيص في ظل قيود خانقة تمنع الفلسطينيين من تطوير العمران. كما صعّدت سلطات الاحتلال من قمع الحياة الثقافية والاجتماعية، فمنعت أكثر من سبع فعاليات ثقافية ونقابية واجتماعية، وفرضت حظرًا على عمل نقابة المحامين الفلسطينيين في القدس، بما في ذلك منع إجراء انتخابات النقابة في مقرها ببيت حنينا.

وفي إطار سياسة العزل الجغرافي، فرضت سلطات الاحتلال في 20 أيلول/ سبتمبر 2025 قيودًا مشددة على سكان قرى بيت إكسا والنبي صموئيل وحي الخلايلة، بإلزامهم استخراج تصاريح خاصة لدخول قراهم أو المبيت فيها، بعد إعلانها "مناطق تماس مغلقة" حتى نهاية 2027. وقد أدى ذلك إلى تحويل حياة آلاف السكان إلى دائرة مستمرة من التفتيش والانتظار على الحواجز.

وشهد العام كذلك تسارعًا في تنفيذ مشروع E1 الاستيطاني الذي يُعد من أخطر المشاريع الهادفة إلى ربط مستوطنة "معاليه أدوميم" بالقدس وقطع التواصل الجغرافي بين شمال الضفة الغربية وجنوبها. ولخدمة هذا المشروع، صدرت مئات إخطارات الهدم، وصودرت مئات الدونمات من الأراضي لتوسيع الطرق والبنى التحتية تمهيدًا لإنشاء آلاف الوحدات الاستيطانية.

■ المسجد الأقصى: انتهاكات غير مسبوقة

شهد المسجد الأقصى خلال 2025 اعتداءات خطيرة غير مسبوقة؛ إذ سُجلت حالتان من إدخال قرابين حيوانية داخل المسجد، في سابقة تمثل تحقيقًا لهدف مركزي من أهداف جماعات «الهيكل». وتزامنت هذه الحوادث مع تصاعد رفع الأعلام الإسرائيلية داخل باحات المسجد، وارتداء المستوطنين الملابس الدينية ("الطاليت" و"التفلين")، وأداء طقوس دينية، إلى جانب اقتحامات متكررة قادها وزير الأمن القومي المتطرف إيتمار بن غفير في محاولة لفرض واقع جديد داخل الحرم الشريف.

■ اعتداءات المستوطنين

في المقابل، تصاعدت اعتداءات المستوطنين ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية، بما فيها القدس، على نحو غير مسبوق. وسمح الاحتلال للمستوطنين، بما في ذلك التشكيلات الإجرامية مثل "شبيبة التلال" وعصابات "تدفيع الثمن"، بتنفيذ هجمات ضد الفلسطينيين على الطرقات والمنازل والممتلكات، على مرأى ومسمع وبحماية من جنود الاحتلال.

ورصدت المؤسسات الحقوقية جرائم قتل نفذها مستوطنون بحق مدنيين فلسطينيين في مختلف أنحاء الضفة الغربية، تحت حماية القوات الإسرائيلية، وأسفرت هذه الجرائم عن مقتل 14 فلسطينيًا وإصابة آخرين بجراح. وشملت الاعتداءات مهاجمة الأراضي الزراعية، تخريب المزروعات واقتلاع الأشجار، ضرب المواطنين، إحراق المنازل والمركبات، وتخريب الممتلكات الأخرى.

■ تسارع إنشاء البؤر الاستيطانية والمشاريع الجديدة

شهد عام 2025 تسارعًا في إنشاء 81 بؤرة استيطانية غير قانونية تحمل الطابع الزراعي والرعوي، حيث منحت الحكومة الصلاحيات بتاريخ 2025/2/11 لتخصيص 16,121 دونمًا لصالح رعي أغنام المستوطنين في شمال الضفة الغربية، بما في ذلك أراضٍ كانت مصنفة سابقًا كمناطق إطلاق نار.

كما أصدرت الحكومة الإسرائيلية بتاريخ 2025/5/25 قرارات بإنشاء 22 مستوطنة جديدة، وبعضها لتطوير بؤر أقيمت بعد حرب أكتوبر، ضمن سياسة التوسع غير القانوني.

وعلى صعيد أشكال الاستيطان، شهد العام انتشار ما يُسمى الاستيطان السياحي من خلال السيطرة على مواقع أثرية في الضفة الغربية. فقد أصدرت سلطات الاحتلال منتصف العام 59 أمرًا عسكريًا للاستيلاء على مناطق أثرية، من بينها الموقع الأثري في سبسطية في حزيران. كما شُقّت طرق سياحية في أراضي يطا جنوب الخليل بطول 4 كيلومترات، إضافة إلى مصادرة 288 م^2 في الطابق العلوي من الحرم الإبراهيمي في الخليل لأغراض الترميم.

في 2025/2/3، تقدّم عضو كنيست عن حزب الليكود بمشروع لضم 29 مستوطنة يسكنها 118 ألف مستوطن على مساحة 180 ألف دونم لمدينة القدس، لنقل اختصاصها من الإدارة المدنية إلى الحكومة المدنية.

كما قرر مجلس الوزراء الإسرائيلي بتاريخ 2025/3/30 تخصيص 330 مليون شيكل لشق طريق قرب منطقة الزعيم والعيزرية، يهدف إلى فصل الممر بين الفلسطينيين والمستوطنين وضم مئات الدونمات خلفه. ويُعرف هذا الطريق باسم "نسيج الحياة"، ويُكمّل مشروع E1، الذي يشمل أعمال توسعة مستمرة في طريق القدس–الخليل، تسيطر على مئات الدونمات لصالح الطرق الالتفافية للمستوطنات.

■ التوسع العمراني والاستيطاني

شهد العام تنفيذ مشاريع بناء وتوسع شملت: 109 مخططات إيدا، 75مخططًا تم ترخيصه أو تفعيله رسميًا، الموافقة على خطة بناء واسعة في منطقة E1 شرق القدس المحتلة، تشمل بناء أكثر من 3,401 وحدة سكنية، إقامة مستوطنة جديدة باسم "عشآهل"، تضم 342 وحدة سكنية ومباني عامة، بين مستوطنتي معاليه أدوميم وبسجات زئيف ضمن مناطق (ج) الخاضعة لسيطرة الاحتلال.

ويمثل مشروع E1 جزءًا من استراتيجية التوسع الاستيطاني التي تهدف إلى فرض السيطرة على القدس وفصلها عن باقي الضفة الغربية ومنع إقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافيًا

4.2 سياسة الترحيل والتهجير القسري

واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال عام 2025 اتباع سياسة ممنهجة للترحيل والتهجير القسري للسكان الفلسطينيين في مناطق مختلفة من الضفة الغربية، ضمن حملة شاملة تهدف إلى السيطرة على الأرض وتوسيع المستوطنات وفرض واقع ديمغرافي جديد. وأدت هذه السياسة التعسفية في تهجير عشرات آلاف الفلسطينيين من منازلهم، بفعل الهدم والتدمير الذي طال مئات المنازل والمساكن في مناطق مختلف مناطق الضفة الغربية.

■ تهجير آلاف الأسر الفلسطينية شمال الضفة الغربية

شهدت مدن ومخيمات شمال الضفة الغربية، مثل جنين وطولكرم ونابلس وطوباس، عمليات اقتحام واسعة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية، ترافق مع هدم المنازل والمنشآت المدنية، ما أدى إلى ترحيل نحو (40) ألف شخص قسراً. وتم استخدام الذرائع الأمنية وادعاء البحث عن مقاومين، حيث قامت القوات بتدمير المنازل على رؤوس سكانها أو إجبارهم على الهدم الذاتي تحت تهديد الغرامات. وكانت أبرز تلك العمليات:

» خلال يناير 2025، شهد مخيم جنين ومخيمي طولكرم، عمليات عسكرية واسعة النطاق غير مسبوقة. بدأت العملية في مخيم جنين بتاريخ 21 يناير، وتبعتها عملية أخرى في مخيمي طولكرم في 27 يناير. وشهدت تلك المناطق عمليات تدمير واسعة النطاق وعمليات عسكرية أدت إلى تهجير أكثر من 5,000 عائلة (25,000 شخص)، وتدمير أكثر من 500 منزل بشكل كامل، مع تضرر 2,573 منزلًا جزئيًا. كما تم إغلاق مداخل المخيمين وتحويلهما إلى مناطق شبه خالية من الحياة بفعل السواتر الترابية والعسكرية.

» وبتاريخ 9 يونيو، صدر قرار بهدم 90 منزلًا جديدًا في مخيم جنين، استمرارا لسلسلة عمليات الهدم المستمرة منذ يناير. وفي 30 يونيو، أصدرت قوات الاحتلال أمرًا إضافياً بهدم 104 بنايات إضافية في مخيم جنين. وشرعت الجرافات في تدميرها بعد ثلاثة أيام. وأدت عمليات الهدم إلى تهجير مئات الفلسطينيين. وفي المجمل، تجاوزت عمليات الهدم أكثر من 600 منزل، مع فرض سيطرة عسكرية كاملة على المخيم ووجود بوابات على مداخله.

■ تهجير التجمعات البدوية في أريحا والأغوار

تشهد منطقة الأغوار الفلسطينية، وخاصة شرق محافظة أريحا، تصعيدًا خطيرًا في انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلية الرامية إلى تفريغ الأرض من سكانها الأصليين، عبر ممارسة أشكال متعددة من التهجير القسري بحق التجمعات البدوية. ويبرز من بين هذه الحالات ما تعرض له تجمع عرب المليحات التحتا، جنوب شرق قرية العوجا، من ضغوط منهجية دفعت سكانه إلى إخلاء مساكنهم ومناطق رعيهم في واحدة من أخطر عمليات الترحيل القسري خلال الفترة الأخيرة.

ويأتي هذا التهجير وسط تصعيد خطير في اعتداءات المستوطنين، لا سيما ما يُعرف بـ"الاستيطان الرعوي"، الذي يستخدم قطعان الماشية كأداة لفرض السيطرة على الأراضي الفلسطينية وحرمان أصحابها منها. واستهدفت سياسة التهجير القبائل البدوية في أريحا، حيث تم هدم بيوت البدو التقليدية والمنشآت الزراعية ومصادرة الأراضي، وفرض قيود صارمة على البناء والتنقل، مما أجبر عشرات العائلات على الانتقال إلى مناطق مكتظة أو مغلقة.

■ تهجير عرب المليحات- الاغوار

أُجبرت 18 عائلة (123 فردًا، بينهم 28 امرأة و61 طفلاً) تجمع عرب المليحات التحتا جنوب شرق قرية العوجا، على تفكيك منازلهم وحظائرهم ونقلها إلى منطقة تبعد 5 كم عن أراضيهم، بعد سلسلة من الاعتداءات التي نفذها المستوطنون.

وتكررت هذه السياسة في تجمعات أخرى مثل واد السيق، شرق محافظة رام الله، وشلال العوجا، شمال أريحا، إلى أن وصلت إلى عرب المليحات الذي يعد من أكبر وأهم التجمعات البدوية في الممر الواصل بين أريحا ورام الله. هذا التسلسل لا يمكن فصله عن استراتيجية أوسع تهدف إلى إفراغ المنطقة من الوجود الفلسطيني لصالح المشاريع الاستيطانية الكبرى. ووفق المعلومات والشهادات التي جمعها طاقم المركز، كان التجمع يضم نحو 70 عائلة فلسطينية، قوامها 500 شخص، اضطر أغلبهم للرحيل عن المنطقة منذ نحو ثلاثة أعوام، بسبب المضايقات التي نفذتها قوات الاحتلال عبر منعهم من الوصول إلى المراعي في المنطقة الشمالية من التجمع، والتي تصنف ضمن منطقة إطلاق نار وتحمل رقم (906)، بالإضافة إلى منعهم من الرعي في المنطقة الجنوبية من مستوطنة "ميأوت أريحا" التي تبعد عن التجمع 500 متر.

■ تهجير المواطنين في مسافر يطا-الخليل.

تعد مسافر يطّا واحدة من أكثر المناطق الفلسطينية التي تتعرّض لسياسات تهجير ممنهجة ومتواصلة منذ سنوات، حيث يسعى الاحتلال الإسرائيلي إلى تفريغ المنطقة من سكانها الأصليين عبر سلسلة من الإجراءات

العسكرية والإدارية والاقتصادية. فمنذ السبعينيات، وُضعت مساحات واسعة من أراضي مسافر يطا ضمن ما يُسمى «مناطق إطلاق نار 918»، في خطوة هدفت إلى نزع الشرعية عن الوجود الفلسطيني الدائم فيها وفتح المجال أمام المخططات الاستيطانية. وقد ترافق هذا التصنيف مع تضييقات واسعة شملت منع البناء والترميم، وهدم المنازل والمنشآت الزراعية، وحرمان السكان من البنى التحتية الأساسية كالكهرباء والمياه والطرق، بهدف دفعهم قسرًا إلى الرحيل.

وخلال العام واصلت قوات الاحتلال مساعيها الهادفة الى ترحيل سكان مسافر يطا، واتخذت إجراءات وقرارات مست بحياة المواطنين واستقرارهم، كانت أبرزها:

- في 17 يونيو، أصدر جيش الاحتلال قرارًا يقضي بطرد السكان من 13 قرية يصنّفهم كـ"سكان غير دائمين"، وهي قرى تمتد على مساحة تقدَّر بـ33 ألف دونم. كما تضمّن القرار تعليمات جديدة تتيح رفض طلبات التخطيط والبناء بأثر رجعي بهدف تسريع عمليات الهدم. ويعتمد هذا الإجراء على قرار المحكمة العليا الإسرائيلية الصادر في 4 أيار/مايو 2022، الذي أجاز إخلاء السكان القاطنين في المنطقة المعروفة بـ 918.

- وتضم هذه المنطقة 13 تجمعًا سكانيًا فلسطينيًا تقع ضمن نطاق مسافر يطّا، وتتعرض منذ سنوات لسياسة ممنهجة تقوم على توسيع المستوطنات وإقامة مزيد من البؤر الاستيطانية، إضافة إلى فرض قيود صارمة على البناء وحرمان الأهالي من الخدمات الأساسية كالكهرباء والمياه. وقد أدّى ذلك إلى تفاقم الأوضاع المعيشية لما يقارب 1200 مواطن يعتمدون على الزراعة وتربية الأغنام كمصادر أساسية للرزق.

- وفي الوقت الذي يخطط فيه جيش الاحتلال لتهجير السكان بحجة أنّ المنطقة "منطقة إطلاق نار"، أقام المستوطنون 11 بؤرة استيطانية في المنطقة، بينها 6 بؤر أُنشئت منذ بداية 7 أكتوبر 2023، وتشكل مجموعات المستوطنين فيها نواة الهجمات اليومية التي تستهدف سكان المسافر.

■ ترحيل وتهجير قسري في مناطق «ج»

تواجه المناطق المصنّفة(ج) في الضفة الغربية، والتي تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة منذ اتفاق أوسلو، سياسة منهجية تقوم على الهدم والتضييق والتهجير، تشكّل أحد أبرز أدوات الاحتلال لإعادة تشكيل الواقع الديموغرافي والجغرافي في الضفة. فمنذ سنوات طويلة، تفرض سلطات الاحتلال قيودًا صارمة على البناء الفلسطيني، حيث تُرفض معظم مخططات التنظيم والتطوير، ويُمنع السكان من تشييد منازل أو بنى تحتية أو منشآت زراعية، في الوقت الذي يجري فيه توسيع المستوطنات والبؤر الاستيطانية بوتيرة متسارعة. ونتيجة لذلك، تحوّلت آلاف التجمعات الفلسطينية في مناطق (ج) إلى مناطق مهددة بالهدم الدائم، تُحرم من الخدمات الأساسية وتُحاصر بسياسات تجعل الحياة اليومية شبه مستحيلة.

ولا يقتصر التضييق على الهدم ومنع البناء، بل يشمل مصادرة الأراضي، وإغلاق الطرق، ومنع الوصول إلى مصادر المياه والمرعى، إضافة إلى الاعتداءات المتكررة من قبل المستوطنين التي تُنفَّذ غالبًا تحت حماية الجيش.

وتهدف هذه السياسة المتكاملة إلى تقليص الوجود الفلسطيني في تلك المناطق ودفع السكان إلى الرحيل قسرًا، بما يمهّد لتوسيع السيطرة الاستيطانية وفرض واقع جديد يخدم المخططات الإسرائيلية طويلة الأمد.

ومنذ مطلع 2025، هدمت إسرائيل أكثر من 1000 منشأة فلسطينية في مناطق (ج) بحجة عدم وجود تراخيص بناء، وهي تراخيص شبه مستحيلة الحصول عليها، أدت إلى ترحيل مئات العائلات الفلسطينية.

5.2 القيود على الحركة في الضفة الغربية

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي فرض قيودها التعسفية على حركة المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، ضمن سياسة ممنهجة للعقاب الجماعي وتعزيز السيطرة الاستيطانية. وتشكّل الحواجز العسكرية أحد أهم أدوات إحكام السيطرة، إذ تُستخدم لتقسيم الجغرافيا الفلسطينية وتحويل المدن والقرى والمخيمات إلى مناطق معزولة يصعب التنقل بينها، بالتزامن مع اتساع الاستيطان، وبناء الطرق الالتفافية، وتعميق أثر جدار الضم داخل الضفة الغربية.

وخلال عام 2025 بلغ عدد الحواجز العسكرية 793 حاجزًا، منها 89 نقطة تفتيش ثابتة في عمق الضفة الغربية. كما نصبت قوات الاحتلال 1008 بوابات حديدية مغلقة بصورة دائمة على مداخل المدن والبلدات الواقعة على الشوارع الرئيسة أو القريبة من المستوطنات، وأقامت 158 سدّة ترابية لإغلاق الطرق، و103 نقاط تفتيش جزئية، إضافة إلى الحواجز الفجائية التي أصبحت شبه دائمة. وترافقت هذه الإجراءات مع استمرار منع العمال والتجار ورجال الأعمال من دخول إسرائيل منذ 7 أكتوبر 2023، ما ضاعف آثار العقاب الجماعي على السكان.

وأغلقت قوات الاحتلال العديد من الطرق أمام حركة الفلسطينيين لفترات طويلة، بينما سمحت فيها فقط لحركة المستوطنين. كما تدير شركات حراسة إسرائيلية خاصة جزءًا من الحواجز تحت إشراف جيش الاحتلال، وهو ما انعكس سلبًا على انتظام العملية التعليمية وعلى عمل المؤسسات الصحية والخدماتية في مختلف محافظات الضفة.

وفي **القدس الشرقية** شهد عام 2025 تصعيدًا ملحوظًا في سياسة الحواجز وقيود الحركة، حيث أغلقت سلطات الاحتلال طرقًا مؤدية إلى البلدة القديمة والمسجد الأقصى خلال أيام الجمعة والمناسبات الدينية، وفرضت إجراءات تفتيش مشددة ونقاط تفتيش متنقلة. كما مُنع العديد من المصلين المسلمين من دخول المسجد الأقصى رغم امتلاكهم التصاريح، وتعرض آخرون لتدقيق هوية مهين. وشملت القيود أيضًا المسيحيين خلال الأعياد الدينية، مثل عيد سبت النور، حيث فُرضت قيود على الأعداد المسموح لها بالدخول وانتشرت حواجز إضافية في محيط الكنائس.

وقد أثرت هذه الإجراءات على حياة المقدسيين اليومية، وأعاقت وصولهم إلى أماكن العمل والمدارس والمراكز الصحية، وقيّدت قدرتهم على ممارسة شعائرهم الدينية وارتباطهم الاجتماعي بالمدينة.

كما استمرت سلطات الاحتلال على جسر الكرامة، المنفذ الوحيد لسكان الضفة إلى الخارج، في إذلال المسافرين الفلسطينيين عبر التفتيش الدقيق والتحقيقات الأمنية والانتظار لساعات طويلة، إضافة إلى حرمان آلاف المواطنين من حقهم في السفر وإعادة بعضهم من المعبر أو اعتقالهم أثناء عبوره

6.2 الاعتقال وممارسة التعذيب وغيره من صنوف المعاملة القاسية واللا إنسانية في سجون الاحتلال

شهدت الضفة الغربية خلال عام 2025 تصاعدًا غير مسبوق في أعداد المعتقلين الفلسطينيين، في ظل الحملات العسكرية المكثفة التي نفذتها قوات الاحتلال في المدن والمخيمات، ولا سيما في جنين وطولكرم ونابلس شمال الضفة الغربية. وحتى نهاية شهر نوفمبر 2025، فإن أكثر من 9300 أسير فلسطيني يقبعون في سجون الاحتلال، من بينهم 3368 معتقلاً رهن الاعتقال الإداري دون تهمة أو محاكمة. كما لا يزال أكثر من 350 طفلًا وأكثر من 50 امرأة خلف القضبان.[77] وترافقت عمليات الاعتقال مع انتهاكات خطيرة شملت التنكيل والضرب والتهديد بالقتل للمعتقلين وعائلاتهم، وتخريب الممتلكات وسرقة محتوياتها، بل واستخدام أفراد من أسر المعتقلين كدروع بشرية أثناء المداهمات.

وتصاعدت بشكل خاص سياسة الاعتقال الإداري التي تُعد أحد أكثر أشكال الاحتجاز تعسفًا، حيث تُنفذ دون تهمة أو محاكمة وبناء على ما يُسمّى "ملفًا سريًا" لا يُسمح للمعتقل أو محاميه بالاطلاع عليه. وقد خضع عشرات آلاف الفلسطينيين لهذا النوع من الاعتقال منذ بداية الاحتلال، بينما بلغ عدد المعتقلين الإداريين خلال عام 2025 نحو

77 https://cda.gov.ps/index.php/ar/ar-news-2/21451-2025-11-29-15-07-22

3428 معتقلًا، بينهم 100 طفل و22 امرأة. كما تجاوز عدد أوامر الاعتقال الإداري الصادرة منذ بدء حرب الإبادة أكثر من 10 آلاف أمر، بين أوامر جديدة وتجديد، شملت أطفالًا ونساء، ما يعكس حجم التصعيد في سياسة الاعتقال.

وشهد العام نفسه إجراءات عقابية مشددة وغير مسبوقة ضد المعتقلين داخل السجون، حيث تمّ تقليص حقوقهم المكتسبة على مدى عقود، ومورست بحقهم مختلف أشكال القمع والتنكيل، بما في ذلك الضرب الجماعي والفردي المتكرر في ساحات السجون، مما أدى في بعض الحالات إلى وفاة معتقلين تحت التعذيب. كما قلّصت سلطات السجون كميات الطعام المخصصة للمعتقلين، ما تسبب في فقدان ملحوظ لأوزانهم وظهور علامات الهزال، وسط إهمال طبي واسع فاقم أوضاعهم الصحية، خاصة المرضى وكبار السن والنساء الحوامل اللواتي جرى اعتقالهن خلال الحمل. وأسهم الاكتظاظ الشديد داخل الزنازين، وضعف التهوية وقلة النظافة، في تدهور صحة المعتقلين وانتشار الأمراض بينهم.

وفي موازاة ذلك، توسعت سلطات الاحتلال في استخدام العزل الانفرادي ضد مئات المعتقلين، ومنعت الكثيرين منهم من التواصل مع العالم الخارجي، بما في ذلك حرمانهم من زيارة المحامين وذويهم.

وقد أدت هذه الظروف اللاإنسانية إلى ارتفاع حاد في أعداد الوفيات داخل السجون الإسرائيلية، حيث بلغ عدد المعتقلين الذين قضوا خلال عام 2025 (10) فلسطينيين[78]، وفي بعضهم نتيجة الضرب والتعذيب، فيما توفي آخرون بسبب الإهمال الطبي.

78 أطباء لحقوق الانسان، مرجع سابق.

.2

نشاطات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان 2025

تحديات وفرص عمل المركز في ظل حرب الإبادة

شكل العام 2025 علامة فارقة في مسيرة المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان المستمرة منذ 30 عاماً، فبينما كانت حرب الإبادة الجماعية التي تواصل قوات الاحتلال اقترافها في قطاع غزة في أوجها على امتداد العام، وبينما كانت جهود المركز وشركائه الوطنيين والدوليين تدق بقوة جدار الحصانة والإفلات من العقاب التي تتمتع بها دولة الاحتلال، كان المركز وشركاؤه يدفعون ضريبة هذا الدور المحوري عبر استهدافهم سياسياً بشكل مباشر وشرس. فقد فرضت الإدارة الأمريكية عقوبات جائرة على المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومؤسسة الحق ومركز الميزان – المؤسسات الفلسطينية الرائدة التي تقود العمل القانوني أمام المحكمة الجنائية الدولية.

لقد فُرضت هذه العقوبات من قبل الإدارة الأمريكية بموجب الأمر التنفيذي رقم 14203، بذريعة "الانخراط المباشر في جهود المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق أو الاعتقال أو الاحتجاز أو محاكمة إسرائيليين دون موافقة إسرائيل". ومن خلال هذه الخطوة العقابية، تؤكد الولايات المتحدة أنها اختارت حماية وترسيخ نظام إسرائيل الاستعماري الاستيطاني الصهيوني القائم على الفصل العنصري والاحتلال غير القانوني، بما يمس بشكل أساسي صلب سيادة القانون ومنظومة العدالة الدولية. وتشكل تلك الخطوة الخطيرة تقويضاً لاستقلالية القضاء الدولي، وتكريساً لمبدأ الإفلات من العقاب، وتجريم الدفاع عن حقوق الإنسان.

بناء على ذلك، يواجه المركز تحدياً وجودياً غير مسبوق، إثر إدراجه ضمن قوائم العقوبات الأمريكية، والتي ترتب عليها إجراءات قسرية شملت تجميد أرصدته المالية بشكل كامل، مما أدى إلى إحداث شلل في منظومة الإمداد المالي؛ حيث سارعت مؤسسات وشركاء دوليون إلى إنهاء علاقتهم بالمركز فوراً، بينما علّق آخرون شراكاتهم تجنباً للتبعات القانونية، مما جعل المركز عاجزاً تماماً عن تلقي أي تمويل خارجي أو الوفاء بالتزاماته الأساسية، وفي مقدمتها دفع رواتب كوادره.

وعلاوة على الحصار المالي، يواجه المركز مخاطر تقنية متزايدة تهدد وجوده في الفضاء الإلكتروني ومنصاته الرقمية، مما يضاعف من تعقيدات العمل في هذه الظروف العدائية. ورغم هذا التضييق الممنهج الذي يهدف إلى تقويض أركان المؤسسة، فإن المركز مستمر في أداء رسالته الإنسانية، والاستمرار في العمل على المحاسبة ومكافحة الحصانة التي تحظى بها اسرائيل، بما في ذلك اصراره على العمل مع الجنائية الدولية، متكئاً على إرادة كادره الذي قرر مواصلة العمل على أساس تطوعي كامل، إيماناً منه بأن الرسالة لا توقفها العقوبات، وأن العطاء مستمر رغم تجفيف المنابع.

وعلى مدى العام، واجه المركز ظروفاً قاهرة وغير مسبوقة في تاريخ مسيرته، حيث استمرت حرب الإبادة الجماعية واشتد الهجوم العسكري الذي تشنه قوات الاحتلال على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر 2023؛ مما جعل من هذا العام المحطة الأكثر قساوة وخطورة على الإطلاق.

في ظل هذه الظروف الاستثنائية، تبنى المركز خطة طوارئ مرنة قادرة على الاستجابة الفورية للتطورات الميدانية المتلاحقة، مع الحفاظ على انسجامها الجوهري مع توجهات الخطة الاستراتيجية للأعوام (2020-2024)، والتي مددت لعام آخر. ورغم قسوة الواقع، نجح المركز في تطويع الإمكانيات المتاحة وتسخير القدرات الكامنة لتنفيذ المهام الموكلة إليه بكفاءة عالية؛ فبينما كانت آلة الحرب الإسرائيلية تواصل حصد أرواح عشرات الآلاف وتدمير البنى التحتية والمنشآت الحيوية وتفرض الحصار والتجويع لترسيخ بيئة غير قابلة للحياة في قطاع غزة، كان المركز يكافح لتأدية دوره الحقوقي والإنساني. وقد تضاعفت جسامة هذه المهمة مع وقوع طواقم المركز تحت التهديد المباشر لنيران الاحتلال والقصف العشوائي الذي لم يستثنِ بقعة في قطاع غزة، وبالرغم من ذلك أدوا عملاً خلاقاً وتمكنوا من الموازنة بين حماية ذواتهم كضحايا وبين واجبهم المهني في توثيق الجرائم والاستجابة للضحايا.

لم تكن التحديات التي واجهها المركز على المستوى اللوجيستي فقط، بل كانت إنسانية في مقامها الأول؛ حيث فُجع بفقدان الزميل إيهاب فيصل، المساعد الإداري، الذي استشهد برفقة زوجته وطفلتيه إثر استهداف منزل لجأوا إليه في مدينة غزة في يناير 2025، إضافة إلى الزميلتين المحاميتين في وحدة المرأة، نور أبو النور ودانا ياغي، اللتين قتلتا مع عائلتيهما في قصف مماثل عام 2024. وتزامن هذا الفقد مع استمرار النزوح القسري لغالبية طاقم المركز بعد تدمير منازلهم، والالتجاء إلى خيام تفتقر لأدنى مقومات الحياة، شأنهم في ذلك شأن كل سكان قطاع

غزة، مما فرض أعباءً استثنائية وقيوداً حادة على الحركة والتنقل. وميدانياً، مضى المركز في تنفيذ خطة التكيف رغم الأضرار الجسيمة التي لحقت بمقراته؛ فبعد تدمير مقر جباليا وتضرر مقر خان يونس، قُصف البرج الذي يضم المقر الرئيس وسط مدينة غزة ودُمّر بالكامل. ورغم تدمير المقرات، وتقطيع أوصال القطاع، وصعوبة التنقل والمخاطر الأمنية، استطاع المركز العمل عبر مقره المؤقت في دير البلح، وعزز قدراته العملياتية برفد وحدات البحث الميداني، والوحدة القانونية، ووحدات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمرأة بـ (30) كادراً جديداً، في إصرارٍ واضح على استكمال الرسالة الحقوقية وتلبية احتياجات الضحايا رغم محاولات التقويض الممنهجة.

شكلت عمليات الرصد والتوثيق، التي تعد العمود الفقري لعمل المركز، التحدي الأكبر في ظل حجم الدمار المادي والقتل المهول المتصاعد يوميا؛ إذ واجه الباحثون الرئيسيون صعوبات بالغة في التنقل جراء المخاطر الأمنية المحدقة. ولتجاوز هذه الفجوة، لاسيما في مناطق شمال غزة المعزولة، استنفر المركز طاقاته عبر الاستعانة بمساعدي باحثين من ‹نادي أصدقاء المركز›، وهم كوادر مدربة مؤهلة لاستكمال المهمة في أصعب الظروف. وبفضل هذا التكامل الميداني، نجح الباحثون في توثيق قضايا نوعية توثق جرائم حرب الإبادة الجماعية، بما في ذلك القتل الجماعي، تدمير البنية التحتية، التهجير القسري، سياسات التجويع، والاعتداء الممنهج على المنشآت الطبية والتعليمية ومنشآت العدالة وممارسات التعذيب. وقد شهدت منهجية العمل تطوراً جوهرياً خلال العام، حيث انتقل المركز من الرصد العام إلى التركيز المتخصص على أنماط الانتهاكات، بهدف تقديم أدلة قانونية متماسكة تثبت أركان جريمة الإبادة الجماعية أمام المحافل الدولية، ليكون المركز بذلك أول المنتصرين للضحايا وحارساً للرواية الموضوعية ومنظاراً حقوقياً يكشف زيف محاولات طمس الحقيقة.

وبالتوازي مع جهود التوثيق الميداني، استمر المركز في تطوير عمله القانوني عبر بناء ملفات جنائية محكمة لجرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني. وقد شهد هذا المسار تحولاً استراتيجياً خلال العام بالتركيز على صياغة ملفات متكاملة تُثبت أركان جريمة الإبادة الجماعية التي يقترفها الاحتلال في قطاع غزة. ونجح الطاقم القانوني في إعداد مئات الملفات النوعية المخصصة للترافع والاشتباك القانوني مع الآليات القانونية الدولية، وفي مقدمتها محكمة العدل الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية، ولجان التحقيق الأممية المستقلة. واستجابةً لتصاعد ظاهرة الإخفاء القسري، استحدث المركز منصة إلكترونية متخصصة للإبلاغ عن حالات التعذيب والمفقودين والمختفين قسراً؛ لتشكل قاعدة بيانات حيوية تتيح تتبع أماكن احتجازهم ومتابعة زيارتهم داخل مراكز الاعتقال التابعة لجيش الاحتلال ومصلحة السجون، مما يضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته القانونية والأخلاقية تجاه هذه الجرائم المستمرة. بالتوازي مع إصدار تقارير نوعية (أبرزها تقرير «التعذيب والإبادة») التي تضمنت شهادات حية لمعتقلين مفرج عنهم. كما فعّل المركز مسارات الملاحقة القانونية عبر مراسلة سلطات الاحتلال للكشف عن أماكن الاحتجاز السرية، وتدويل القضية من خلال مذكرات إحاطة للأمم المتحدة والمشاركة في منصات دولية رفيعة المستوى كمؤتمر «محكمة غزة» و«المحكمة الشعبية» لفضح هذه السياسة باعتبارها أداة ممنهجة ضمن جريمة الإبادة الجماعية.

وعلى صعيد المناصرة الدولية، كثف المركز نشاطاته الحقوقية في ظل استمرار حرب الإبادة، موظفاً كافة البيانات والشهادات الميدانية التي جمعتها طواقمه لتحويلها إلى أدوات ضغط فعالة لآليات الانتصاف الدولية. وقد قاد طاقم المركز جولات دولية مكثفة، عقد خلالها عشرات الاجتماعات مع مسؤولين وصناع قرار وأطراف

فاعلة في المجتمع الدولي، بهدف حشد موقف دولي ضاغط لوقف العدوان الفوري والحث على تفعيل آليات المساءلة لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين. كما أطلق المركز بعثات مناصرة في محافل دولية لدحض الرواية الإسرائيلية المضللة وتقديم رواية موضوعية مدعمة بالتحقيقات الميدانية والتوثيق القانوني، مما ساهم في وضع الحقائق المريرة لحرب الإبادة أمام ضمير العالم، والإصرار على أن المساءلة القانونية هي السبيل الوحيد لكسر حصانة الاحتلال وحلقة الإفلات من العقاب.

أيضا واصل المركز توثيق الانتهاكات الجسيمة بحق النساء والفتيات وربطها بالمعايير الدولية، ما عزّز مكانته كمصدر موثوق لدعم حملات العدالة والحماية والمساءلة. كما عزّز حضوره الدولي عبر المشاركة في فعاليات وجلسات في جنيف وإيطاليا وهولندا، عُرض خلالها الواقع الإنساني والقانوني للنساء في النزوح والحرب، حيث أسهمت هذه الأنشطة في توسيع شبكة التعاون الدولي ونقل صوت النساء الفلسطينيات إلى المنصات الأممية، مؤكدة الحاجة الملحة لتحرك دولي عاجل لوقف الانتهاكات وحماية حقوقهن.

وشهد العام تحولاً هاماً في مسار العدالة الدولية؛ حيث انتقلت محكمة العدل الدولية من فرض التدابير الاحترازية إلى الفحص الجوهري لنيّة «الإبادة الجماعية» مع إلزام الاحتلال بفتح المعابر لمواجهة المجاعة المحققة، بالتوازي مع صدور مذكرات اعتقال حاسمة من المحكمة الجنائية الدولية بحق قادة الاحتلال بتهم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وقد مثّل هذا الحراك القانوني الميدان الأساسي لعمل المركز، الذي سخر كافة طاقاته القانونية لرفد هذه المحاكم بملفات جنائية محكمة وأدلة نوعية تثبت أركان الإبادة، محولاً من خبرة ومعلومات إلى سلاح قانوني في مواجهة سياسات الإفلات من العقاب.

وبالتوازي مع العمل القانوني والمناصرة الدوليين، أولى المركز أهمية قصوى للفئات الأكثر هشاشة، وعمل على دعم النازحين والنساء اللواتي يواجهن انتهاكات مركبة، من خلال التواجد المنتظم لمحاميه في مراكز الإيواء في مختلف محافظات القطاع، وتقديم استشارات قانونية فردية وجماعية عبر جلسات توعية وخطوط مجانية، شملت قضايا العنف الأسري، فقدان الوثائق، القضايا السكنية، والمرافعة الاجرائية. حيث دمرت مباني المحاكم الشرعية بشكل كلي وجزئي وفقدت أغلب أرشيفها التوثيقي واقتصر عملها على المعاملات المستعجلة والضرورية. وبالتوازي كما عزّز المركز اليات التنسيق والتشبيك مع القضاة والمحامين والمؤسسات النسوية لضمان وصول النساء للعدالة. كما عمل المركز على مراجعة مشروع قانون الأحوال الشخصية من منظور النوع الاجتماعي وكيفية تطويعه لخدمة النساء في حالات الطوارئ.

لعب المركز دوراً محورياً في حماية حقوق الأطفال، موثقًا الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة بحقهم، ولا سيما حالات المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، والتواصل مع الجهات والمنظمات الدولية لتمكين لمّ شملهم. وأسهم في إصدار حجج الوصاية والولاية، وشهادات الميلاد وبطاقات الهوية، وحجج عدم ممانعة للسفر، مع تنفيذ تحويلات منهجية لجهات الحماية والدعم النفسي والصحي وبرامج المساعدات النقدية. إضافة إلى عقد ورشات توعوية حول أهمية الوثائق الرسمية لضمان وصول الأطفال إلى الخدمات الأساسية بالإضافة لإصدار مواد ارشادية مطبوعة ومصورة حول كيفية اصدار الوثائق الرسمية.

وعلى صعيد العمل المجتمعي، نجح المركز في تعميق علاقاته المحلية عبر مجموعات الحماية في مراكز النزوح، مما أتاح لمحاميه الوصول للقضايا النوعية وبناء قاعدة بيانات غير مسبوقة حول الأولويات الإنسانية من منظور حقوقي. وفي ذات السياق، حافظ المركز على صوت الأطفال عبر "مجلس أطفال فلسطين".

مؤسساتياً، كرس المركز نهج العمل الموحد مع المنظمات الحقوقية والقطاعات الأممية لتوحيد المواقف الدولية ضد جرائم الاحتلال. وفي اختبار حقيقي للاستدامة، تمكن المركز من تجاوز الفجوات التمويلية الناجمة عن انسحاب بعض الشركاء بفعل الضغوطات، وذلك من خلال استراتيجية ذكية لاستقطاب شركاء جدد واستعادة تحالفات سابقة. إن هذا التنوع في مصادر التمويل لم يعزز قدرة المركز على الاستجابة الطارئة فحسب، بل عكس ثقةً دولية ومحلية راسخة بفعالية نهجه ومصداقية دوره، وهو ما منح المركز القدرة على مواصلة تدخلاته الميدانية حتى في أكثر اللحظات حرجاً.

وفي سياقٍ موازٍ، صعّدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي من ملاحقتها الممنهجة للمدافعين عن حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، لا سيما الحقوقية منها، عبر حملات تحريضية واسعة قادتها ‹وزارة الشؤون الاستراتيجية› الإسرائيلية. وقد سخرت دولة الاحتلال في هذا الإطار أذرعاً دعائية تعمل تحت غطاء مدني، وفي مقدمتها منظمة (NGO Monitor) ، التي تخصصت في نشر الأكاذيب وتشويه الحقائق ضد المؤسسات الوطنية والدولية التي تجرأت على كشف جرائم الاحتلال. إن هذه الحملات المسعورة، التي هدفت إلى ضرب مصداقية العمل الحقوقي وتجفيف منابع دعمه، كانت هي الممهد الأساسي لفرض العقوبات الأميركية على المركز وشركائه، مما يثبت أن تلك العقوبات الجائرة لم تكن إجراءً معزولاً، بل ثمرة لسياسة إسرائيلية ممنهجة تهدف إلى إخراس صوت الحقيقة وتغييب الشهود على جريمة الإبادة.

وبناءً على ما تقدم، يستعرض هذا التقرير السنوي حصاد نشاطات المركز وتدخلاته خلال عام 2025، مبيناً مدى اتساقها مع الأهداف الاستراتيجية والمؤشرات المعتمدة في خطته الخمسية رغم واقع الإبادة الجماعية. ولا يكتفي التقرير برصد الأرقام والفعاليات، بل يسلط الضوء على النتائج وقصص نجاحٍ ملموسة حققها طاقم المركز من قلب المعاناة، لا سيما في مجال تقديم العون القانوني للضحايا والنازحين. إن المركز، إذ يقدم هذا التقرير، فإنه يرسخ استراتيجيته التي اعتمدها منذ تأسيسه عام 1995، والمتمثلة في تعزيز قيم الشفافية والمحاسبة المؤسسية كجزء لا يتجزأ من هويته كمؤسسة وطنية ودولية تلتزم بأعلى معايير المهنية الحقوقية.

الأولوية الاستراتيجية 1

العمل من أجل مساءلة مرتكبي أخطر انتهاكات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان ضد الفلسطينيين

الهدف 1.1

بحلول العام 2025، عمل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان مع الهيئات والآليات الدولية لدعم التحقيقات ضد مرتكبي الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، وقد سعى لمحاسبة الجناة من خلال سبل الإنصاف القانونية الدولية.

النتيجة 1.1.1

التحقيقات الدولية ضد مرتكبي انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان في المحكمة الجنائية الدولية وتحت مبدأ الولاية القضائية، مدعومة من قبل المركز.

وظّف المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أدوات القانون الدولي والمناصرة القانونية لدعم التحقيقات الجارية أمام المحكمة الجنائية الدولية بشأن الحالة في فلسطين، وعزّز انخراطه المؤسسي مع المحكمة بالتعاون مع شركائه الدوليين. كما فعّل المركز مبدأ الولاية القضائية العالمية من خلال تقديم شكاوى قانونية ومتابعة قضايا جنائية في عدد من الدول الأوروبية، استهدفت قادة سياسيين وعسكريين في دولة الاحتلال الإسرائيلي يُشتبه بتورطهم في ارتكاب جرائم دولية.

بالتوازي، واصل المركز العمل مع محكمة العدل الدولية في إطار القضية التي رفعتها دولة جنوب أفريقيا لوقف جريمة الإبادة الجماعية المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. وأسهمت هذه الجهود، بالشراكة مع منظمات وطنية ودولية، في تحقيق اختراقات نوعية وغير مسبوقة في مسارات المساءلة الدولية، وفي نقل الجرائم المرتكبة من حيز التوثيق الحقوقي إلى حيز المتابعة القضائية الفعلية.

وقد تفاعلت جهات التحقيق الدولية مع المواد التي قدمها المركز من خلال طلب معلومات وشهادات إضافية، وعقد جلسات إحاطة تقنية، واستخدام التوثيق المقدم في تحليلات وتقييمات قانونية أولية، بما يعكس اعتمادًا فعليًا على دور المركز كشريك موثوق في دعم مسارات التحقيق والمساءلة.

المؤشرات

» بتاريخ 25 ديسمبر ثبتت المحكمة الجنائية الدولية مذكرة الاعتقال التي أصدرتها العام الماضي بحق رئيس

الوزراء الإسرائيلي ووزير دفاعه يوآف جالانت.

- مواصلة المحكمة الجنائية الدولية ومكتب المدعي العام للمحكمة التحقيق في فلسطين، رغم العقوبات الأمريكية التي طالت القضاة وطاقم المحكمة.

- أصدرت محكمة العدل الدولية في أكتوبر رأيا استشاريا يلزم إسرائيل بصفتها القوة القائمة بالاحتلال، ملزمة بعدم عرقلة عمليات الإغاثة الإنسانية التي تقوم بها الأمم المتحدة ووكالاتها (بما في ذلك الأونروا) في الأرض الفلسطينية المحتلة، وضمان تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان.

- اعترف حكم أصدرته محكمة الاستئناف في لاهاي في نوفمبر 2025 بوجود خطر جدي من قيام إسرائيل بارتكاب إبادة جماعية في غزة وانتهاك القانون الإنساني الدولي. ورغم أن المحكمة لم تستجب لطلب التحالف بإلغاء ترخيص تصدير الأسلحة، إلا أنها أكدت أن الحكومة لا يمكنها انتظار محكمة العدل الدولية لإصدار حكم نهائي في هذا الشأن قبل اتخاذ إجراءات وقائية، مما يشكل سابقة مهمة بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية.

المخرج 1.1.1.1

تم تسليم المذكرات القانونية ورفع قضايا أمام المحكمة الجنائية الدولية والولاية القضائية الدولية بناءً على الأدلة التي جمعها طاقم المركز.

في ظل استمرار العدوان العسكري وجريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة، سخّر المركز كامل طاقاته لرصد وتوثيق الجرائم المرتكبة، وبناء ملفات قانونية متكاملة للضحايا المدنيين وممتلكاتهم، بالتعاون مع مؤسسات دولية متخصصة. وقامت الوحدة القانونية في المركز بإعداد شكاوى قانونية نوعية استندت إلى شهادات موثقة وأدلة مادية وتحليل قانوني معمّق.

المحامي محمد عطالله خلال لقاء بأهالي الضحايا الذين سقطوا نتيجة استهداف قوات الاحتلال الاسرائيلي لمجمع ناصر الطبي في خانيونس، 2025/08/25.

المحامي إبراهيم الصوراني أثناء توثيق ملفات الضحايا من عائلة الاسطل الذين تم اجلاؤهم من قطاع غزة لخطورة حالاتهم الصحية، مدينة قونيا التركية، 2025/07/07.

المؤشرات

- بلغ عدد الملفات التي تم بناؤها ومتابعتها قانونياً (139) ملفاً.

- قدم المركز ومؤسسة هند رجب شكويين بتاريخ 31 أغسطس إلى المحكمة الجنائية الدولية: الأولى، بشأن مجزرة مستشفى ناصر لكشف سلسلة القيادة المسؤولة عن مقتل 22 مدنياً بتاريخ 25 أغسطس 2025؛ والثانية، تتعلق بقتل صحفيي قناة الجزيرة في مدينة غزة أثناء لجوئهم إلى خيمة في مستشفى الشفاء بمدينة غزة.

- في شهر يونيو، قدم المركز، بالتعاون مع الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان وشركاء آخرين، شكوى في فرنسا يطالبون فيها بفتح تحقيق ضد جنديين فرنسيين إسرائيليين، هما ساشا أ. وغابرييل ب. وقد تم تقديم الشكوى أمام وحدة جرائم الحرب في محكمة باريس.

- زود المركز آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة ولجنة التحقيق الدولية المستقلة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإسرائيل، بعدة مذكرات تتضمن أدلة على أعمال الإبادة الجماعية التي تمارسها إسرائيل في غزة، وربطها بالناجين الفلسطينيين، بما في ذلك الشهود والضحايا في غزة. وقد ساهمت هذه الجهود، من بين أمور أخرى، في الإجماع على أن تصرفات إسرائيل في غزة ترقى إلى مستوى الإبادة الجماعية، كما وجدت لجنة التحقيق الدولية مؤخرًا في تقريرها الصادر في سبتمبر 2025.

- قام المركز بالتعاون مع المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان (ECCHR) وشركاء آخرين، بتقديم شكوى جنائية في سبتمبر 2025 إلى مكتب المدعي العام الاتحادي الألماني. وتذكر الشكوى اسم عضو في قوات الاحتلال الإسرائيلية ينحدر من ميونيخ ويشتبه في تورطه في القتل المستهدف لمدنيين فلسطينيين عزل في غزة.

- قدم المركز وشركاؤه «مؤسسة هند رجب» (HRF)، ومنظمة «محامون كنديون من أجل حقوق الإنسان الدولية» (CLAIHR)، شكوى بتاريخ 3 ديسمبر إلى الشرطة الملكية الكندية (RCMP) وقسم جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في وزارة العدل، وذلك قبيل زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إيهود أولمرت ووزيرة الخارجية السابقة تسيبي ليفني إلى تورنتو. تتضمن الشكوى تفاصيل حول مشاركة أولمرت وليفني في جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية خلال حرب غزة (2008-2009).

النتيجة 2.1.1

تعزيز البيئة الدولية القانونية والسياسية الداعمة لمسارات التحقيق والمساءلة.

في ظل استمرار الجرائم الجسيمة المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني، أسهمت الجهود القانونية والتوثيقية

والمناصِرة التي يقودها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، بالتعاون مع شركائه الوطنيين والدوليين، في تعزيز بيئة دولية أكثر تقبّلًا وجاهزية لدعم مسارات التحقيق والمساءلة الدولية. وقد انعكس ذلك في اتساع دائرة الاعتراف القانوني والسياسي بخطورة الانتهاكات المرتكبة، وتزايد استعداد الدول والهيئات الدولية لاتخاذ مواقف وإجراءات تدعم سيادة القانون الدولي، وتحدّ من سياسات الإفلات من العقاب.

وساهمت هذه البيئة المتنامية في خلق إطار داعم لعمل الآليات القضائية الدولية، من خلال إضفاء شرعية قانونية وأخلاقية أوسع على مسارات التحقيق، وتعزيز الضغوط السياسية اللازمة لتمكينها من الاستمرار في أداء مهامها، بما في ذلك في ظل محاولات تقويضها أو عرقلتها. كما عزز ذلك من فرص مساءلة مرتكبي الجرائم الدولية، سواء عبر المحاكم الدولية أو من خلال الإجراءات الوطنية القائمة على مبدأ الولاية القضائية العالمية.

المؤشرات

- انضمام دولة بلجيكا رسميًا إلى دعوى الإبادة الجماعية التي رفعتها جنوب أفريقيا أمام محكمة العدل الدولية.
- إعلان الجمعية الدولية لعلماء الإبادة الجماعية (IAGS) أن ما يجري في غزة يستوفي المعايير القانونية لجريمة الإبادة الجماعية.
- إقرار البرلمان الإسباني حظر بيع الأسلحة لدولة الاحتلال وإلغاء عقود تسليح قائمة.
- قرار إسبانيا حظر دخول أشخاص متورطين في جرائم الإبادة وجرائم الحرب.
- إدراج القضايا التي طرحها المركز ضمن أجندات نقاش رسمية في لقاءات أو محافل دولية.
- طلبات متابعة أو معلومات إضافية من مسؤولين أو هيئات دولية بعد لقاءات المناصرة.
- استخ دام تقارير أو مواقف المركز كمرجع في مداخلات أو وثائق صادرة عن شركاء دوليين أو هيئات أممية.
- توجيه دعوات رسمية للمركز للمشاركة في جلسات، فعاليات، أو مشاورات لاحقة متعلقة بالمساءلة الدولية.

المخرج 2.1.1.1

تم إنتاج منتجات عالية الجودة من المعرفة في الوقت المناسب واستخدامها في المناصرة الدولية التي تبرز

انتهاكات الاحتلال.

كثف المركز مبادراته وأنشطته على المستوى الدولي لمواجهة منظومة الحصانة والإفلات من العقاب التي تتمتع بها دولة الاحتلال، خاصة في ظل استمرار جريمة الإبادة الجماعية. وفي هذا الإطار، نفذ المركز سلسلة من جولات المناصرة الدولية شملت عواصم صنع القرار والمحافل الحقوقية الكبرى، التقى خلالها بمسؤولين أمميين ودبلوماسيين وأقطاب العمل القانوني، لتقديم أدلة حية حول الفظائع المرتكبة والمطالبة بدعم إجراءات محكمتي العدل والجنايات الدوليتين. وقد ترافقت هذه الجولات مع إصدار المركز لتقارير قانونية وتوثيقية دورية وشاملة حول أركان جريمة الإبادة، والتي أصبحت مرجعاً أساسياً اعتمدت عليه آليات الأمم المتحدة ولجان التحقيق الدولية والمقررون الخاصون في توصيفهم لجرائم الاحتلال، مما ساهم في تعزيز الرواية الحقوقية الفلسطينية وضمان استمرار الضغط الدولي لفرض المساءلة ومنع تكرار هذه الجرائم.

تركزت هذه اللقاءات على ثلاث قضايا أساسية، وهي: توصيف الإبادة الجماعية؛ وقف تصدير السلاح للاحتلال؛ ومواجهة العقوبات الدولية المفروضة على المؤسسات الحقوقية الفلسطينية.

المؤشرات

- تنفيذ (12) جولة مناصرة دولية شملت (15) محطة في عواصم أوروبية.
- عقد وتنفيذ (45) لقاءً واجتماعًا ثنائيًا ومتعدد الأطراف مع مسؤولين رسميين وأمميين وقانونيين رفيعي المستوى.

راجي الصوراني، مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، خلال مشاركته في فعالية جانبية بعنوان "التدابير العملية لحماية المحكمة الجنائية الدولية"، وذلك على هامش الدورة الرابعة والعشرين لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، 2025/12/02.

حمدي شقورة، نائب المدير لشؤون البرامج، في ندوة مشتركة للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومركز الميزان لحقوق الإنسان والاورومتوسطية للحقوق، جنيف، 2025/07/03.

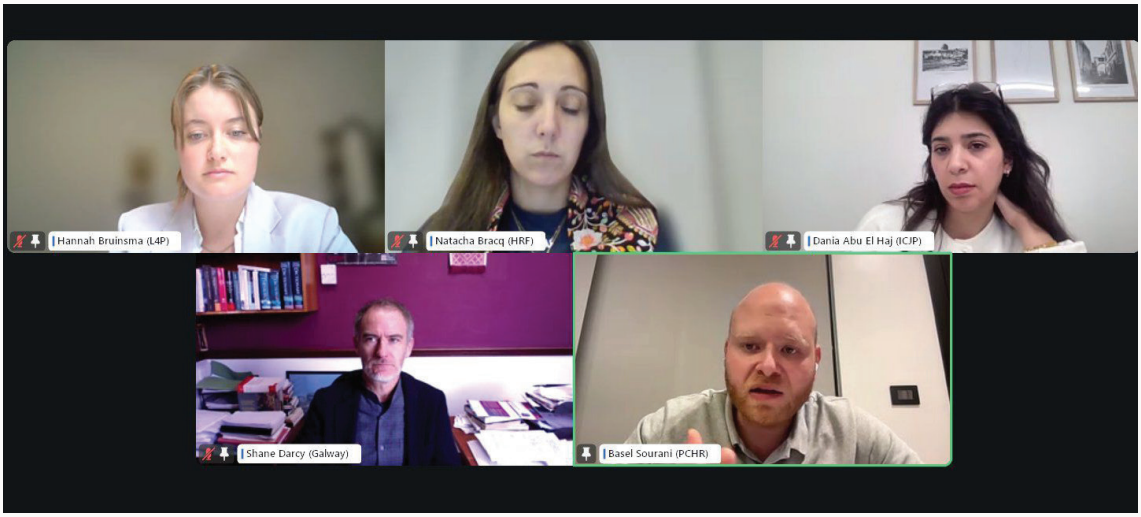

ندوة إلكترونية نظّمتها مؤسسة "القانون من أجل فلسطين" بعنوان "التقاضي الاستراتيجي والمساءلة عن الجرائم المرتكبة في فلسطين"، بمشاركة خبراء وممثلين عن منظمات حقوقية مختلفة، من بينها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومؤسسة هند رجب، حيث ناقش المشاركون سبل تحقيق العدالة ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة بحق المدنيين الفلسطينيين، في ظل إستمرار سياسة الإفلات من العقاب، 2025/09/11.

» المشاركة في (14) مؤتمرًا وفعالية خطابية كجزء من جهود المناصرة الدولية.

» تنفيذ مشاركة فاعلة في (38) محفلًا دوليًا وقضائيًا، بما في ذلك اجتماعات مع فرق الادعاء في المحكمة الجنائية الدولية.

راجي الصوراني، مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، خلال استقباله من قبل لجنة حقوق الإنسان في برلمان إقليم الباسك، حيث قدّم عرضًا حول جرائم الإبادة المرتكبة بحق الفلسطينيين في قطاع غزة، 2025/10/08.

راجي الصوراني، مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، أثناء مشاركته في فعالية ACT X Palestine، وهي حملة تعبئة عالمية مقرّها برشلونة، تجمع بين منظمات فلسطينية وأوروبية ومنظمات حقوقية، بهدف مناهضة الحرب في غزة، ومناهضة نظام الفصل العنصري، والمطالبة بفرض حظر على توريد الأسلحة إلى إسرائيل، 2025/11/14.

» تقديم (34) مداخلة ومشاركة أكاديمية وحقوقية في جامعات ومحافل دولية ضمن أنشطة المناصرة.

راجي الصوراني، مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وشعوان جبارين، مدير مؤسسة الحق، في لقاء مع تلفزيون فرنسا 24، خلال مهمة مناصرة في فرنسا، 2025/03/20.

باسل الصوراني، مسؤول المناصرة الدولية، خلال لقاء مع قناة الجزيرة لتسليط الضوء على العقوبات الأمريكية المجحفة ضد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان و مؤسسات حقوقية اخرى، 2025/09/05.

- تنفيذ أنشطة تواصل إعلامي دولية وعربية شملت مقابلات تلفزيونية وإذاعية وصحفية وبودكاست.
- إصدار (4) منتجات معرفية وتقارير قانونية وتوثيقية داعمة لجهود المناصرة.

حمدي شقورة، نائب المدير لشؤون البرامج، يلقي كلمة في مدريد، في مراسم استلام جائزة الجمعية الإسبانية لحقوق الإنسان التي منحت لكل من المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مركز الميزان لحقوق الإنسان، ومؤسسة الحق، 2025/12/9.

- الحصول على اعتراف دولي بجهود المركز من خلال نيل جائزة الجمعية الإسبانية لحقوق الإنسان (APDHE).
- إصدار تقرير حول التعذيب والإبادة الجماعية في قطاع غزة بتاريخ 21 مايو.
- إصدار التقرير السنوي "حرب الإبادة مستمرة" بتاريخ 21 يوليو 2025.
- إصدار تقرير "أصوات من الإبادة الجماعية" بتاريخ 28 أغسطس 2025.

» إصدار تقرير "استهداف الصحفيين/الصحفيات والمؤسسات الصحفية في قطاع غزة خلال حرب الإبادة" بتاريخ 16 أكتوبر.

الباحث الميداني عماد أبو هواش خلال توثيق اعتداءات المستوطنين على المواطنين ورعاة الاغنام شرق مدينة يطا، جنوب الخليل، 2025/08/20.

الباحثة الميدانية هنادي البرغوثي توثق تهجير سكان تجمع بدوي في رام الله قسرا نتيجة اعتداءات المستوطنين، 2025/05/31.

الباحثان الميدانيان وليد زقوت ومحمد غنام يوثقان جريمة استهداف الاحتلال خيام الصحفيين على بوابة مجمع ناصر الطبي في خان يونس، 2025/08/25.

الباحثة الميدانية صابرين الطرطور توثق حالة الطفلة سارة البرش التي بترت يداها جراء قصف قوات الاحتلال منزل عائلتها في مدينة غزة، 2024/10/23.

- تنفيذ (7109) نشاطًا لجمع معلومات حول الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق المدنية والسياسية، ورصد (4792) انتهاكًا.
- تنفيذ (173) نشاطًا لجمع معلومات حول الانتهاكات الفلسطينية للحقوق المدنية والسياسية، ورصد (133) انتهاكًا.
- إعداد (20) تقريرًا شهريًا لتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة.
- إصدار (115) بيانًا صحفيًا حول الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق المدنية والسياسية.
- نشر (46) شهادة لضحايا حول جرائم قوات الاحتلال.
- تعبئة (1456) استمارة لأطفال تعرضوا لانتهاكات.
- اصدار (3) تقارير ميدانية (تصاعد عدوان الاحتلال على الضفة الغربية، نكبة رفح المتجددة: مدينة بلا حياة ورفح تحت سطوة النار والحصار)

المخرج 3.1.1.1

تحسين التنسيق والتواصل مع الشركاء والجهات الفاعلة بشأن الأعمال القانونية والمناصرة

عزز المركز التنسيق والتواصل مع الشركاء بشأن الأعمال القانونية والمناصرة على المستوى الدولي، وخاصة في ضوء استمرار حرب الإبادة الجماعية التي تشنها قوات الاحتلال على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر. وعقد

المركز اجتماعات ولقاءات مع الشركاء الدوليين بشأن الأعمال القانونية والمناصرة الدولية في عدد من الدول الأوروبية. وقد قام مدير المركز ووحدة المناصرة الدولية في المركز بجولات دولية لحشد الجهود من أجل وقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين وتقديمهم للمحاكمة وضمان عدم افلاتهم من العقاب.

المؤشرات

- مشاركة طاقم المركز في سلسلة من اللقاءات التنسيقية على المستوى القضائي ومع المحاكم الدولية.
- عقد اجتماع تنسيقي مع الفريق القانوني الرسمي لدولة جنوب أفريقيا بشأن القضية المرفوعة أمام محكمة العدل الدولية (مارس 2025).
- المشاركة في اجتماع المائدة المستديرة المشترك بين المحكمة الجنائية الدولية والمنظمات غير الحكومية (يونيو 2025).

راجي الصوراني، مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، خلال إلقائه كلمة نيابةً عن المؤسسات الحقوقية الفلسطينية في الدورة الرابعة والعشرين لجمعية الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية، 2025/12/02.

- المشاركة في اجتماعات جمعية الدول الأطراف المتعاقدة على ميثاق روما في لاهاي (ديسمبر 2025).
- مشاركة المركز في الدورات 58، 59، و60 لمجلس حقوق الإنسان، وتقديم بيانين شفهيين حول جرائم الاحتلال، والاستيطان، والإبادة الجماعية.
- المساهمة في تنظيم ثلاث فعاليات جانبية رئيسية ضمن أعمال مجلس حقوق الإنسان، وهي:
- استهداف المعرفة (مارس 2025).
- الإبادة الجماعية الإسرائيلية في غزة (يوليو 2025).
- الأثر الجندري للمجاعة (سبتمبر 2025).
- عقد سلسلة اجتماعات تنسيقية مع شركاء ومنظمات حقوقية دولية تعمل على الملف الفلسطيني (يونيو 2025).
- إجراء عشرات اللقاءات التنسيقية مع منظمات حقوقية شريكة، بما في ذلك مؤسسات فلسطينية (الحق، الميزان) لمواجهة العقوبات الأمريكية المفروضة، وشبكات دولية مثل الشبكة الأور ومتوسطية لحقوق الإنسان والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان.
- المشاركة في مؤتمرات وندوات دولية في بروكسل، مدريد، وإسطنبول كجزء من جهود التنسيق والمناصرة المشتركة.
- تنظيم والمشاركة في ندوة ضمن مهرجان السينما المتوسطي في بروكسل، تضمنت تقديم ورقة عمل حول الإبادة الجماعية عقب عرض فيلم وثائقي عن غزة (نوفمبر 2025).
- المشاركة في ندوة داخل البرلمان الأوروبي في برشلونة برعاية أعضاء في البرلمان حول التواطؤ الأوروبي مع الاحتلال (ديسمبر 2025).

الأولوية الاستراتيجية 2

تعزيز سيادة القانون وزيادة فرص الوصول إلى العدالة للفلسطينيين وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك ضحايا الجرائم القائمة على أساس النوع الاجتماعي.

الهدف 1.2

بحلول عام 2025 سهّل المركز وصول ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطينيين إلى العدالة، من خلال النظم القضائية الفلسطينية، بما في ذلك للنساء من ضحايا الجرائم القائمة على أساس النوع الاجتماعي.

النتيجة 1.1.2

وصول ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان لآليات الانتصاف القانونية

في ظل الحرب المستمرة وجريمة الإبادة الجماعية التي تشهدها الأراضي الفلسطينية، وما ترتب عليها من تعطّل واسع في عمل المحاكم والجهات القضائية والتنفيذية في قطاع غزة، ركّز المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على تيسير وصول ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان إلى آليات الانتصاف القانونية المتاحة، من خلال مسارات بديلة ومرنة تضمن الحد الأدنى من الحماية القانونية وعدم ضياع الحقوق.

وفي هذا الإطار، اضطلع المركز بدور محوري في تقديم الدعم القانوني للنساء، لا سيما النازحات وضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، عبر اصدار الحجج وتقديم الاستشارات القانونية المباشرة وغير المباشرة، والمتابعة الفردية، وتوفير قنوات آمنة للتواصل، بما مكّن النساء من فهم حقوقهن القانونية واتخاذ قرارات مستنيرة في ظل واقع إنساني بالغ القسوة وانهيار منظومات العدالة التقليدية.

وبالتوازي، واصل المركز عمله القانوني والحقوقي المتعلق بمتابعة أوضاع المعتقلين والمعتقلات الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، من خلال التواصل المباشر مع الجهات الإسرائيلية المختصة، وتقديم البلاغات الرسمية لتتبع أماكن الاحتجاز، وتسهيل زيارات المحامين، ورصد أوضاع الاعتقال وسلامة المحتجزين، بما في ذلك حالات الاختفاء القسري والتعذيب. وقد شكّل هذا المسار أحد أدوات الانتصاف المتاحة في ظل غياب إمكانية اللجوء الفوري للقضاء، وأسهم في تمكين المعتقلين وذويهم من ممارسة حقوقهم الأساسية، والحفاظ على استمرارية الحماية القانونية رغم القيود القهرية التي فرضتها الحرب والإبادة الجماعية.

المخرج 1.1.1.2

تعزيز الوصول إلى آليات الحماية القانونية للمعتقلين والمختفين قسرًا في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

اضطلع المركز بدور أساسي في متابعة أوضاع المعتقلين والمعتقلات الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، في ظل القيود المفروضة على التواصل، وغياب الضمانات القانونية، وتعذر اللجوء إلى القضاء. وعمل المركز على تيسير الوصول إلى آليات الحماية المتاحة من خلال التواصل القانوني المباشر مع الجهات الإسرائيلية المختصة، وتقديم البلاغات الرسمية لتتبع أماكن الاحتجاز، وتسهيل زيارات المحامين، ورصد أوضاع الاعتقال وسلامة المحتجزين، بما في ذلك حالات الاختفاء القسري والتعذيب وسوء المعاملة.

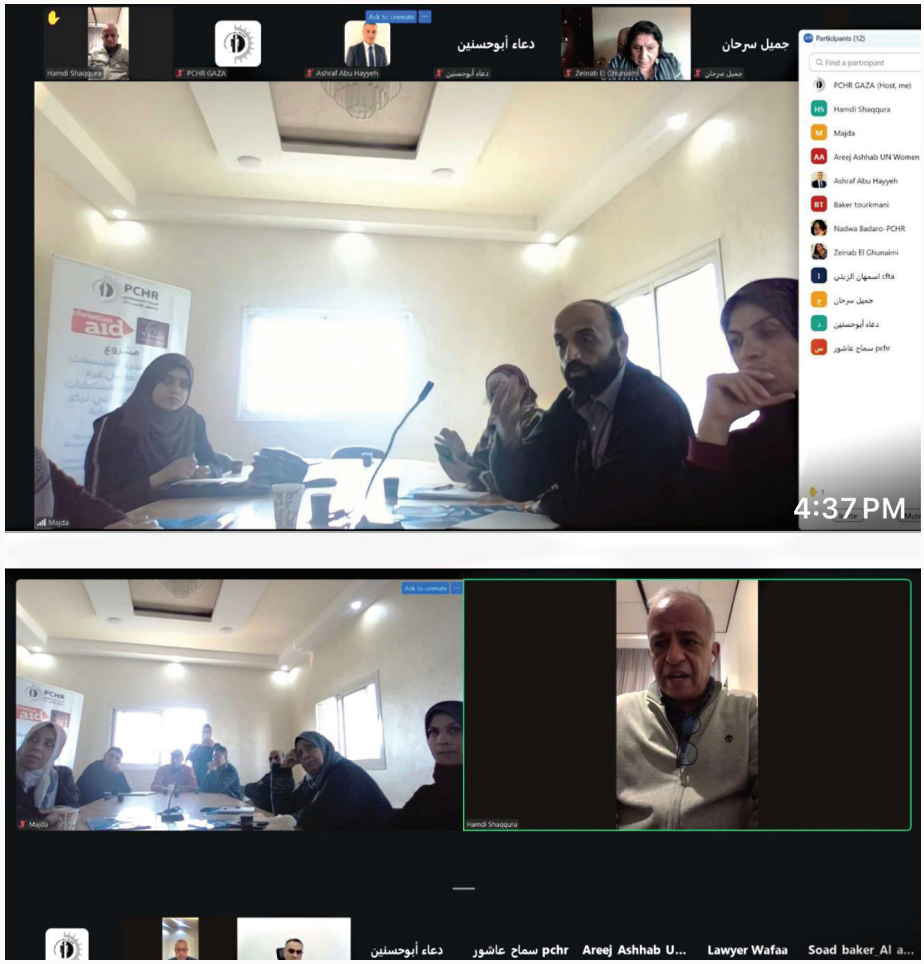

خلال لقاء حواري حول "الاعتداءات الجنسية على الأسرى والأسيرات في السجون الاسرائيلية"، عُقد وجاهيًا وعبر تطبيق زوم، 2025/12/06.

المحامية أحلام الأقرع أثناء أخذ إفادة الطفل كرم حسين، بعد الإفراج عنه من سجون الاحتلال الإسرائيلي، 2025/07/28.

المؤشرات

- توثيق (93) ملفاً لمواطنين اعتقلوا في سجون الاحتلال، بينهم معتقلون من ذوي الاحتياجات الخاصة (مرضى نفسيين) تعرضوا للتعذيب النفسي والجسدي أثناء الاعتقال.
- إرسال (831) بلاغ عن معتقلين من خلال المحامي المنتدب بالداخل لكل من مصلحة السجون الإسرائيلية ومكتب قائد الجيش، وغيرها من الأماكن من اجل معرفة مصير المعتقلين ومكان احتجاز والعمل على زيارتهم والاطمئنان على وضعهم الصحي والقانوني.
- تحديد أماكن اعتقال (498) معتقلاً.
- بلغ عدد المعتقلين الذين تمت زيارتهم من قبل محامي المركز المنتدب (102) معتقلاً.

المخرج 2.1.1.2

تمكين النساء لما في ذلك النازحات من الوصول الى الحماية والاستشارات القانونية

في ظل الانهيار شبه الكامل لعمل المحاكم والجهات القضائية في قطاع غزة نتيجة الحرب والإبادة الجماعية، ركّز المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على توفير بدائل عملية تمكّن النساء من الوصول إلى الحماية القانونية. وشمل ذلك تقديم الاستشارات القانونية الفردية، والمتابعة المباشرة للحالات، وتوفير قنوات آمنة للتواصل من خلال التواجد الميداني في مراكز الإيواء والخط المجاني، بما يضمن الحفاظ على الخصوصية وسلامة النساء، ويمكّنهن من فهم حقوقهن القانونية والتعامل مع أوضاعهن الأسرية والقانونية الطارئة.

المؤشرات

- تقديم 3314 استشارة قانونية.
- بلغ عدد المستفيدين الإجمالي 2916 بينهم 2819 امرأة و97 رجل.
- تلقّى الخط المجاني أكثر من 500 **اتصال مباشر** من النساء خلال الفترة الممتدة من فبراير إلى ديسمبر 2025.

المخرج 3.1.1.2

تعزيز الإحالة الآمنة والمنهجية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان إلى مزودي الخدمات المتخصصة.

عمل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على تفعيل آليات إحالة آمنة ومنهجية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما النساء وضحايا الاعتقال والعنف القائم على النوع الاجتماعي، إلى مزودي الخدمات المتخصصة. وشملت هذه الإحالات خدمات الدعم النفسي والاجتماعي، والرعاية الصحية، والدعم الإغاثي، وخدمات الحماية، وذلك بالتنسيق مع الشركاء المحليين والدوليين، وبما يراعي مبادئ السرية، وعدم الإضرار، والموافقة المستنيرة. وأسهم هذا النهج في ضمان استجابة متعددة القطاعات لاحتياجات الضحايا، وتعزيز قدرتهم على الصمود، وحماية حقوقهم الأساسية.

المؤشرات

- إحالة (340) امرأة للحصول على خدمات قانونية، صحية، وإغاثية متخصصة.
- استفادة (202) امرأة من خدمات الدعم النفسي والاجتماعي، من بينهن (11) معتقلة سابقة.
- استفادة (46) رجلًا، من بينهم (36) معتقلًا سابقًا، من خدمات الدعم النفسي والاجتماعي.

- استفادة (42) طفلًا وطفلة، من بينهم (3) أطفال معتقلون سابقًا، من خدمات الدعم النفسي والاجتماعي.
- تفعيل الإحالة والتنسيق مع مزودي خدمات الحماية والصحة النفسية.
- المشاركة المنتظمة في اجتماعات مجموعة مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV Sub-Cluster) لدعم آليات الإحالة والتنسيق.

مشاركون من المحاكم الشرعية ومنظمات مجتمع مدني خلال ورشة عمل حول التحديات التي تواجه عمل المحاكم الشرعية وآليات التدخل لتعزيز وصول النساء إلى العدالة في ظل الحرب، 2025/02/18.

ماجدة شحادة، القائمة بأعمال مديرة وحدة المرأة خلال تدريب بعنوان "آليات التدخل القانوني مع الناجيات من العنف المبني على النوع الاجتماعي"، 2026/01/01.

المخرج 4.1.1.2

تنفيذ مبادرات حماية مجتمعية قائمة على الحقوق في مراكز الإيواء.

في ظل النزوح الجماعي وانهيار منظومات الحماية الرسمية، نفّذ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان مبادرات حماية مجتمعية في مراكز الإيواء، استندت إلى النهج القائم على المجتمع والحقوق، وهدفت إلى تمكين النازحين من تحديد أولوياتهم، والمشاركة في تصميم وتنفيذ تدخلات تعزز الكرامة الإنسانية، والحماية، والحد من المخاطر اليومية، ولا سيما تلك المرتبطة بالنوع الاجتماعي، والصحة، والمأوى، والمياه والصرف الصحي، وسبل العيش.

وقد نُفذت هذه المبادرات بالشراكة مع مجموعات الحماية المجتمعية، وبالتنسيق مع أصحاب الواجب والجهات ذات الصلة، مع مراعاة مبادئ المشاركة، وعدم الإضرار، والمساءلة المجتمعية.

المؤشرات

- تنفيذ (12) مبادرة حماية مجتمعية قائمة على الحقوق في مراكز الإيواء في أنحاء قطاع غزة. شملت المبادرات مجالات: المأوى، الحق في الصحة، المياه والصرف الصحي، الحق في الغذاء، وسبل العيش الكريم.
- تدريب (7) مجموعات حماية مجتمعية في شمال وجنوب قطاع غزة، بمشاركة (45) شخصًا من النازحين، ذكورًا وإناثًا.

الهدف 2.2

بحلول العام 2025، النظام القضائي الفلسطيني أكثر استجابة للحالات المتعلقة بحقوق الإنسان، بما فيها الجرائم القائمة على النوع الاجتماعي.

النتيجة 1.2.2

تحسّن استجابة النظام القضائي لقضايا حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة

في ظل الانهيار الواسع الذي طال مؤسسات الحكم والنظام القضائي الفلسطيني نتيجة الحرب والإبادة الجماعية، عمل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على دعم استجابة مرنة منظومة العدالة، تضمن استمرارية الحد الأدنى من الحماية القانونية، خاصة للنساء وضحايا العنف القائمة على النوع الاجتماعي. وتركزت جهود المركز على تفعيل ما تبقّى من أطر قضائية عاملة، وتطوير بدائل إجرائية مؤقتة، وتعزيز التنسيق مع الجهات الشرعية والرسمية العاملة بشكل جزئي، بما يمنع ضياع الحقوق.

المخرج 1.1.2.2

تقديم تمثيل قانوني بديل ومرن للنساء أمام المحاكم الشرعية، واستحداث إجراءات تحمي الحقوق في سياق الطوارئ.

اضطلع المركز بدور ريادي في ضمان استمرارية الوصول إلى العدالة للنساء في ظل تعطل المحاكم الشرعية، من خلال التمثيل القانوني أمام المحاكم الشرعية، ومتابعة القضايا الطارئة، واستحداث بدائل إجرائية سريعة، مثل "مشروحات الهجر والتعليق"، لحماية النساء المنفصلات والمهجورات من التعقيدات الإجرائية الطويلة. كما عمل المركز على حماية الحقوق الثبوتية للنساء، لا سيما الأرامل والفاقدات والناجيات، عبر استصدار الحجج الشرعية والأوراق الثبوتية بالتنسيق مع ديوان القضاء الشرعي والجهات الرسمية العاملة جزئيًا.

المؤشرات

- تنفيذ (4121) معاملة قانونية وأوراق ثبوتية خلال عام 2025.
- تنفيذ (3604) حجة شرعية، تشمل: الترمل، الحضانة، الميراث، الوصاية والولاية.
- استخراج (517) ورقة ثبوتية للنساء النازحات.
- إصدار (92) معاملة "هجر وتعليق" دون الحاجة للتقاضي.

المخرج 2.1.2.2

تم تدريب الشباب، بمن فيهم محامون، والأطفال المؤهلين، والعمل لمناصرة حقوق الإنسان، بما فيها الطفل والمرأة

عمل المركز على تدريب عدد من المحامين ضمن كادره لكيفية الحصول على إفادات من الضحايا بخصوص المعتقلات ومريضات السرطان المحرومات من العلاج، والمصابات جراء العدوان. كما جرى تدريب محاميات على كيفية استخراج الأوراق الثبوتية الخاصة بالأطفال والنساء من شهادات ميلاد والبطاقة الشخصية وشهادات الوفاة.

المؤشرات

- تنفيذ 3 برامج تدريبية لـ (10) محامين/محاميات على قضايا GBV، الحماية، وإدارة الحالات وجمع الافادات والتدخلات القانونية.
- مشاركة مجلس أطفال فلسطين – غزة في (3) لقاءات مع جهات أممية.

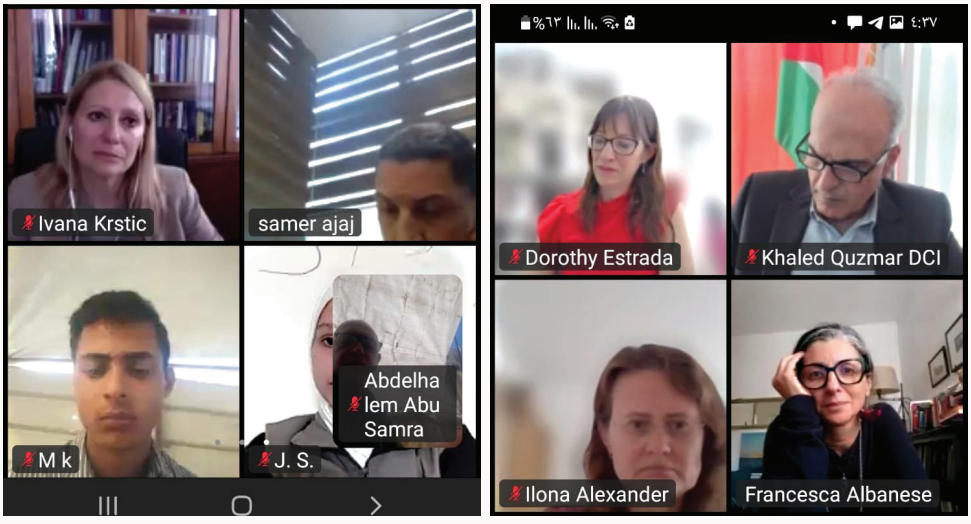

لقاء د. فرانشيسكا ألبانيزي، المقررة الخاصة للأرض الفلسطينية المحتلة في الأمم المتحدة، وأعضاء من مجموعة نساء لمناهضة العنف ضد المرأة والفتيات، مع مجلس أطفال فلسطين في قطاع غزة والضفة الغربية، نظمه كل من الحركة العالمية للدفاع عن الاطفال- فلسطين والمركز الفلسطيني لحقوق الانسان، 2025/05/07.

- تنفيذ (3) مؤتمرات صحفية ومبادرات إعلامية للمطالبة بالحقوق.
- تنفيذ مشاركتين دوليتين للأطفال عبر تقنية "زووم".

مؤتمر صحفي لمجلس أطفال فلسطين – قطاع غزة بمناسبة يوم الطفل العالمي، الذي يصادف اليوم 20 نوفمبر، نظمه مجلس أطفال فلسطين – قطاع غزة، من أمام مبنى دمرته قوات الاحتلال الإسرائيلي في محافظة خانيونس، 2025/11/20.

المخرج 3.1.2.2

تم إنتاج منتجات عالية الجودة من المعرفة في الوقت المناسب واستخدامها في حملات المناصرة

واصل المركز رصد وتوثيق الانتهاكات الموجهة ضد النساء والفتيات، وتوظيف هذه البيانات لإنتاج تقارير، وأوراق حقائق، ومواد إعلامية عالية الجودة، استخدمت في حملات المناصرة الوطنية والدولية. وأسهمت هذه المنتجات في تسليط الضوء على الأثر المركب للحرب والإبادة الجماعية على النساء، ودعم الخطاب الحقوقي القائم على الأدلة في قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي.

- جمع (129) شهادة تتعلق بالعنف القائم على النوع الاجتماعي.
- إصدار (11) بيانًا صحفيًا
- إصدار (3) تقارير قانونية نوعية حول واقع النساء خلال الحرب.

» إصدار ورقة حقائق استخدمت كمصدر مرجعي في تقارير وبيانات لاحقة.

» إنتاج ونشر (5) فيديوهات توعوية وحقوقية.

المخرج 4.1.2.2

زاد وعي المجتمع المحلي بحقوق المرأة

واصل المركز تنفيذ أنشطة التوعية القانونية رغم الظروف الميدانية القاسية الناتجة عن استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة للعام الثاني على التوالي. ففي ظل التدمير الواسع للبنية التحتية، وانعدام الأمان، وتشتت النساء في مراكز الإيواء، حرص طاقم وحدة المرأة في المركز على الوصول المباشر إلى النساء والفتيات النازحات في مختلف محافظات القطاع، من مدينة غزة مرورًا بدير البلح ووصولًا إلى خان يونس ورفح، لتزويدهن بالمعرفة القانونية الأساسية التي تمكّنهن من حماية حقوقهن وسط واقع إنساني بالغ الصعوبة.

مؤشرات:

» تنفيذ (522) جلسة توعوية.

» مشاركة (8245) شخصًا، غالبيتهم من النساء والفتيات النازحات.

» تنفيذ الجلسات في (22) موقعًا من مراكز الإيواء والمخيمات.

» إحالة (89) حالة لمتابعة قانونية.

المخرج 5.1.2.2

تعزيز التشبيك، وإتاحة منصات آمنة لرفع أصوات النساء

واصل المركز جهوده في رفع أصوات النساء الفلسطينيات من خلال تسليط الضوء على قصصهن وتجاربهن ومعاناتهن اليومية تحت العدوان المستمر على قطاع غزة. في ظل واقع إنساني بالغ القسوة، شكّلت هذه الإفادات والمواد الإعلامية أداة أساسية لتوثيق الانتهاكات من منظور نسوي، ولإيصال صوت النساء اللواتي يواجهن عنفًا مركبًا ناتجًا عن الحرب والنزوح وفقدان الأحباء وانهيار منظومات العدالة والخدمات. كما واصل تعزيز التشبيك مع المؤسسات المحلية ولقاءاته مع أصحاب الواجب.

مؤشرات:

- تنفيذ (24) لقاء تشبيك محلي ودولي.
- التشبيك مع (12) مؤسسة وجهة شريكة.
- مشاركة وحدة المرأة في (21) اجتماعًا لمجموعة GBV Sub-Cluster
- نشر (26) إفادة وقصة ميدانية، و(16) منشورًا إعلاميًا.

الأولوية الاستراتيجية 3

العمل على زيادة الاحترام لحقوق الإنسان والكرامة والمساواة بين الجنسين والحريات للفلسطينيين

الهدف 1.3

بحلول العام 2025، أسس المركز شبكة فاعلة من المدافعين عن حقوق الإنسان (50٪ نساء) في كل أنحاء قطاع غزة، قادرة على تعزيز المشاركة المجتمعية والدفاع عن الحقوق المدنية والسياسية، والمساواة بين الجنسين والكرامة والحرية

النتيجة 1.1.3

تعززت معرفة وقدرات المجتمعات المستهدفة والشبكات الشعبية لحقوق الإنسان على فهم حقوقها وتحديد سبل المشاركة المجتمعية والمدنية.

في ظل استمرار الحرب والانتهاكات الواسعة، عمل المركز على تعزيز الوعي المجتمعي بثقافة حقوق الإنسان، وتمكين الفاعلين المجتمعيين والمدافعين/ات عن حقوق الإنسان، ولا سيما النساء، من فهم حقوقهم المدنية والسياسية وأدوارهم في المشاركة المجتمعية. وركزت تدخلات المركز على دعم المساحات الآمنة للتعبير، وتبادل المعرفة الحقوقية، وتعزيز القدرة على الانخراط المجتمعي السلمي، بما يسهم في صون الكرامة الإنسانية وترسيخ مبادئ المساواة والحريات الأساسية في بيئة شديدة القمع والهشاشة.

المخرج 1.1.1.3

تعزيز وعي وقدرات الشبكات المجتمعية والمدافعين/ات عن حقوق الإنسان على مفاهيم الحقوق والمشاركة المدنية.

عمل المركز على دعم الشبكات الشعبية والمدافعين/ات عن حقوق الإنسان من خلال أنشطة التوعية، وبناء المعرفة الحقوقية، وإتاحة منصات للتعبير والمشاركة، بما يعزز قدرتهم على فهم الحقوق المدنية والسياسية، والمطالبة بها، والمشاركة في الشأن العام بطرق سلمية ومنظمة، مع إيلاء اهتمام خاص لتمكين النساء.

المؤشرات

» تدريب عدد 17 من العاملين في المؤسسات النسوية على آليات التدخل القانوني في حالات الطوارئ.

- تشكيل مجموعة عمل خاصة بشركاء المركز لتقديم خدمات متنوعة للنساء والأطفال وللاطلاع على اخر مستجدات العمل وتسهيل عمليات الإحالة.
- تشكيل (7) لجان حماية مجتمعية في مخيمات النزوح.
- تنفيذ (14) ورشة توعوية حول حقوق الانسان ومبادئ الحماية.
- تنفيذ (4) برامج تدريبية بمشاركة (40) عضو من لجان الحماية المشكلة في مراكز الايواء بمختلف مناطق قطاع غزة
- تشكيل شبكة إحالة تتضمن (12) مركز ايواء معتمد في مناطق مختلفة في قطاع غزة لرصد والاخبار عن انتهاكات حقوق الانسان وتحويل الحالات الى خدمات المركز المختلفة.

الهدف 2.3

بحلول عام 2025، ساهم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في تعزيز حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين، ولا سيما الحق في الصحة، في سياق الاحتلال والحصار والحرب.

النتيجة 1.2.3

تعزز وعي واستجابة الجهات المعنية، بما في ذلك الفاعلون الدوليون، تجاه انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في غزة.

في ظل التدهور الحاد في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية في قطاع غزة نتيجة العدوان والحصار، عمل المركز على تسليط الضوء على انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا سيما الحق في الصحة والغذاء وسبل العيش. وأسهمت جهود التوثيق والمناصرة في تعزيز وعي الفاعلين المعنيين بخطورة هذه الانتهاكات وآثارها الإنسانية، ودعم النقاش الحقوقي القائم على الأدلة حول مسؤوليات دولة الاحتلال.

المخرج 1.1.2.3

جمع وتحليل معلومات موثوقة حول انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية واستخدامها في المناصرة.

المؤشرات

- تنفيذ (4266) نشاطًا لجمع معلومات حول الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ورصد (4259) انتهاكًا.

- تنفيذ (39) نشاطًا لجمع معلومات حول الانتهاكات الفلسطينية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ورصد (10) انتهاكات.
- إعداد تقارير ميدانية حول:
- تصاعد وتيرة الاستيطان في محافظة الخليل (6 يناير).
- عزل قرية سنجل – رام الله (13 يناير).
- تكثيف الحواجز والبوابات في الضفة الغربية (30 يناير).
- تصاعد العدوان على الضفة الغربية (8 فبراير).
- نكبة رفح المتجددة (12 مارس).
- رفح تحت سطوة النار والحصار (28 إبريل).

المخرج 2.1.2.3

إنتاج واستخدام منتجات معرفية عالية الجودة حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في حملات الضغط والمناصرة.

المؤشرات

- إصدار تقرير "لن نترك لهم شيئًا" حول تدمير القطاع الزراعي (5 مايو 2025).
- إصدار تقرير "الانتظار القاتل" حول حرمان مرضى السرطان من العلاج (10 مايو 2025).
- إصدار تقرير "مرضى الفشل الكلوي في قطاع غزة بلا رعاية (مايو 2025).
- إصدار (35) بيانًا صحفيًا حول انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وجريمة الإبادة الجماعية.
- إجراء (13) مقابلة إعلامية حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في غزة.

الاستراتيجية 4

يقوم المركز بتعزيز قدراته المهنية لزيادة موارده إلى أقصى حد وتحسين عمله بشكل مستمر بما يخدم مصلحة المجتمع بشكل عام

الهدف 1.4

بحلول عام 2024 سيعزز المركز من بناء قدراته المؤسسية في المجالات الرئيسية من أجل الاستمرار بكونه منظمة خاضعة للمساءلة وشفافة ومستدامة ومتجاوبة

النتيجة 1.1.4

طور المركز قدراته في مجالات تطوير الأعمال، وجمع الأموال، والموارد البشرية، والقيادة، والمناصرة

عمل المركز طوال العام على النهوض بواقعه عبر تعزيز قدرات طاقمه، وترشيد موارده، وتبني سياسات حوكمة صارمة للموارد البشرية، بالتوازي مع تعزيز وجوده الرقمي؛ إلا أن فرض العقوبات الأمريكية فرض واقعاً قسرياً جديداً استهدف تقويض هذه المنجزات، حيث أدى تجميد الحسابات البنكية إلى شلل مالي تام نتج عنه العجز عن دفع الرواتب وتوقف التمويل، مما دفع ببعض الشركاء إلى إنهاء علاقتهم وإلغاء العقود، بينما علّق آخرون شراكاتهم. ورغم هذا الحصار المالي والقانوني، قرر المركز مواصلة نضاله الحقوقي على أساس طوعي، مؤكداً أن رسالته في الدفاع عن العدالة لا ترتهن بالموارد أو القرارات السياسية.

المخرج 1.1.1.4

زادت قدرة ومهارات طاقم المركز

عمل المركز خلال عام 2025 في ظل استمرار حالة الطوارئ، على تطوير قدرات ومهارات طواقمه من موظفين ومتطوعين في قطاع غزة والضفة الغربية عبر تنفيذ دورات تدريبية متعددة حول موضوعات مختلفة، شملت هذه الموضوعات المخاطر والامتثال، حماية البيانات، الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، التفريغ والدعم النفسي، الفقه الخاص بالتعذيب النفسي وعواقبه، ديناميكيات العمل والتدخلات مع النساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي، استراتيجيات التدخل مع النساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي في فترات الطوارئ، إدارة المشاريع، بناء القدرات حول مخاطر الحماية الناشئة والاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي، تصنيف الإفادات من حيث المضمون والفئات.

المؤشرات

- تم تنفيذ عدد (01) نشاطات وتدريب في إطار رفع كفاءة وتحسين قدرات طاقم المركز بواقع (70) ساعة تدريبية خلال عام 2025.
- شارك في الدورات التدريبية عدد (31) من طواقم المركز، من محامين وباحثين ميدانيين وموظفي مناصرة والدعم الاداري، أي ما يقارب 60% من إجمالي الموظفين.

المخرج 2.1.1.4

نظام الرصد والتقييم الفعال والتقارير الدورية والدروس المستفادة

خلال عام 2025، حقق المركز تقدمًا ملموسًا في تطوير وتعزيز نظام الرصد والتقييم والمساءلة والتعلّم (MEAL)، بما ساهم في تحسين جودة تنفيذ المشاريع، وتعزيز الشفافية، ودعم اتخاذ القرار المبني على الأدلة في ظل السياق الإنساني المتغير.

المؤشرات

- إعداد وتنفيذ تقارير شهرية وربعية منتظمة شملت تحليل التقدم المحرز، التحديات، والإجراءات التصحيحية.
- توحيد أدوات ونماذج المتابعة الداخلية، مما حسّن اتساق البيانات وسهولة تحليلها عبر مختلف المشاريع.
- تحسين الربط بين خطط العمل، المؤشرات، والنتائج الفعلية على أرض الواقع.
- استخدام مزيج من أدوات جمع البيانات الكمية والنوعية، شمل الاستبيانات، المقابلات الفردية، ومجموعات النقاش المركزة.
- تحليل البيانات بشكل دوري وربطها بالسياق الإنساني، بما مكّن من تعديل الأنشطة والاستجابة للتحديات بشكل أكثر فاعلية.
- إعداد توصيات عملية قائمة على نتائج الرصد والتقييم وتم تضمينها في خطط التنفيذ.
- عقد عدد (25) جلسة دورية مع فرق العمل لمراجعة نتائج الرصد والتقييم وتحليل البيانات.
- توثيق الدروس المستفادة وأفضل الممارسات واستخدامها لتحسين التدخلات الجارية وتصميم مشاريع مستقبلية.

- تعزيز ثقافة التعلم داخل الفرق باعتباره أداة تطوير مستمر وليس مجرد متطلب تقريري.
- دمج ملاحظات وشكاوى المستفيدين ضمن عمليات المتابعة الدورية.
- تعزيز مشاركة الفرق الميدانية في مراجعة النتائج واتخاذ الإجراءات التصحيحية.
- تحسين آليات مشاركة النتائج مع الإدارة لدعم اتخاذ القرار في الوقت المناسب.

المخرج: 3.1.1.4

تعكس كتيبات الادارة والسياسات النهج الحديث التي تتماشى مع المتطلبات الدولية

عمل المركز خلال عام 2025 على تعزيز ورفع مستوى جودة وكفاءة منظومة الحوكمة المؤسسية، من خلال تطوير وتحديث السياسات الإدارية بالاعتماد على أدوات وإجراءات وأساليب إدارية حديثة ورشيقة، بما يضمن مواءمتها مع متطلبات العمل في حالات الطوارئ ومواجهة التحديات المختلفة. وشمل ذلك مراجعة وتحديث السياسات الإدارية والرقابية، وسياسات الموارد البشرية، والسياسات المالية، بما يعزز كفاءة الأداء المؤسسي، ويدعم الامتثال، ويرسخ مبادئ الفاعلية والمرونة في إدارة العمليات.

المؤشرات

- تم تطوير دليل السلامة والأمن عدد (1)
- تم تطوير دليل الموارد البشرية للطوارئ عدد (1)
- تم تطوير سياسة نفخ الصافرة عدد (1)
- تمت مراجعة وتحديث دليل سياسات الموارد البشرية عدد (1).
- تم تحديث الوصف الوظيفي لعدد من المواقع الوظيفية عدد (3).
- تم مراجعة وتحديث دليل السياسات المالية عدد (1).
- تم مراجعة وتحديث دليل المشتريات عدد (1).

كما واصل المركز خلال عام 2025 العمل على تعزيز صمود موظفيه ومتطوعيه ودعم قدرتهم على الاستمرار

والثبات، وأولى هذا الجانب أولوية قصوى في ظل التحديات والمخاطر اليومية الناجمة عن الحرب على قطاع غزة. وتمثلت هذه التحديات في التعرض المستمر لمخاطر الاستهداف المباشر، وفقدان الأرواح، وصعوبة، وخطورة الحركة، والتنقل. وقد فقد المركز خلال عام 2025 الزميل المساعد الإداري إيهاب مروان فيصل، الذي استُشهد مع زوجته وطفلتيه جراء استهداف إسرائيلي بتاريخ 16 يناير 2025. كما واجه المركز تحديات جسيمة تمثلت في الانقطاع المتكرر لخدمات الإنترنت والاتصالات في عموم قطاع غزة، والتدمير الكامل لمقارّه الثلاثة في مدينة غزة ومخيم جباليا وخانيونس، إلى جانب تضرر منازل غالبية العاملين والمتطوعين تضررًا كليًا أو جزئيًا، وما رافق ذلك من نزوح متكرر في ظروف إنسانية بالغة القسوة.

المؤشرات

- قام المركز خلال عام 2025 بالتعاقد مع متطوعين بأجر عدد (30) في قطاع غزة وفي الضفة الغربية في مختلف التخصصات لاكتساب الخبرة والمعرفة والمساهمة في رصد وتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية.

- استمر المركز خلال عام 2025 بتشغيل مقره البديل في دير البلح بعدما تدمرت جميع مقاره الأساسية بسبب الحرب على غزة، حيث قام المركز بتزويد العاملين بجميع الاحتياجات المكتبية واللوجستية اللازمة لاستمرارية العمل بالشكل المهني والمحترف.

- خصص المركز خلال عام 2025 مخصصات مالية شهرية بدل سكن وغلاء معيشة لكافة موظفيه في قطاع غزة، وذلك في إطار التزامه المؤسسي والأخلاقي تجاه موظفيه لدعم صمودهم وتعزيز قدرتهم على مواجهة الظروف الإنسانية القاسية والتحديات الاستثنائية. وقد أسهم هذا الإجراء بشكل ملموس في مساعدة الموظفين على تحقيق التوزان بين متطلبات الحياة والعمل، وانعكس إيجابًا على مستوى أدائهم وكفاءتهم الإنتاجية في العمل الإداري والميداني.

- قام المركز خلال عام 2025 بتنفيذ جلسات تفريغ ودعم نفسي متخصصة للعاملين.

تكنولوجيا المعلومات

شهد المركز خلال عام 2025 تطورًا ملحوظًا في مجال تكنولوجيا المعلومات، حيث عمل المركز على تحديث بنيته التحتية الرقمية واعتماد أنظمة حديثة تسهم في تحسين كفاءة العمل وجودة الخدمات المقدمة.

المؤشرات

- انشاء عدد من المنصات والروابط لتسهيل عمل المركز خلال فترة الحرب وكان أبرزها إعادة تطوير المنصة الإلكترونية للتبليغ عن المعتقلين والمفقودين خلال الحرب على غزة بشكل كامل.
- تحديث وتطوير أنظمة الخوادم وأنظمة التخزين، بما يضمن استقرار وأمان البيانات وتعزيز جاهزية الأنظمة التقنية للعمل في حالات الطوارئ.
- رفع مستوى الحماية ضد الهجمات الإلكترونية ومحاولات الاختراق.
- صيانة وتحديث الموقع الإلكتروني الرسمي للمركز وتحسين تجربة المستخدم.
- دعم وتطوير قواعد بيانات.
- تطوير منصات رقمية.